



الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة

الاستراتيجية الوطنية للزراعة في لبنان 2025 - 2020



الاستراتيجية الوطنية للزراعة في لبنان

2025 – 2020

تعكس هذه الوثيقة أولويات قطاع الزراعة والأغذية في لبنان، وهي استراتيجية قائمة على الأدلة تستند إلى سلسلة من المشاورات أجرتها وزارة الزراعة اللبنانية مع أصحاب المصلحة بالتنسيق مع شركائها الدوليين والإقليميين والمحليين. كما تركز هذه الوثيقة على النتائج الملخصة في **مراجعة القطاع الزراعي (الفاو، حزيران 2020 – قيد الإنجاز)**، و**تقرير الفاو الخاص حول تقييم تأثير الأزمة المالية على الزراعة في لبنان (الفاو، حزيران 2020- نسخة للنقاش)**، وعلى **النقاشات الإضافية مع ذوي الخبرة وأعضاء اللجنة التوجيهية لوزارة الزراعة التي يرأسها وزير الزراعة، ومساهمات الفريق الأساسي المسؤول عن بلورة الاستراتيجية الزراعية 2020 – 2025 (NAS)**.

لقد تمّت صياغة الاستراتيجية الزراعية بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). إنّ الوثيقة الراهنة هي وثيقة حيّة بمعنى أنه سيتمّ تحديثها بانتظام أثناء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة بهدف تلبية الحاجات الناشئة والملحة في مواجهة الأزمات والتطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها لبنان.

تقديم

يسرني أن أقدم الاستراتيجية الوطنية للزراعة في لبنان 2020 - 2025 لجميع المعنيين بقطاع الزراعة والغذاء ولشركائنا في التنمية.

توفر الاستراتيجية الوطنية للزراعة رؤية مشتركة لتطوير القطاع الزراعي والغذائي وتحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل الرؤية الطويلة الأمد بجعل القطاع الزراعي والغذائي مساهماً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي، ومحركاً رئيسياً لضمان قدرة الاقتصاد اللبناني على الصمود وتحويله نحو اقتصاد منتج. وهي بذلك تستجيب لتحديات المرحلة الحرجة التي يمر بها لبنان جراء الازمات الاقتصادية والمالية وجائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19)، حيث يعول على القطاع الزراعي والغذائي ليساهم بشكل أساسي في تعافي الاقتصاد اللبناني.

تؤكد الاستراتيجية الوطنية للزراعة أن الأمن الغذائي للمواطنين والمواطنات هو مسؤولية وطنية، وهذا يستوجب مقاربة شاملة للقطاع الزراعي والغذائي والتنسيق والتكامل بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع الزراعي والغذائي والتدابير التنظيمية الخاصة به، وذلك ضمن إطار وطني واضح يضع تنمية هذا القطاع وتقوية البنية المؤسسية وتحسين إدارته ضمن التوجهات الوطنية ذات الأولوية.

تعكس الاستراتيجية الوطنية للزراعة أولويات القطاع الزراعي والغذائي في لبنان التي حددت من خلال خمسة محاور تُرجمت إلى برامج وتدخلات ذات أولوية. وقد بُنيت على نهج جديد ومتقدم من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من خلال اتباع مسارات متوازنة. فمن جهة تسعى لتأمين استدامة سبل عيش المزارعين والمنتجين وجميع الفاعلين في سلسلة الزراعة والغذاء للحفاظ على ديمومة أعمالهم وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الأزمات، ومن جهة ثانية تركز على زيادة الإنتاج والإنتاجية لتأمين زراعة أكثر ربحية تسهم في تخفيض فاتورة الاستيراد، وعلى تعزيز فعالية سلاسل الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية لتطوير الصادرات الزراعية، وعلى المحافظة على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وزيادة استخدام الطاقة المتجددة للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ، وذلك ضمن إطار حوكمة متطور وذات فعالية وشفافية، ومبادئ العدالة والمساواة.

ونؤكد على قناعتنا بأهمية التعاون والتنسيق المستمر مع الجهات الرئيسية الفاعلة في القطاع الزراعي والغذائي، اعتمادنا نهجاً تشاركياً في تطوير الاستراتيجية وبالتالي هي نتاج حوار وتشاور مع المعنيين من الوزارات والمؤسسات العامة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز الأبحاث والجامعات وشركاء التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسنسعى إلى اعتماد النهج التشاركي ذاته في عملية التنفيذ والرصد والتقييم، حيث نتطلع إلى قيام تعاون وثيق مع جميع الشركاء والمعنيين من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية وتوفير الموارد اللازمة لها، وتحديثها بشكل منتظم لتستجيب للتطورات الاقتصادية والمالية المتسارعة التي يشهدها لبنان.

كما نتمنى على المنظمات الدولية والجهات المانحة أن تعطي الأولوية لتوجهات هذه الاستراتيجية في البرامج والمشاريع التي ستمولها، وكلنا أمل أن ثقتهم بالقطاع الزراعي والغذائي سوف تعزز من خلال شراكة متينة و مثمرة.

واستفيد من هذه المناسبة لأعبر عن تقديري لجهود جميع الذين شاركوا في إعداد هذه الوثيقة، وأتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة التوجيهية المشكّلة في وزارة الزراعة لهذه الغاية، كما أنه بجهود فريق العمل الأساسي من الخبراء والخبراء في وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وعلى الدعم الذي تم تقديمه في إطار تطوير الاستراتيجية الزراعية.

بيروت تموز/يوليو 2020

وزير الزراعة

عباس مرتضى

المحتويات

iii	لائحة الجداول والأشكال البيانية
iv	لائحة الاختصارات
v	التعريفات
1	1. الملخص التنفيذي
5	2. الاستراتيجية الزراعية 2020 – 2025
5	1.2 المقدمة
6	2.2 المبادئ والعناصر الأساسية
7	3.2 الدروس المُستفادة من الاستراتيجية السابقة (2015-2019)
8	4.2 عملية تصميم الاستراتيجية الزراعية
9	3. القطاع الزراعي والغذائي في لبنان – مرحلة حاسمة
9	1.3 الخلفية
10	1.1.3 سياق الاقتصاد الكلي
11	2.1.3 الزراعة في الاقتصاد اللبناني
14	3.1.3 الوضع المؤسسي
17	2.3 التحديات
17	1.2.3 الأسباب الرئيسية
17	2.2.3 المشاكل
18	3.2.3 النتائج النهائية
19	3.3 أثر الأزمة المزوجة
19	1.3.3 أثر الأزمة المالية والاقتصادية
19	2.3.3 أثر أزمة الكوفيد-19
22	4. نظرية التغيير
22	1.4 منطق التغيير بحسب الاستراتيجية الزراعية
23	2.4 فرضيات الاستراتيجية الزراعية وشروطها المسبقة
23	3.4 رؤية الاستراتيجية الزراعية وأهدافها
24	5. محاور الاستراتيجية الزراعية
25	المحور الأول: إنعاش وتحسين سبل عيش المزارعين والمنتجين وزيادة القدرة الانتاجية
26	المحور الثاني: زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الإنتاجية الزراعية
28	المحور الثالث: تعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية
30	المحور الرابع: تحسين التكيف مع التغير المناخي والإدارة المستدامة لنظم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية
32	المحور الخامس: تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي
34	6. عناصر حوكمة الاستراتيجية الزراعية
34	1.6 تحديات الوضع الحالي
34	2.6 الاجراءات التنفيذية
35	3.6 التواصل
36	4.6 المناصرة وتعبئة الموارد
36	7. تنفيذ الاستراتيجية الزراعية 2020-2025 ومتابعتها وتقييمها وإعداد التقارير بشأنها
36	1.7 التنفيذ: مخصصات الموازنة والبرامج الرائدة
40	2.7 إطار نتائج الاستراتيجية الزراعية
40	3.7 المتابعة والتقييم
42	8. المخاطر والإجراءات التخفيفية
43	9. خطوات المتابعة
43	1.9 تطوير الخطة التنفيذية

44	الملحقات
45	الملحق 1. عملية التصميم التشاركية للاستراتيجية الزراعية، وتحديد الأولويات
47	الملحق 2. فرص لتطوير سلاسل إنتاج مختارة في القطاع الزراعي والغذائي
49	الملحق 3. ملخص المؤسسات التي تعنى بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة في لبنان
50	الملحق 4. المعايير التوجيهية لتحديد التدخلات ذات الأولوية
51	الملحق 5. إطار نتائج الاستراتيجية الزراعية
60	الملحق 6 – I. الموازنة الأولية المبنية على النتائج للاستراتيجية الزراعية
63	الملحق 6 – II. النتائج الأولية لتقييم التمويل من الجهات المانحة في القطاع الزراعي والغذائي

	لائحة الجداول والأشكال البيانية
37	الجدول 1: موازنة الاستراتيجية الزراعية الوطنية بحسب المحاور
39	الجدول 2: برامج رائدة مُقترحة
7	الشكل البياني 1: هيكلية نتائج الاستراتيجية الزراعية
15	الشكل البياني 2: الهيكلية التنظيمية لوزارة الزراعة
21	الشكل البياني 3: شجرة المشاكل المُبسّطة للقطاع الزراعي والغذائي
22	الشكل البياني 4: مجالات التدخل ذات الأولوية لمعالجة المشاكل الرئيسية في القطاع
23	الشكل البياني 5: رؤية الاستراتيجية الزراعية وهدفها العام
26	الشكل البياني 6: نظرية التغيير في المحور 1
28	الشكل البياني 7: نظرية التغيير في المحور 2
30	الشكل البياني 8: نظرية التغيير في المحور 3
31	الشكل البياني 9: نظرية التغيير في المحور 4
33	الشكل البياني 10: نظرية التغيير في المحور 5
37	الشكل البياني 11: مخصصات موازنة الاستراتيجية الزراعية 2020-2025 بحسب مصادر التمويل
38	الشكل البياني 12: الموازنة السنوية المُقدّرة للاستراتيجية الزراعية
38	الشكل البياني 13: موازنة الاستراتيجية الزراعية بحسب كل محور
42	الشكل البياني 14: مقارنة الأبعاد المادية/المالية، الأهداف الفعلية/المخطّط لها

لائحة الاختصارات

نظم المعلومات المعرفية والزراعية (AKIS)	الجامعة اللبنانية (LU)
استعراض القطاع الزراعي (ASR)	المتابعة والتقييم (M&E)
الجامعة الأميركية في بيروت (AUB)	وزارة الزراعة اللبنانية (MoA)
مصرف لبنان (BDL)	وزارة البيئة (MoE)
إدارة الإحصاء المركزي (CAS)	وزارة التربية والتعليم العالي (MoEHE)
غرفة التجارة والصناعة والزراعة (CCIA)	وزارة الاقتصاد والتجارة (MoET)
مجلس الإنماء والإعمار (CDR)	وزارة الطاقة والمياه (MoEW)
المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات (CEDRE)	وزارة المالية (MoF)
المجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS)	وزارة الخارجية والمغتربين (MoFA)
فيروس كورونا (كوفيد - 19 / COVID)	وزارة الصحة العامة (MoH)
المركز اللبناني للبحوث الزراعية (CREAL)	وزارة الصناعة (MoI)
هيئات المجتمع المدني (CSO)	وزارة الداخلية والبلديات (MoIM)
المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)	وزارة العمل (MoL)
إدارة مخاطر الكوارث (DRM)	وزارة الأشغال العامة والنقل (MoPWT)
اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية (EMAA)	وزارة الشؤون الاجتماعية (MoSA)
رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)	الاستراتيجية الزراعية (NAS)
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للأمم المتحدة - الإسكوا (ESCWA)	المساهمات المُحدّدة وطنياً (NDC)
الاتحاد الأوروبي (EU)	جامعة سيدة اللويزة (NDU)
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (FAO)	البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً (NPTP)
اتفاقيات التجارة الحرة (FTA)	إدارة الموارد الطبيعية (NRM)
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)	الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني (NUCC)
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC)	المساعدة الإنمائية الخارجية (ODA)
المديرية العامة للزراعة (GD)	المؤسسة العامة للأسواق الاستهلاكية (PACM)
المديرية العامة للتعاونيات (GDC)	رئاسة مجلس الوزراء (PCM)
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	مكتب رئيس مجلس الوزراء (PMO)
الحكومة اللبنانية (GoL)	الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)
المشروع الأخضر (GP)	البحث والتطوير (R&D)
هكتار (Ha)	إطار النتائج (RF)
النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها (ترقيمتها) (HS)	أهداف التنمية المستدامة (SDG)
المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة - إيكاردا (ICARDA)	نظرية التغيير (ToC)
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)	اجمالي عوامل الإنتاجية (TFP)
المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" (IDAL)	جامعة البلمند (UOB)
مؤسسة التمويل الدولية (IFC)	الأمم المتحدة (UN)
المؤسسة المالية الدولية (IFI)	اتفاقية التنوع البيولوجي (UNCBD)
منظمة العمل الدولية (ILO)	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCDD)
صندوق النقد الدولي (IMF)	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)
مركز التجارة الدولية (ITC)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
الجامعة الإسلامية (IU)	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - يونيدو (UNIDO)
كيلوغرام (Kg)	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)
مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI)	الدولار الأميركي (USD)
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (LARI)	جامعة الروح القدس - الكسليك (USEK)
الليرة اللبنانية (LBP)	جامعة القديس يوسف (USJ)
إدارة الجمارك اللبنانية (LCA)	البنك الدولي (WB)
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني (LRA)	برنامج الأغذية العالمي (WFP)
مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR)	

التعريفات:

المزارع: أي من وحدات الإنتاج في القطاع الزراعي (أي المزارعون وصيادو الأسماك ومربو النحل، إلخ).

إدارة الأعمال الزراعية والغذائية: مؤسسات/موردون تزود المزارع والشركات بالسلع والخدمات في مراحل الإنتاج الأولية (على سبيل المثال موردو المدخلات الزراعية، إلخ)، كما في سلسلة الإنتاج ما بعد بوابة المزرعة في مراحل الإنتاج النهائية (عمليات ما بعد الحصاد والتصنيع واللوجستيات والبيع بالتجزئة).

القطاع الزراعي والغذائي: المزارع + إدارة الأعمال الزراعية والغذائية (الشركات/التعاونيات).

النظم الزراعية والغذائية: المزارع والشركات (جانب الإنتاج) + الأسر المعيشية (جانب الاستهلاك).

سلسلة الإنتاج الزراعية والغذائية: تتألف من جميع أصحاب المصلحة الذين يشاركون في الإنتاج والأنشطة المُنسقة ذات القيمة المُضافة اللازمة لتصنيع المنتجات الغذائية¹.

نظرية التغيير: هي بيان لكيفية وسبب نجاح عملية تغيير معقدة وسط ظروف محددة². تصف هذه النظرية المنطق الذي يدعم النتائج المُتوقعة المحددة في إطار نتائج الاستراتيجية الزراعية. كما تساهم كل من التدخلات المقترحة في تحقيق الاهداف والآثار المتوقعة في سلسلة النتائج وتُظهر شبكة معقدة من الأنشطة المطلوبة لإحداث التغيير.

إطار النتائج: يفسر كيف يتم تحقيق النتائج، بما في ذلك العلاقات السببية والفرضيات والمخاطر الكامنة. يعكس إطار النتائج مستوى التفكير الاستراتيجي الكامن في الاستراتيجية الزراعية.

فعالية المعونات: هي جزء من إعلان باريس³. يتضمن مفهوم فعالية المعونات خارطة طريق عملية لتحسين جودة المعونات وتأثيرها في التنمية ويتمحور حول خمسة مبادئ تجعل المعونات أكثر فعالية، وهي: الملكية والمواءمة والتنسيق والإدارة القائمة على النتائج والمساءلة المتبادلة.

مبادئ المساواة بين الجنسين: التدخلات التي تهدف إلى معالجة القيود القائمة على أساس النوع الاجتماعي وتخطيها وتسهيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات⁴.

الاستثمار العام: إن الاستثمارات هي مصروفات يتم إنفاقها في وقت معين لزيادة المنافع المستقبلية (المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ...)، وتشمل الاستثمارات العامة في إطار الاستراتيجية الزراعية برامج ومشاريع تمولها مصادر عامة (الحكومة، المانحون، ...) أو خاصة (مؤسسات، مساهمات خاصة، ...) ذات صلة بتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020 - 2025 وتتلاءم مع إطار نتائجها.

النتائج: تغييرات قابلة للقياس متأثرة عن علاقة سببية (سبب/تأثير). ثمة ثلاثة أنواع من هذه التغييرات: المُخرجات، الاهداف الخاصة والتأثير الذي يمكن احداثه من خلال تدخلات إنمائية.

مؤشر الأداء: وسيلة نوعية أو كمية لقياس مُخرج أو هدف خاص أو أثر بهدف قياس أداء تدخل معين) أو استراتيجية معينة). إنه عبارة عن وحدة قياس تحدد ما يجب قياسه وفقاً لمقياس أو بُعد، لكنه لا يحدد الاتجاه أو التغيير.

أصحاب المصلحة: تشمل جميع الجهات المعنية بقطاع الزراعة والأغذية مثال المؤسسات الحكومية، وضمنها الإدارات والمؤسسات الرسمية، والمزارعين والمنتجين وتجمعاتهم والتعاونيات الزراعية والغذائية وقطاع الصناعات الزراعية والغذائية والمستثمرين من القطاع الخاص والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي والبحثي والشركاء التنمويين.

¹ <http://www.fao.org/sustainable-food-value-chains/library/en/>

² Funnell and Rogers, 2011; Taplin and Clark, 2012; Vogel 2012

³ <https://www.oecd.org/dac/effectiveness/parisdeclarationandaccraagendaforaction.htm>

⁴ أصدرت الفاو من بين مصادر أخرى "أداة نحو زراعة وسياسة تنمية ريفية وصياغة برامج تراعي الاعتبارات الجندرية" (متوفرة على

الموقع التالي: <http://www.fao.org/3/i3153e/i3153e.pdf>)

1. الملخص التنفيذي

يواجه لبنان حالياً تحديات وضغوط غير مسبقة تستدعي تضافر الجهود لتحديد الأولويات الوطنية، وبناء شراكات متينة، وتماسك اجتماعي بهدف تحقيق التعافي الفوري، وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات، تمهيداً لتنمية تحويلية مستدامة. ويتأثر القطاع الزراعي والأنظمة الزراعية والغذائية بشكل كبير بالأزمات الحالية وفي نفس الوقت من المتوقع ان يكون لهما دوراً محورياً في احداث نقلة نوعية في الاقتصاد اللبناني.

ما هي الاستراتيجية الوطنية للزراعة:

تمثل الاستراتيجية الوطنية للزراعة في لبنان 2020 – 2025 التي تنصّ على مجموعة من الأولويات المتفق عليها والتدخلات ذات الصلة، الأداة التنفيذية التي يستطيع قطاع الزراعة والأغذية من خلالها المساهمة في احتواء الصدمات الاقتصادية التي سببتها الأزمات المتعاقبة، وبالتالي المساهمة في تعافي الاقتصاد اللبناني. وفي ظلّ الوضع الاقتصادي المتقلب/غير المستقر، تُعتبر الاستراتيجية الزراعية وثيقة حيّة، خاضعة للرصد المنتظم، والحوار المنفتح، وقابلة للتحديث المستمر من أجل ضمان استجابتها للحاجات المستجدة في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الواقع اللبناني.

ترسم الاستراتيجية الوطنية للزراعة سياسة ثابتة ومتسقة وإطار استثماري للقطاع الزراعي والغذائي، الأمر الذي سيساهم في:

1. تعبئة الموارد الوطنية والخارجية المطلوبة للاستثمارات العامة ذات الأولوية؛
2. تشجيع وتحفيز الاستثمارات الخاصة في القطاع؛
3. دعم التنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة؛
4. توحيد وتعزيز إطار السياسات.

الهدف العام

إنّ الاستراتيجية الزراعية هي أداة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة لجميع المعنيين بقطاع الزراعة والأغذية. وهي اضافة الى كونها وثيقة توجيهية لوزارة الزراعة، تهدف إلى الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين بقطاع الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي والموارد الطبيعية والمياه- في المؤسسات العامة، وكذلك الى الجهات الفاعلة الخارجية والشركاء التنمويين والمستثمرين من القطاع الخاص ومنظماتهم.

الاستفادة المثلى من التمويل العام وتحفيز التمويل.

بالرغم من أنّ الاستراتيجية الزراعية تهدف بشكلٍ رئيسي إلى تعبئة الموارد للاستثمار العام، فهي تقدّم أيضاً إجراءات سياسية وتنظيمية ومؤسساتية لتشجيع الاستثمار الخاص، وتوجيه الموارد العامة نحو تأمين الظروف المؤاتية لإطلاق عجلة الاستثمار في القطاع.

الرؤية. تهدف الرؤية البعيدة الأمد للاستراتيجية الزراعية إلى جعل النظام الزراعي والغذائي مساهم أساسي في تحقيق الأمن الغذائي، وليكون محركاً رئيسياً لضمان قدرة الاقتصاد اللبناني على الصمود وتحويله نحو اقتصاد منتج.

الهدف الرئيسي. إنّ الهدف الرئيسي للاستراتيجية الوطنية للزراعة هو تحويل النظام الزراعي والغذائي اللبناني ليصبح أكثر صموداً وشموليةً وتنافسيةً واستدامةً.

المبادئ التوجيهية

يعكس تصميم الاستراتيجية الزراعية وتطبيقها مبادئ رئيسية تهدف إلى ضمان الشمولية والمواءمة مع الأولويات الوطنية والاستدامة. تشكل هذه المبادئ: (أ) الملكية الوطنية (وهي تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على مثال الحكومة والمزارعين والقطاع الزراعي والغذائي والمستثمرين من القطاع الخاص والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي والشركاء التنمويين)؛ (ب) إشراك أصحاب المصلحة (تضمن الإتاحة لجميع أصحاب المصلحة التعبير عن آرائهم)؛ (ج) مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين والتوجه الى خدمة الناس؛ (د) تحديد الأولويات القائمة على الأدلة؛ (هـ) المرونة والفعالية؛

(و) الشفافية والحوكمة؛ (ز) المواءمة مع سياسات البلاد واستراتيجياتها؛ (ح) فعالية المعونات؛ (ط) التطابق مع خطة أهداف التنمية المستدامة 2030 واحكام اتفاقية باريس.

عملية تصميم الاستراتيجية الوطنية للزراعة

تعكس بنية الاستراتيجية الزراعية ومضمونها الأولويات الوطنية (المُلكية) ويحددان مجموعة من التدخلات العملية ذات الجدوى تستند إلى أعمال تحليلية (الأدلة) وتستجيب لتطلعات أصحاب المصلحة وأولوياتهم (الطلبات) كما حددت في المشاورات التي نُظمت خلال عملية تصميم الاستراتيجية الزراعية.

تؤكد الاستراتيجية الزراعية بشكل كامل على **نقاط ضعف القطاع والمخاطر التي تواجهه** – على سبيل المثال الكلفة المرتفعة للإنتاج؛ والإنتاجية المنخفضة؛ وجمعيات المنتجين الضعيفة والمشاركة المحدودة في سلاسل الإنتاج؛ وضعف البنية التحتية لما بعد الحصاد وضعف التنظيم؛ والاعتماد الكبير على الاستيراد والتصدير؛ والإجراءات المعقدة لتيسير الأعمال؛ والممارسات الإنتاجية غير المستدامة – بالإضافة إلى **نقاط القوة والفرص** – على سبيل المثال الظروف الزراعية والبيئية المؤاتية؛ والموقع الجغرافي المؤاتي؛ والقدرة الابتكارية الكبيرة؛ وارتفاع الطلب على المنتجات العالية الجودة؛ والسوق المحلية والقدرة على التصدير، والقطاع التعاوني الكبير ذات القدرة العالية على النمو وفعالية أكبر. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تطوير الاستراتيجية الزراعية بناءً على الدروس المُستفادة من الاستراتيجيات الزراعية السابقة، لا سيما في تصميم آليات هندستها وحوكمتها.

وفي هذا الإطار، ولضمان فعالية تطبيقها، تستند الاستراتيجية الزراعية الى نظرية تغيير واضحة تشير إلى طرق تحقيق التغيير التحويلي في هذا القطاع، وهي تحدد آليات الحوكمة والأدوار والمسؤوليات الواضحة في التنفيذ والتنسيق. كما يوجه الاستراتيجية إطار نتائج مُرفق بنظام متابعة وتقييم وتعلم، وهي تحدد معايير لبرامج رائدة ذات أولوية واستثمارات مُحتملة.

بنية الاستراتيجية الوطنية للزراعة: التدخلات الاستراتيجية

تتألف البنية الأساسية للاستراتيجية الزراعية من محاور استراتيجية خمسة مبنية على مجالات تدخل (برامج). إنّ المحاور الخمسة والبرامج ذات الصلة هي التالية:

المحور 1. إنعاش وتحسين سبل عيش المزارعين والمنتجين وزيادة القدرة الإنتاجية

البرنامج 1.1 ضمان وتسهيل حصول المزارعين والمنتجين على المدخلات/الأدوات للحفاظ على القدرة الإنتاجية الزراعية.
البرنامج 2.1 تسهيل حصول المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الانتاج الزراعي والغذائي على قروض زراعية مدعومة.
البرنامج 3.1 تقليل مخاطر تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي (بما فيها دعم استيراد الغذاء).

المحور 2. زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الانتاجية الزراعية

البرنامج 1.2 تطوير الإنتاج الزراعي من خلال زيادة المساحات المزروعة وزيادة حجم الثروة الحيوانية والاستزراع السمكي وتحسين الانتاجية.
البرنامج 2.2 دعم اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة والإدارة الجيدة لمزارع الانتاج الحيواني.
البرنامج 3.2 تشجيع ودعم الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا بما فيها التكنولوجيا الرقمية وتعزيز الاستفادة من وسائل المعرفة الجديدة والانظمة الزراعية المبتكرة.
البرنامج 4.2 تحسين جودة وسلامة المنتجات الزراعية والغذائية.

المحور 3. تعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية

البرنامج 1.3 تطوير البنى التحتية لسلاسل الإنتاج لمعاملات ما بعد الحصاد ولأسواق الجملة والأسواق المحلية.
البرنامج 2.3 تشجيع الاستثمارات الخاصة على مستوى سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي.
البرنامج 3.3 توفير الظروف المؤاتية لتعزيز الصناعات الزراعية والغذائية والتحفيز على استخدام المواد الأولية لزراعية المحلية فيها.
البرنامج 4.3 دعم زيادة الصادرات الزراعية والولوج إلى أسواق جديدة.
البرنامج 5.3 تحفيز وتنظيم العمل التعاوني وتجمعات المزارعين على مستوى سلاسل الإنتاج (يستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار المنتجين).

المحور 4. تحسين التكيف مع التغير المناخي واستدامة نظم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية
البرنامج 1.4 زيادة أنشطة التكيف مع التغير المناخي وتشجيع الاستثمارات الخاصة ذات الصلة على مستوى سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية.

البرنامج 2.4 تعزيز استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام (التربة والمراعي والغابات والأحراج والثروة السمكية).
البرنامج 3.4 تعزيز كفاءة استخدام مياه الري وزيادة كميات الموارد المائية المتاحة للري.
البرنامج 4.4 تشجيع ودعم استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي.

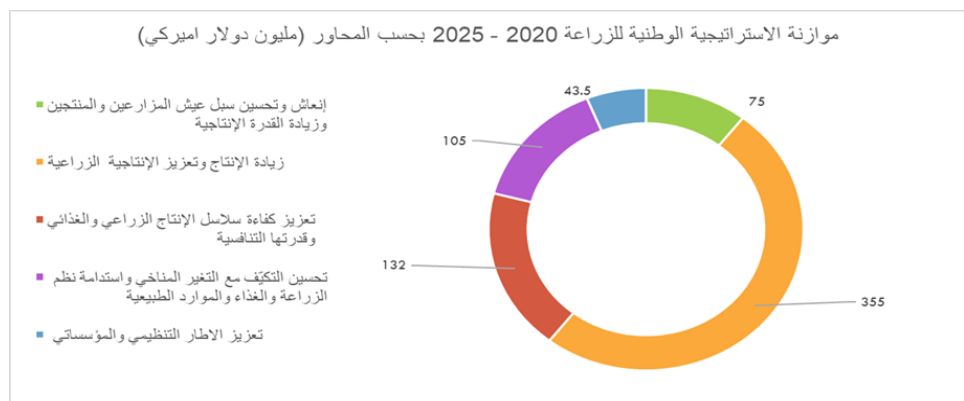
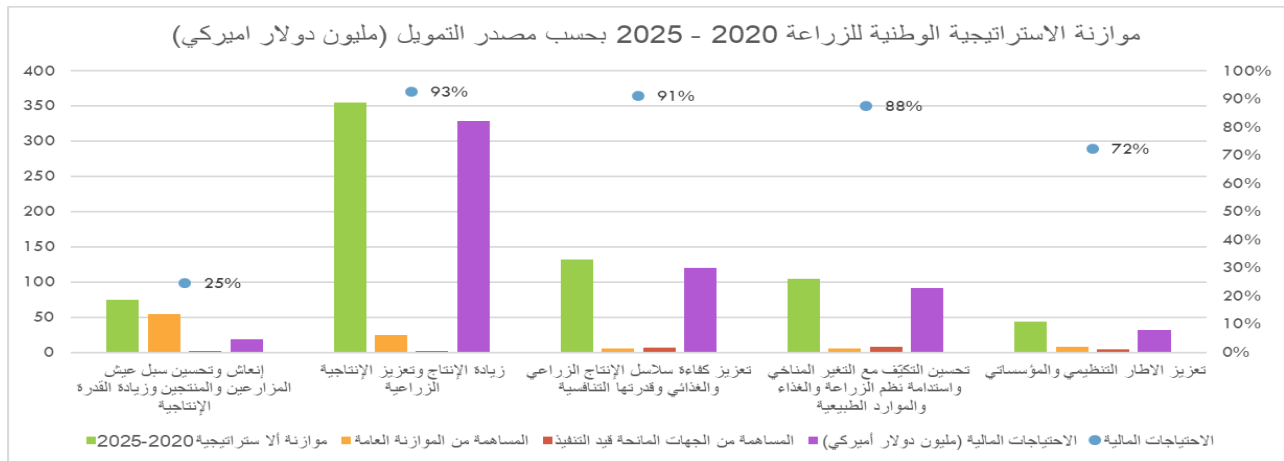
المحور 5. تعزيز الإطار التنظيمي المؤسسي

البرنامج 1.5 تعزيز فعالية خدمات وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها وتنمية قدرات الموظفين.
البرنامج 2.5 تعزيز كفاءة وفعالية نظم المعلومات المعرفية والزراعية (AKIS).
البرنامج 3.5 تعزيز الحوكمة القطاعية لتحقيق زيادة قصوى في التمويل الإنمائي في القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمار الزراعي (بما في ذلك الموازنة العامة للزراعة).
البرنامج 4.5 وضع أطر قانونية وأنظمة للتأمين الزراعي والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية.
البرنامج 5.5 تطوير نظام الحماية الاجتماعية للمزارعين والعمال الزراعيين والمنتجين وصيادي الأسماك الأكثر عرضة.

التكاليف التقديرية والفجوة المالية

إنّ الاستراتيجية الزراعية هي وثيقة مبنية على النتائج بموازنة تنموية مبنية أيضاً على النتائج وموزعة على محاور وبرامج. تُقدّر الكلفة الإجمالية للاستراتيجية الوطنية للزراعة في لبنان 2020 - 2025 بحوالي 710 مليون دولار أميركي، بمساهمة حكومية تُقدّر بنسبة 14 بالمائة تقريباً، وبمساهمة موازية من قبل الجهات المانحة من خلال المشاريع المنفذة حالياً وتلك التي هي قيد التحضير. وتقدر نسبة الفجوة المالية اللازمة للتنفيذ بـ 73 بالمائة والتي يمكن ان يتم تأمينها عبر تعبئة منتظمة للموارد المالية.

التكاليف التقديرية والفجوة المالية في الاستراتيجية الزراعية



برامج رائدة

تقترح الاستراتيجية الزراعية أربعة معايير لتحديد أولويات البرامج الرائدة ذات الأولوية: **الجدوى**، أي البرامج ذات التكلفة المنخفضة و/أو السهلة التنفيذ؛ **التأثير**، أي التدخلات التي لها أكبر أثر متوقع؛ **إزالة العوائق**، أي التدخلات التي تزيل العوامل التي تعوق بشدة أداء القطاع الزراعي والغذائي؛ و**الشمولية**، أي التدخلات التي تهدف إلى إشراك الجهات الفاعلة في التغيير، لا سيما الأكثر ضعفاً.

وفقاً لهذه المعايير تم تحديد بعض البرامج الرائدة على النحو التالي:

- **تأمين الوصول إلى المدخلات والقروض من أجل تحقيق التعافي الزراعي:** البرنامج 1.1 (الوصول إلى المدخلات) والبرنامج 2.1 (الوصول إلى الائتمانيات والقروض)؛
- **تعزيز الحوكمة في القطاع الزراعي والغذائي** (البرنامج 3.5)؛
- **زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي وزيادة التصدير** من خلال الاستثمار في التقنيات الذكية والأسواق والمنظمات ذات الفعالية: البرنامج 5.3 (شركات سلسلة الإنتاج الأفقية والعمودية - مثل التعاونيات، وجمعيات القطاعات الفرعية) والبرنامج 2.3 (دعم تحديث سلسلة الإنتاج) إلى جانب تعزيز الوصول إلى التمويل؛
- **تحسين وتطوير الخدمات الرقمية للمزارعين:** البرنامج 1.5 (فعالية خدمات وزارة الزراعة) والبرنامج 2.5 (كفاءة/فعالية نظم المعلومات الزراعية والمعرفية - AKIS).

حوكمة الاستراتيجية الزراعية

إن متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة، يستدعي اتخاذ إجراءات أساسية ضمن وزارة الزراعة وخارجها على حد سواء. فعلى المستوى الداخلي، يدعو ذلك إلى الاستثمار في تنمية القدرات البشرية في مجالات رئيسية (مثل التخطيط، والإدارة، والإحصاءات، والمعلومات، والتواصل)، وتحديد المسؤوليات بحسب محاور الاستراتيجية الوطنية للزراعة (وهذا قد يستدعي أيضاً احتمال تحديث هيكلية وزارة الزراعة واستحداث وحدات ذات صلة بتنفيذ الاستراتيجية). أما على المستوى الخارجي تعتبر المشاركة في الحوار المتعلق بالسياسات الزراعية والغذائية مع أصحاب المصلحة ممن لديهم رؤية سياسية وخبرات وطنية أمراً رئيسياً لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية الزراعية وتحقيق أهدافها.

بالإضافة إلى ذلك، **تبرز الحاجة لإنشاء هيئة تنسيق فعالة**. إن الاستراتيجية الوطنية للزراعة تتجاوز حدود صلاحية وزارة الزراعة وحدها. ويتطلب تنفيذها مشاركة عدد كبير من الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى. وبالتالي، يعتبر تحديد آليات تنسيق فعالة مسألة رئيسية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الزراعية.

وتقترح الاستراتيجية الزراعية لهذه الغاية:

- **إعادة تفعيل المجلس الزراعي الأعلى**، الذي تم تأسيسه في العام 1954، بهدف تقديم المشورة لوزير الزراعة، وإعداد خطط العمل وموازناتها، وإنشاء لجان فرعية متخصصة؛
- **إنشاء لجنة وزارية مشتركة** عليا بين الوزارات على مستوى وزاري يرأسها وزير الزراعة وتشارك فيها وزارات أخرى معنية، ويكون لديها السلطة لاتخاذ قرارات بشأن السياسات المتعلقة بقطاع الزراعة والأغذية، مُحفزة على التنسيق والتواصل والمواءمة مع الاستراتيجية الزراعية.

رصد الاستراتيجية الزراعية وتعزيز الحوار

إن عملية الرصد وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة أمران أساسيان لمواءمة مبادرات الاستراتيجية الزراعية. كما أن آلية الرصد والتواصل المنتظمة ستسمح بتحديد مسار التقدم نحو تحقيق الأهداف، كما ستسهل قيام حوار مبني على الأدلة بين أصحاب المصلحة بهدف تأمين التوجيه الاستراتيجي بشكل مستمر. وستؤدي وزارة الزراعة دوراً محورياً في عملية الرصد، كما أنه من المطلوب أيضاً تضافر الجهود من قبل المؤسسات المعنية لضمان حوكمة فعالة للاستراتيجية الزراعية.

2. الاستراتيجية الزراعية 2020 – 2025

1.2 المقدمة

الخلفية والسياق. يواجه لبنان حالياً تحديات وضغوط غير مسبقة، ويعود ذلك للأزمة المالية والاقتصادية التي تلت بداية الاحتجاجات الشعبية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2019، بالإضافة إلى مفاعيل تفشي فيروس كورونا في منتصف شهر آذار/مارس 2020. وفي هذا الإطار، تتطلب المخاطر والصعوبات التي يواجهها لبنان بذل الجهود من كافة القطاعات المنتجة، كما يعوّل على القطاع الزراعي والغذائي بالتحديد أن يؤدي دوراً رئيسياً في امتصاص الصدمات الاقتصادية المتأتية عن الأزمات المتلاحقة والمساهمة في تعافي الاقتصاد اللبناني، ما يساهم أيضاً في وضع الاقتصاد على مسار النمو المستدام. يتطلب ذلك وضع مجموعة واضحة من التدخلات والأولويات لجعل التعافي الفوري ممكناً وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات تمهيداً لتحقيق تنمية مستدامة تحويلية. وتمثل الاستراتيجية الزراعية 2020 – 2025 الأداة التنفيذية لتحويل القطاع الزراعي والغذائي وبالتالي الاستجابة للمتطلبات المتنوعة المتزايدة للمجتمع اللبناني.

تقدّم الاستراتيجية الزراعية إطاراً سياسياً متسقاً وأولويات استثمارية للقطاع الزراعي والغذائي، ويساهم ذلك في:

- (أ) تعبئة الموارد الوطنية والخارجية المطلوبة للاستثمارات العامة ذات الأولوية؛
- (ب) تشجيع وتحفيز الاستثمارات الخاصة في القطاع؛
- (ج) دعم التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة؛
- (د) توحيد وتعزيز إطار السياسات.

ويتّبع ذلك في خطة الاستجابة⁵ التي أقرتها الحكومة في أيار/مايو 2020. ويُنظر إلى القطاع الزراعي والغذائي في هذين المستنديين كأحد ركائز الإنقاذ والتعافي والتنمية لاقتصاد لبنان.

الهدف العام للاستراتيجية الزراعية. ستساهم الاستراتيجية الزراعية في رفع مستوى معيشة اللبنانيين على المدى القصير (التعافي) والطويل (التنمية) لأنها ستحوّل النظم الزراعية والغذائية اللبنانية إلى نظم أكثر صموداً وشمولية وتنافسية واستدامة. أذ تعكس بنية الاستراتيجية ومحتواها الأولويات الوطنية (الملكية) ويحددان مجموعة من التدخلات العملية التي تستند إلى التحليل (الأدلة) وتستجيب لتطلعات وأولويات أصحاب المصلحة (الطلبات).

المشاركون. إنّ الاستراتيجية الزراعية هي أداة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة لأصحاب المصلحة المعنيين بالقطاع الزراعي والغذائي. ففيما هي تعتبر بداية وثيقة توجيهية لوزارة الزراعة، تهدف كذلك إلى الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين بقطاع الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي والموارد الطبيعية والمياه- ضمن المؤسسات العامة، كما وسط جهات فاعلة خارجية وشركاء تنمويين والمستثمرين من القطاع الخاص ومنظماتهم.

الاستفادة المثلى من التمويل العام وتحفيز التمويل الخاص. يمثل شركاء الاستراتيجية المتنوعين واتساع نطاق التدخلات فرصة لتوسيع المشاركة في عملية اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى ذلك، بالرغم من أنّ هذه الاستراتيجية تهدف بشكل رئيسي إلى تعبئة الموارد للاستثمار العام، فهي تتضمن أيضاً إجراءات سياسية وتنظيمية ومؤسسية لتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي والغذائي، مع توجيه الموارد العامة نحو تأمين ظروف ملائمة للاستثمار.

الرصد والحوار مع أصحاب المصلحة في إطار متابعة الاستراتيجية. ستسمح آلية الرصد والتواصل المنتظمة للاستراتيجية الزراعية بتحديد التقدّم في تحقيق الغايات، كما ستسهل قيام حوار مبني على الأدلة بين أصحاب المصلحة بهدف تأمين التوجيه الاستراتيجي ذات الصلة وبشكل مستمر. وستؤدي وزارة الزراعة دوراً أساسياً في ذلك، كما تتطلع إلى تضافر جهود جميع المعنيين لضمان حوكمة فعّالة للاستراتيجية الزراعية.

⁵ راجع خطة الإنقاذ المالي والاقتصادي للحكومة اللبنانية: <http://finance.gov.lb/en-us/EventPdfs/English/The%20Lebanese%20Government's%20Financial%20Recovery%20Plan.pdf>.

2.2 المبادئ والعناصر الأساسية

يعكس إعداد الاستراتيجية الزراعية المبادئ التالية:

- **الملكية الوطنية.** تمّ تصميم الاستراتيجية الزراعية وسيتم تنفيذها بمشاركة الشركاء المعنيين في الحكومة اللبنانية وخارجها على مثال المزارعين وقطاع التصنيع الزراعي والغذائي والمستثمرين من القطاع الخاص والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي والبحثي والشركاء التنمويين.
- **إشراك أصحاب المصلحة.** يتبع تصميم الاستراتيجية الزراعية وتنفيذها عملية إشراك تضمن الإتاحة لجميع أصحاب المصلحة التعبير عن آرائهم، لا سيما المجموعات الأكثر ضعفاً، وتأمين آرائهم وأخذ أولوياتهم بعين الاعتبار.
- **أخذ اعتبارات المساواة بين الجنسين والتركيز على الأفراد.** تهدف الاستراتيجية الزراعية إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الإنتاج الزراعي والغذائي المستدام والتنمية الريفية، وهي بذلك تستهدف جميع الفئات دون تمييز.
- **تحديد الأولويات استناداً إلى الأدلة.** استناداً إلى التحليلات والنتائج الملخصة في استعراض القطاع الزراعي والبيانات المتوفرة، تهدف الاستراتيجية المذكورة إلى ضمان متابعة الأولويات الأكثر أهمية.
- **المرونة والفعالية.** إنّ الاستراتيجية الزراعية هي وثيقة حيّة، يتم رصدها بشكلٍ منتظم لضمان تلبيتها المستمرة للأولويات الوطنية ومطابقتها للأدلة بالإضافة إلى مواكبتها التطورات الاقتصادية والمالية المتسارعة في البلاد.
- **الحكومة التشاركية والشفافية.** يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الزراعية مشاركة عدد كبير من الوزارات وغيرها من المؤسسات العامة، بالإضافة إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص. وعليه، إنّ آليات التنسيق الفعالة هي الأساس لتحقيق أهداف الاستراتيجية المذكورة بنجاح.
- **المواءمة مع سياسات البلاد واستراتيجياتها.** تضمن الاستراتيجية الزراعية الاتساق والمواءمة مع الأولويات الوطنية وتستند إلى عملية التخطيط والتنسيق المستمرة.
- **فعالية المعونات.** تحفّز الاستراتيجية الزراعية المواءمة والتنسيق من أجل تعزيز فعالية المساعدات التنموية، بين الجهات المانحة من جهة، وبين الجهات المانحة والحكومة، وبين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والحكومة من جهة أخرى، وذلك بهدف الوصول إلى الفعالية الأمثل في استخدام الأموال العامة وتحفيز التمويل والاستثمارات الخاصة.
- **التطابق مع خطة أهداف التنمية المستدامة 2030.** يلتزم لبنان، كجزء من التحديات العالمية، بخطة التنمية المستدامة، وستدعم الاستراتيجية الزراعية بشكلٍ خاص تحقيق الأهداف الوطنية لهدف التنمية المستدامة 2: الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، واتفاقيات الأمم المتحدة (اتفاقية التنوع البيولوجي (UNCBD)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCDD)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)⁶؛ والمواءمة مع التزامات لبنان في إطار اتفاقية باريس بالتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين التكيف مع التغير المناخي بحلول العام 2030.

العناصر الرئيسية لضمان الفعالية في التنفيذ:

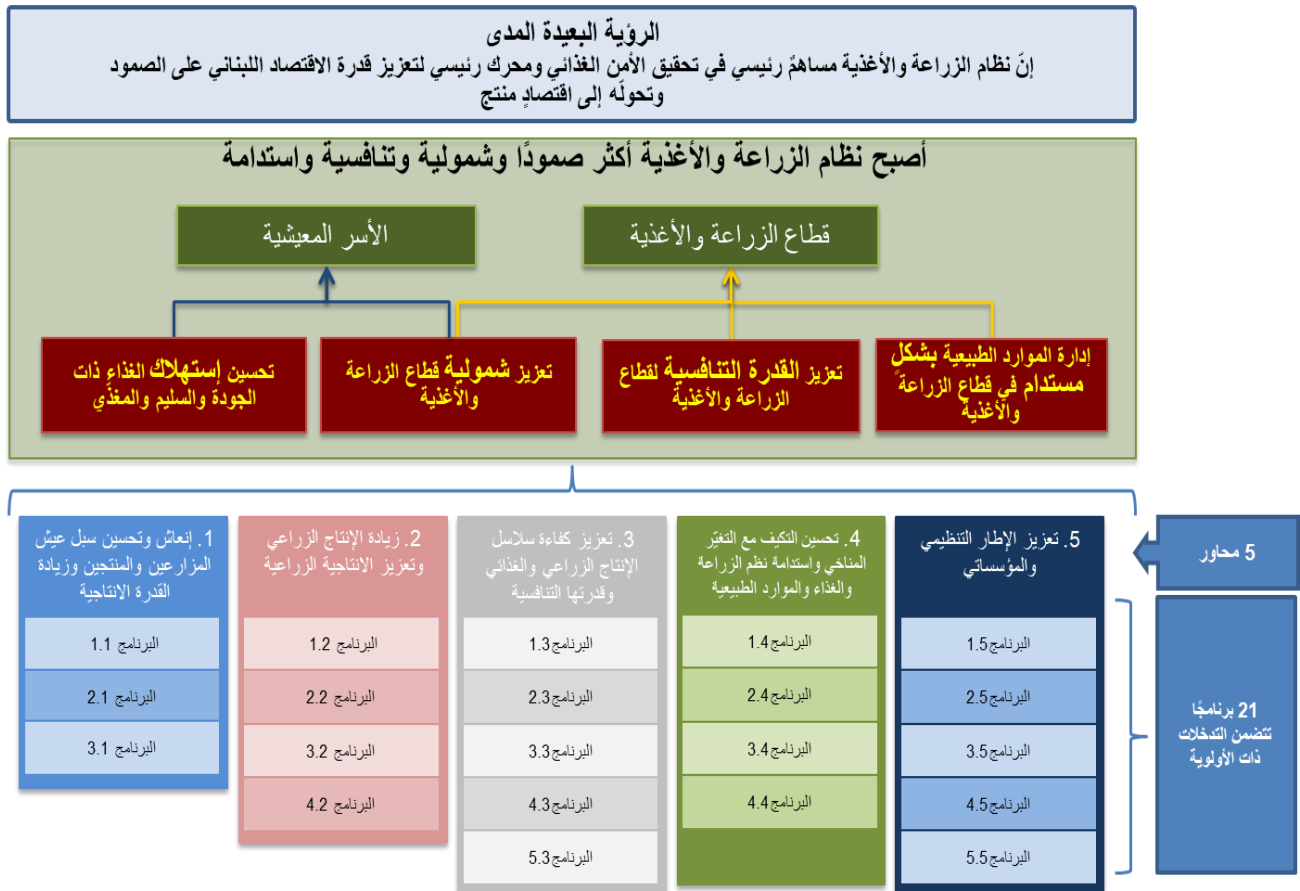
- **الرؤية الطويلة الأمد (باتجاه خطة أهداف التنمية المستدامة 2030)** المشاركة على المستوى الوطني والشاملة بما يكفي لتوجيه تحوّل القطاع برمته.
- **البنية الأساسية المؤلفة من محاور استراتيجية متفق عليها تستند إلى أدلة (المحاور) مبنية على مجالات تدخل (برامج).**
- **نظرية التغير،** التي تشير إلى العوائق التي تعترض تحقيق الرؤية والهدف والسبل إلى التغير التحويلي.
- **إطار النتائج،** مع متابعة وتقييم ونظام تعلم متفق عليه وتوزيع للأدوار والمسؤوليات.
- **آلية الحوكمة،** تحديد الأدوار والمسؤوليات في التنفيذ والتنسيق والمتابعة والتقييم والتواصل وتعبئة الموارد.
- **إطار التواصل والتوعية،** لضمان الشفافية والمساءلة وتوافر المعلومات حول نتائج الرصد المنتظم.
- **معايير تحديد الأولويات وتصنيف الاستثمارات المحتملة (مراجعة الملحق 4).**
- **توثيق التدخلات الاستثمارية ذات الصلة (القائمة والمخطط لها والفجوة المالية).**

⁶ اتفاقية التنوع البيولوجي (UNCBD) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCDD) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).

يُظهر الرسم البياني أدناه (الشكل 1) هيكلية الاستراتيجية الزراعية والعلاقة بين الرؤية الطويلة الأمد وكيفية مساهمة الاستراتيجية المذكورة بهذه الرؤية وصياغة المحاور الخمسة الضرورية لتفعيل تدخلاتها، وهي:

- المحور 1. إنعاش وتحسين سبل عيش المزارعين والمنتجين وزيادة القدرة الإنتاجية
- المحور 2. زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الانتاجية الزراعية
- المحور 3. تعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية
- المحور 4. تحسين التكيف مع التغير المناخي واستدامة نظم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية
- المحور 5. تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي

الشكل 1. هيكلية نتائج الاستراتيجية الزراعية



3.2 الدروس المُستفادة من الاستراتيجية السابقة

واجه تنفيذ استراتيجية وزارة الزراعة (2015-2019) بعض العقابيل والتحديات التي يمكن استخراج دروس مهمة منها حيث تمّ اخذها بالاعتبار عند تصميم الاستراتيجية الحالية وآليات الحوكمة المتعلقة بها. ويمكن تلخيص الدروس الأساسية في المجموعات الرئيسية التالية:

- **الحوكمة:** تحتاج الاستراتيجية إلى نظام حوكمة واضح يسمح بالحصول على دعم سياسي عالي المستوى والى خلق الاهتمام والانتباه من أصحاب المصلحة، من خلال عملية رصد بسيطة وتشاركية وآلية تواصل.
- **التنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة.** إنّ مجموع أصحاب المصلحة الذين يتمتعون بقدرة عالية على تنمية الزراعة في لبنان هو كبير ومجزأ. فيتوجب على المؤسسات الوطنية، وأولها وزارة الزراعة، تطبيق آليات

- بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين - على سبيل المثال: الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكز الأبحاث، إلخ. - لضمان المواءمة مع الاستراتيجية وتحفيز مفاعيلها التآزرية.
- **تحديث تأمين الخدمات العامة.** ان اعتماد وتعزيز استخدام التقنيات الرقمية في الخدمات العامة، كإجراء لتحسين وصولها وفعاليتها هو أساسي لإيصال الخدمة العامة الى المزارعين والمعنيين في ادارة الاعمال الزراعية والغذائية. كذلك فإن الانفتاح على القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص هو خيار فعال.
- **الإصلاح التنظيمي وتطوير القدرات في وزارة الزراعة⁷.** إنّ تحديث البنى التنظيمية وتطوير القدرات هو أساسي لجعل وزارة الزراعة أكثر استجابةً لأولويات القطاع وحاجاته، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المنطقية المختلفة. وبالرغم من ان هذا التحدي يتطلب عملاً مؤسسيًا كبيراً (بعيداً عن نطاق الاستراتيجية الزراعية نفسها)، يمكن لهذه الوثيقة وحوكمتها أن تؤدي دوراً مهماً في إبراز العوائق والصعوبات لأجل إطلاق الدعم الفعال للقطاع الزراعي والغذائي.
- **آلية فعالة للمتابعة والتقييم.** يُعتبر توافر البيانات وموثوقيتها وغياب نظام واضح للمتابعة والتقييم تحدياً كبيراً لوضع السياسات المبنية على الأدلة في القطاع. وتتضمن الاستراتيجية نظام متابعة وتقييم كما تشمل أحكاماً تضمن توافر الإحصاءات والمعلومات الخاصة بالقطاع.
- **التركيز على النتائج.** كانت الموازنة العامة المخصصة لدعم القطاع غير كافية وغير متوقعة. ان التخطيط المبني على الأدلة والنتائج والاحتياجات المالية يجب ان تشكل دليلاً لوضع استراتيجية فعالة.
- **تعبئة الموارد.** من الضروري زيادة التنسيق والتعاون مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية لفعالية المعونات ولزيادة تمويل برامج تنمية القطاع الى الحد الأقصى. وعلى ذلك من المفيد أن تتضمن بعض النشاطات التي تنوي المؤسسات الوطنية القيام بها، وأولها وزارة الزراعة تنظيم اجتماعات دورية مع الجهات المانحة ووضع برامج مشتركة وتقديم برامج سنوية للتمويل.
- **المساواة والإدماج الاجتماعي.** تُظهر الأدلة بأن النساء والفئات الأكثر عرضة في المجتمع (على سبيل المثال الشباب والمزارعين الذين لا يملكون أرضاً وأصحاب الحيازات الصغيرة)⁸ هم الأقل استفادة من الفرص الاقتصادية في القطاع الزراعي. لذلك، إنّ تعميم مقاربة جنديرية وشاملة هو أمر ضروري لضمان أن تكون هذه الاستراتيجية ذات تركيز على الأفراد وتستهدف الانسان.

4.2 عملية تصميم الاستراتيجية الزراعية

تستند الاستراتيجية الزراعية 2020 - 2025 إلى الملاءمة بين الأدلة من البيانات والإحصاءات، والتحليل والطلب ذات الصلة من أصحاب المصلحة في قطاع الزراعة والأغذية. وكما سبق وذكرنا في المبادئ، إنّ الاستراتيجية هي وثيقة حية قابلة للتحديث بانتظام لتتطابق وتستجيب باستمرار للحاجات الناشئة في السياق اللبناني الذي يشهد تطورات متسارعة.

الأدلة. تم استخراج الأدلة الرئيسية لتصميم الاستراتيجية الزراعية من استعراض القطاع الزراعي (الفاو، حزيران 2020 - قيد الإنجاز). كما تم الاستناد الى تقرير الفاو الخاص حول تقييم تأثير الأزمة المالية على الزراعة في لبنان (الفاو، حزيران 2020- نسخة للنقاش). تم كذلك جمع معلومات إضافية من النقاشات مع بعض المعنيين في القطاع الزراعي والغذائي ومع فريق وزارة الزراعة الأساسي المسؤول عن بلورة الاستراتيجية الزراعية 2020 - 2025 (NAS)، ومن المشاورات التي تمت مع أصحاب المصلحة والتي نظمتها وزارة الزراعة لتطوير الاستراتيجية المذكورة.

التحليل. استناداً الى العمل التحليلي تم تحديد التحديات الرئيسية للقطاع اضافة الى أولويات التدخل التي تمت هيكلتها في محاور وبرامج. تم عرض هذه العملية في نظرية التغيير الخاصة بالاستراتيجية الزراعية (القسم 4) كأساس لمحاور الاستراتيجية (القسم 5) وإطار نتائجها (القسم 7).

⁷ إنّ القدرات متقاطعة عند ثلاثة أبعاد: يشكل الأفراد والمنظمات والبيئة التمكينية أجزاءً من مجموعة كاملة. يشمل تطوير القدرات غالباً تعزيز معارف ومهارات الأفراد الذين تعتمد نتائج أعمالهم بشكل كبير على أداء المنظمات التي يعملون فيها. أما فعالية المنظمة، فهي تتأثر بالبيئة التمكينية، كما والعكس صحيح أيضاً، تتأثر البيئة كذلك بالمنظمات والعلاقات بينها.

⁸ لتحديد من هي الفئات الضعيفة في لبنان/ راجع تقرير التقييم التالي: UNICEF-OCHA-REACH, 2015, Defining Community Vulnerability in Lebanon, Assessment Report, Beirut <https://data2.unhcr.org/fr/documents/download/44875> على الموقع الإلكتروني التالي:

الطلب. سمحت المشاورات مع أصحاب المصلحة بمناقشة النتائج واعتمادها ووضع رؤية الاستراتيجية وأولويات التدخل، الواردة ضمن المحاور والبرامج (الملخصة على مستوى كل محور).

المسار

يمكن تقسيم عملية التصميم الى ثلاثة مراحل رئيسية: تم تخصيص الأولي لوضع الأولويات الوطنية والثانية لإعادة البحث بالأولويات على ضوء المفاعيل الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية من جهة ووباء كوفيد – 19 من جهة أخرى ومرحلة ثالثة للتخطيط التشاوري.

التحضيرات الأولية. بهدف تغيير النهج المعتمد فيما يتعلق بالقطاع الزراعي والغذائي، تم إطلاق التحضيرات للاستراتيجية الزراعية منذ أيلول/سبتمبر 2019، وترافق ذلك مع اهتمام متزايد بالقطاع الزراعي والغذائي على المستوى الوطني واعتباره محفزاً للتحويل الاقتصادي. واستجابة للحاجة الى تحديث استراتيجية وزارة الزراعة 2015 – 2019 وتصميم استراتيجية زراعية شاملة، نظمت وزارة الزراعة بالاشتراك مع مؤسسات أخرى سلسلة من المناقشات المفتوحة والمطلعة بين العديد من أصحاب المصلحة تمهيداً لأعداد استراتيجية شاملة للقطاع. وقد تمّ التوصل في تلك المرحلة إلى توافق مبدئي بشأن الأولويات الأساسية في مجال تحويل القطاع الزراعي والغذائي، مع التركيز على: (أ) القدرة التنافسية للقطاع؛ (ب) استدامة إدارة الموارد الطبيعية؛ (ج) فعالية المؤسسات الداعمة في تقديم الخدمات؛ و(د) إدماج النساء والشباب في تنمية القطاع.

تعزيز الاستجابة للأزمة. منذ بدء الأزمة المالية في لبنان في خريف 2019 وتداعياتها المتزايدة على الاقتصاد إضافة إلى تداعيات أزمة وباء كوفيد – 19 في آذار 2020، جرت مراجعة متأنية للأولويات من قبل كل من أصحاب المصلحة ووزارة الزراعة لتضمينها الاحتياجات المستجدة استناداً الى تأثيرات هذه الأزمة (مراجعة القسم 3.3). وتمّ إعداد خطة طوارئ للقطاع الزراعي (في نيسان/أبريل 2020)، وكذلك مراجعة توجهات الاستراتيجية الزراعية مع التركيز بشكل خاص على أولوية المحافظة على الإنتاج الزراعي والغذائي المحلي.

التوافق على التدخلات ذات الأولوية. من أجل وضع إطار استراتيجي للقطاع الزراعي والغذائي أجرت وزارة الزراعة مشاورات داخلية ومفتوحة لمناقشة هذا الإطار. وتمّ تنفيذ ثلاثة لقاءات تشاورية مع العديد من أصحاب المصلحة⁹ في حزيران 2020، بما فيها الإدارات والمؤسسات العامة ومراكز الأبحاث والجامعات وممثلي القطاع الخاص (المزارعين والصناعيين والنقابات الزراعية والغذائية وجمعياتهم). وقد تم التأكيد خلال هذه اللقاءات على الأولويات كما حددت في الاستراتيجية الزراعية.

3. قطاع الزراعة والأغذية في لبنان – مرحلة حاسمة

يتضمن هذا القسم تقييم للوضع الحالي للقطاع الزراعي والغذائي في لبنان. تستند البيانات المعتمدة إلى أحدث الإحصاءات المتوافرة، لا سيما من وزارة الزراعة وإدارة الإحصاء المركزي (CAS) في لبنان والفاو وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

1.3 الخلفية

تم اعداد الاستراتيجية الوطنية للزراعة في ظروف صعبة ومتغيرة¹⁰. فقد أثرت الأزمة السورية سلبيًا على الاقتصاد اللبناني الذي يعاني أصلاً من مشاكل في الاقتصاد الكلي. فمنذ أواخر العام 2019، ادت الأزمة السياسية والتحركات الشعبية إضافة الى الازمة الاقتصادية، الى تدهور الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. وقد ساهم وباء كورونا (كوفيد- 19)

⁹ تجدون قائمة بالمؤسسات المشاركة في الملحق 1.

¹⁰ لقد شهد الوضع المالي والاقتصادي تدهوراً سريعاً في خلال الفترة الممتدة بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 2020، وقد تمّ في الأسابيع الماضية تسريع سير المفاوضات مع صندوق النقد الدولي التي بدأت في 13 أيار/مايو للحصول على مساعدة مالية تساهم في إيجاد حلول للأزمة. (مراجعة المؤتمر الصحفي لصندوق النقد بتاريخ 18 حزيران/يونيو، 2020: Transcripts of IMF Press Briefing, June 18th 2020 على الموقع الإلكتروني التالي:

(<https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/06/19/tr061820-transcript-of-imf-press-briefing>)

والإجراءات المُتَّخَذَة للحدّ من انتشاره في تفاقم الوضع الحالي. وادى كل ذلك الى زيادة كبيرة في معدل البطالة وانخفاض دخل الأسر المعيشية وخلل على مستوى سلسلة الإمداد، مع ازدياد خطر انعدام الأمن الغذائي¹¹.

وفي هذا السياق، يواجه القطاع الزراعي والغذائي وجهاته الفاعلة الذين يواجهون بالأساس مشاكل بنيوية حادة، تحديات وصعوبات جديدة، لذلك ان الاستراتيجية الزراعية تهدف إلى معالجة المشاكل السابقة والمستجدة.

1.1.3 سياق الاقتصاد الكلي

إنّ لبنان هو بلد متوسط الدخل الاعلى ويعتمد نموّه بشكلٍ كبير على تدفقات التحويلات المالية من المغتربين والاستثمارات الأجنبية. وفيما بلغ متوسط النمو السنوي الفعلي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) بين العامين 2006 و2010 نسبة 9.2%، انخفض إلى صفر تقريباً في العامين 2018 و2019¹²، وقد تقلص في العامين الماضيين الناتج القومي للفرد¹³. أدى العجز المالي الكبير الذي بلغ حوالي 11% في العامين 2018 – 2019 اضافة الى زيادة عبء خدمة الدين الذي يستنزف نصف إيرادات خزينة الدولة الى ارتفاع مستمر في دين الدولة الذي بلغ 155% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019.

ويتخطى العجز نسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب عدم استعادة التصدير عافيته نتيجة الأزمة السورية وازدياد الواردات من الوقود. وبالرغم من المحاولات المتكررة للمصرف المركزي لدعم وضع صافي الأصول الأجنبية، إلا أنّ الاقتصاد كان يستنزف باستمرار الدولارات الأميركية في السنوات الماضية، وقد هدد الشح الحاد في الدولارات إمدادات الوقود والدواء والغذاء المستورد.

ارتفع معدل التضخم منذ العام 2015، مقتطعاً عملياً الرواتب إلى النصف ومخفضاً القدرة الشرائية للسكان. فقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 46.6% بين سنة وأخرى في نيسان/أبريل 2020، فيما زاد التضخم في أسعار الأغذية ليبلغ 150.3% في الفترة نفسها¹⁴، مع زيادة اعتماد سعر صرف السوق الموازية، ما يجعل الاستيراد عملية بالغة الكلفة.

وفيما تتضاءل الثقة بالقطاع المصرفي أكثر فأكثر، تتعمق الأزمة الاقتصادية وتنتشر لتطال الاقتصاد الحقيقي. فقد أغلقت بعض الشركات أبوابها، ويقوم البعض الآخر، بهدف الاستمرارية، بالاقتراع من رواتب الموظفين أو تخفيض ساعات عملهم، ما نتج عنه خفض مداخل الموظفين و/أو دفعهم نحو أسواق عمل غير رسمية كانت تشكل 54.9% من القوى العاملة في العامين 2018 – 2019¹⁵. يزيد ذلك معدل البطالة المرتفع أصلاً، الذي بلغ 11.4% في العام 2018¹⁶ ويبلغ 40% في بعض المحافظات. يظهر معدل البطالة في لبنان تفاوتات جندرية وعمرية هيكلية، فمعدل البطالة لدى النساء يبلغ 40.3%، وهو أعلى من معدل البطالة لدى الرجال، فيما يتخطى معدل البطالة لدى الشباب ضعف المعدل الوطني.

أدى انخفاض سبل العيش وتدني مستويات الدخل وارتفاع الأسعار إلى تدني القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية والأغذية للمواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين/الفلسطينيين الأكثر عرضة. ومن المُقدَّر أن تؤدي الأزمة الاقتصادية والمالية الى أن يصبح 850 ألف فرد (أو 22% من اللبنانيين) تحت خط الفقر المُدقع و1.7 مليون فرد (أي 45% من

¹¹ برنامج الأغذية العالمي (WFP)، تقييم تأثير الأزمات الاقتصادية والصحية بسبب انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) في لبنان، بيروت، حزيران/يونيو، 2020 <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000116784/download/>

¹² صندوق النقد الدولي، لبنان، تقرير الموظفين للمادة 4، 2019 – 21 آب/أغسطس، 2019:

<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/10/17/Lebanon-2019-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-Informational-Annex-and-48733>. من المتوقع أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 ليبلغ 12% نتيجة الأزمة الاقتصادية

<https://www.imf.org/en/Countries/LBN> وباء كورونا: <https://www.imf.org/en/Countries/LBN>

¹³ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 23 أيار/مايو، 2020: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

¹⁴ إدارة الإحصاء المركزي (CAS)، مؤشر أسعار المستهلك: <http://www.cas.gov.lb/index.php/economic-statistics-en/cpi-en>، في 10

حزيران/يونيو، 2020.

¹⁵ منظمة العمل الدولية – إدارة الإحصاء المركزي، مسح حول القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر المعيشية 2018 – 2019، لبنان، بيروت، 2020:

<http://www.cas.gov.lb/index.php/latest-news-en/212-2020-03-05-08-03-36>

¹⁶ إدارة الإحصاء المركزي، إحصاءات القوى العاملة: <http://www.cas.gov.lb/index.php/demographic-and-social-en/laborforce-en>، حزيران/يونيو، 2010.

اللبنانيين) تحت خط الفقر الأعلى في العام 2020¹⁷. ومن المحتمل على المدى المتوسط والبعيد أن يزداد عدد العائلات الأكثر تأثراً وأن تسوء حالة تلك التي تعيش أصلاً في الفقر ومن ضمنهم المزارعين والمنتجين في قطاع الزراعة والأغذية.

2.1.3 الزراعة في الاقتصاد اللبناني

بالرغم من أن الزراعة تلعب دوراً مهماً نسبياً في الاقتصاد اللبناني، إلا أن المساهمة الاقتصادية للقطاع الزراعي والغذائي برمته في الاقتصاد هي أكبر بكثير. إضافة إلى الدور الاجتماعي للزراعة كمصدرٍ لتعزيز قدرة الأسر المعيشية على الصمود في وجه الصدمات، لا سيما خلال الأزمات الحالية.

شكلت الزراعة 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة بين 2016 و2018¹⁸، إلا أنها تساهم بحوالي 12% من القوى العاملة بدوام كامل و13% من فئة أخرى (يتألف أغلبها من الأعمال العائلية غير المدفوعة) تعمل في القطاع بدوام جزئي أو بشكل موسمي. ويشكل القطاع الزراعي والغذائي ربع إلى ثلث الاقتصاد ويؤمن وظائف لربع القوى العاملة الصناعية، فالتوظيف في الزراعة والقطاع الزراعي والغذائي يُقدَّر بـ24% من نسبة التوظيف الإجمالية¹⁹.

تشكل التجارة في القطاع الزراعي والغذائي جزءاً مهماً من التجارة اللبنانية وتشكل الزراعة – لا سيما الفاكهة والخضار والتبغ الخام والتوابل والأغنام الحية – وإدارة الأعمال الزراعية – لا سيما الأغذية المُصنَّعة – مصدراً مهماً للصادرات، والتي تبلغ أكثر من 20% من إجمالي الصادرات (أو معدل 0.7 مليار دولار بين العامين 2014 و2018)²⁰. وتمثل في الوقت نفسه الواردات الزراعية والغذائية حصة مهمة من إجمالي الواردات التي تشكل 18% من المجموع الإجمالي (أو معدل 2.9 مليار دولار بين العامين 2014 و2018). ويلبي الإنتاج الزراعي والغذائي المحلي 20% فقط من الطلب المحلي، ويعتمد لبنان نتيجةً لذلك على الاستيراد في معظم حاجاته من المواد الغذائية، لا سيما من الحبوب والسكر.

تتسم الزراعة اللبنانية بازدواجية واضحة المعالم. فهي من جهة زراعة تجارية مسؤولة عن 25% فقط من إجمالي الحيازات الزراعية، وهي فعالة تتجه نحو التصدير وتدير أعمالاً بهدف الربح، وثمة من جهة أخرى الزراعة غير التجارية التي تُمارَس في الحيازات الصغيرة وتؤمن فرصاً محدودة للاستثمار أو تحقيق الأرباح، لا سيما الزراعات الصغيرة التي تعتبر مصدر الدخل الرئيسي للأسر أو للحفاظ على الإرث الثقافي والأسري²¹. ونتيجة لارتفاع كلفة الإنتاج، أصبح من الضروري بالنسبة للكثير من صغار المزارعين تنويع مصادر الدخل والدخول في أنشطة غير زراعية مدرة للدخل.

يشكل سكان الأرياف في لبنان 11.2% من إجمالي السكان (أي 771 ألف شخص في العام 2019)²²، لكنهم أفقر نسبياً من باقي سكان البلاد²³. وفي هذا الإطار، تشكّل الأنشطة الزراعية في المناطق الأكثر فقراً مثل عكار والضنية والبقاع الشمالي والجنوب 80% من الناتج المحلي الإجمالي، فحوالي 9% من الحائزين الزراعيين هم من النساء يعملن بشكل رئيسي في إنتاج الألبان والأجبان والتصنيع الزراعي والزراعات الصغيرة لتأمين سبل العيش.

¹⁷ البنك الدولي، استهداف الأسر المعيشية الفقيرة في لبنان، صحيفة وقائع المشروع، 21 نيسان/أبريل، 2020:

<https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/04/21/targeting-poor-households-in-lebanon.print>

¹⁸ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 23 أيار/مايو، 2020: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

¹⁹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (FAO) في لبنان، لبنان في لمحة: <http://www.fao.org/lebanon/fao-in-lebanon/lebanon-at-a-glance/fr/>

²⁰ مركز التجارة الدولية، 2020، خارطة التجارة، مركز التجارة الدولية: <https://www.trademap.org>، 28 حزيران/يونيو، 2020.

²¹ يمثل المزارعون الذين يملكون أقل من هكتار واحد 70% من المزارع (ويعملون على 18% من المساحات الزراعية المستخدمة)، ولدى 26% من المزارع مساحة تتراوح بين هكتار واحد وست هكتارات (40% من المساحات الزراعية المستخدمة) ولدى 4% من المزارع أكثر من 6 هكتارات. نتيجةً لذلك، تشكل الحيازات التي تتراوح مساحتها بين 6 و20 هكتاراً في 20% من المساحات الزراعية المستخدمة، فيما تشكل الحيازات التي تتخطى مساحتها 20 هكتاراً 22% من المساحات الزراعية المستخدمة. راجع وزارة الزراعة - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (FAO)، الإحصاء الزراعي الشامل 2010، بيروت - روما.

²² يتم تعريف سكان الأرياف بالسكان الذين لا يعيشون في المدن.

²³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (FAO)، 2020 الموجزات القطرية للفاو - لبنان: <http://www.fao.org/faostat/en/#country/121>

نقاط الضعف والمخاطر

المزارع وإدارة الأعمال الزراعية الصغيرة. ان الحيازات الزراعية هي صغيرة ويبلغ متوسط المساحة المزروعة حوالي 1.4 هكتار (13.6 دنم)، وثمة تفاوت كبير في المساحات الزراعية. يبلغ مؤشر جيني (Gini) لتوزيع الأراضي في لبنان 0.774، وهو أعلى في المناطق التي تتركز فيها الزراعة مثل البقاع الأوسط والغربي²⁴. فوفقاً للإحصاء الزراعي الشامل الأخير، يستثمر حوالي 70% من الحائزين أقل من 1 هكتار و4% من مساحة تتجاوز 6 هكتار²⁵. وان أكثر من 90% من الصناعات الغذائية هي مؤسسات صغيرة يعمل فيها أقل من 50 من الموظفين.

تكلفة الإنتاج المرتفعة. تتسم أغلبية الزراعة اللبنانية بكلفة إنتاج مرتفعة بسبب غياب مؤسسات الائتمان والتسهيلات المالية للمزارعين بأسعار مقبولة، وكلفة مدخلات إنتاج مرتفعة بدءاً من الكلفة الثابتة التي تشمل استئجار الأراضي الزراعية، وارتفاع أسعار المدخلات المستوردة (على سبيل المثال: الكيماويات الزراعية والشتول) التي ازدادت بشكل كبير نتيجة لتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية، بالإضافة إلى صغر حجم الحيازات الزراعية ما يحول دون الاستفادة من الوفر الناتج عن المقياس الاقتصادي المربح.

إنتاجية منخفضة في منتجات أساسية. في حين ارتفع النمو السنوي لأجمالي عوامل الإنتاجية (TFP) للقطاع الزراعي بين العامين 1991 و2015 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفضت إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاجية (TFP) في لبنان بمعدل 0.46% بالسنة²⁶. ان استخدام التقنيات القديمة وانخفاض الاستثمارات في مجال التكنولوجيا أدت إلى جعل الإنتاجية في لبنان متدنية مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مستوى معظم السلع، باستثناء الدجاج ولحوم الأغنام والماعز. ينطبق ذلك أيضاً على السلع الأكثر تصديراً مثل البطاطا والتفاح²⁷. إن إنتاجية القمح مرتفعة نسبياً، وقد يعود ذلك إلى دعم الحكومة لهذه المادة الأساسية.

ضعف جمعيات المزارعين ومشاركة محدودة في سلاسل الإنتاج. ان جمعيات المزارعين غير فعالة اجمالاً وفقط ثلث التعاونيات الزراعية الـ1229 المسجلة هي ناشطة²⁸. وتجري المديرية العامة للتعاونيات تقييم لفعالية ونشاط الجمعيات التعاونية من أجل تفعيل غير الناشطين منها والمساهمة في تطوير العمل التعاوني. ويعاني المزارعون الصغار ومتوسطو الحجم من صعوبات في المشاركة في سلاسل الإنتاج نتيجة المعوقات التي يوجهونها على مستوى رأس المال البشري والمالي. فعلى المنتجين اللبنانيين زراعة محاصيل تلبي طلب المستهلكين في الأسواق بالإضافة إلى زيادة جودة الإنتاج وكمياته لتتطابق مع المعايير الدولية. وفي هذا السياق، يعتبر المزارعون غالباً أنفسهم ضحايا التجار الذين يحققون هوامش أرباح عالية مقابل أرباح محدودة للمزارع.

ضعف البنى التحتية والتنظيم لعمليات ما بعد الحصاد. إن معاملات ما بعد الحصاد في لبنان هي اجمالاً دون المعايير الدولية. فان ضعف إدارة سلسلة التبريد على مستوى سلسلة الإمداد، وكذلك تنظيم أسواق الجملة، ومراكز التوضيب والتخزين في المرافئ، يجعل الخدمات اللوجستية والتوزيع والتسويق للمنتجات الزراعية والغذائية أقل فعالية، ما يسبب خسائر كبيرة في مرحلة ما بعد الحصاد.

الاعتماد بشكل كبير على الاستيراد والتصدير. يعتمد القطاع الزراعي والغذائي بشكل كبير على استيراد المواد الأولية ومدخلات أخرى: فمن بين المنتجات الزراعية الـ25 الأكثر تصديراً، يتم استيراد 17 منها بكميات كبيرة، وتتم إعادة تصدير بعض السلع التي لا تحمل قيمة مضافة كبيرة وتحويل البعض الآخر لتصديره بقيمة عالية²⁹. يشكل الاعتماد على الاستيراد

²⁴ حمادة ك، 20، "الزراعة اللبنانية: ديناميكيات الانقباض في ظل غياب الجمهور. رؤية وسياسات"، في شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتطوير، المرصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحق في الغذاء، تقرير 2019، بيروت، ص. 256 - 271:

<http://annd.org/arabwatch2019/righttofood/en/index.pdf>

²⁵ وزارة الزراعة - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (FAO) - الإحصاء الزراعي الشامل 2010، بيروت - روما.

²⁶ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2019، التقرير الشامل للسياسات الغذائية 2019، الملحق، الجدول 4:

<https://dataverse.harvard.edu/dataset.xhtml?persistentId=doi:10.7910/DVN/9IOAKR>، 29 حزيران/يونيو، 2020.

²⁷ إن عائدات التفاح أكثر بنسبة 50% في الأردن وإسبانيا. راجع: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (FAO)، 2020، FAOSTAT:

<http://www.fao.org/faostat/en/#data>، 29 حزيران/يونيو، 2020.

²⁸ ماكينزي، الرؤية الاقتصادية للبنان، التقرير الكامل، بيروت، تموز/يوليو، 2018: <https://www.economy.gov.lb/media/11893/20181022-1228full-report-en.pdf>

²⁹ مركز التجارة الدولية، 2020، الخارطة التجارية، مركز التجارة الدولية: <https://www.trademap.org>، 28 حزيران/يونيو، 2020.

بين 75 و80% من إجمالي الأغذية المستهلكة³⁰، وهو يعاني حاليًا من مشكلة السيولة بالدولار والائتمان. تعتمد الصادرات الزراعية والغذائية على الأسواق العربية حيث تزداد منافسة المنتجات الأوروبية والتشدد بمعايير الجودة.

إجراءات معقدة لبينة الاعمال. يحتلّ لبنان المركز 143 من أصل 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال³¹، والمترتبة 88 من أصل 141 دولة وفقًا لمؤشر التنافسية العالمي³². يتطلب إنجاز الإجراءات الحدودية المطلوبة معدل 96 ساعة، وهو أكثر بضعفين بالمقارنة مع متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما يؤثر على الصادرات من المنتجات السريعة التلف.

إدارة ضعيفة للأرض والتربة. يتم إيجار الأرض عادةً لمدة قصيرة جدًا (غالبًا لموسم واحد فقط) وهي ذات قيمة تأجيرية عالية وينتج عن ذلك عدم الاستثمار في عملية تحسين هذه الأراضي والتركيز على الربح القصير المدى. يعاني لبنان من انجراف وتدهور التربة (على سبيل المثال: القلوية والملوحة أو النقص في الرطوبة)، وتقدر الأراضي اللبنانية القابلة للتدهور ب 39% من الأراضي اللبنانية³³. وان عمليات تغذية التربة ووقاية النبات هي مكثفة، ويأتي لبنان من ضمن الدول الأعلى في استخدام الأسمدة لكل هكتار (331 كغ/هكتار) والمبيدات (7 كغ/هكتار) في العالم³⁴.

تزايد الطلب على المياه واشتداد المنافسة بشأن استخدامها. تتعرض الموارد المائية لمزيد من الضغوط بسبب التغير المناخي والنمو السكاني، والقطاع الزراعي هو المستهلك الأكبر للمياه في لبنان، مع نسبة استهلاك تصل إلى 61%، وشبكات نقل المياه وتوزيعها قديمة وقد تجاوز أكثر من 50% منها المدة الملائمة للتشغيل³⁵، وهي تروي حوالي 40% من الأراضي الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، يعاني قطاع المياه من ضعف في الإدارة.

نقاط القوة والفرص

ظروف زراعية وبيئية مؤاتية. يتمتع لبنان بمناخ متوسطي وعدد من المناطق الزراعية والبيئية الملائمة لزراعة انواع متعددة من المنتجات الزراعية. فبالرغم من ازدياد المنافسة بين الاستخدامات المختلفة للأراضي ما زال من الممكن التوسع بالأراضي الصالحة للزراعة بشكل مستدام (المقدرة في الوقت الراهن ب 132.000 هكتار) والري (إن 78.8% من الأراضي الصالحة للزراعة مجهزة للري).

موقع جغرافي مؤاتٍ. ان موقع لبنان القريب من الأسواق العربية والإفريقية والأوروبية والروسية ومرافئه البحرية الخمسة يمنح هذا البلد امتيازات تجارية وفرصة للتطور كمركز تجاري شرط تنفيذ الاستثمارات المطلوبة في الخدمات اللوجستية المتعلقة بتحسين ممارسات ما بعد الحصاد لتتطابق مع المعايير الدولية.

قدرة كبيرة على الابتكار. ان ضعف الانتاجية الزراعية يحتم العمل على إجراء تحسينات مهمة على هذا المستوى. فكما يُظهر ازدياد البيوت المحمية والاستثمارات الصغيرة الجديدة في الزراعة المائية، ثمة قدرة كبيرة غير مُستغلة لإنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية مع استخدام محدود للكيميائيات الزراعية والموارد المائية، شرط زيادة فعالية الأبحاث والارشاد للمزارعين، بالإضافة إلى تسهيل حصولهم على القروض وتأمين طاقة بأسعارٍ منخفضة وأكثر فعالية.

نمو الطلب على المنتجات المتخصصة. ثمة طلب متزايد على المنتجات العضوية والمسؤولية الاجتماعية للشركات والمنتجات الإثنية التقليدية. ان معالجة المسائل البيئية والاجتماعية يعطي فرصةً للبنان في هذا المجال. وقد يبدي الزبائن

³⁰ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (FAO)، 2020، FAOSTAT، <http://www.fao.org/faostat/en/#data>، 29 حزيران/يونيو، 2020.

³¹ البنك الدولي، تصنيفات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال: <https://www.doingbusiness.org/en/rankings>، 29 حزيران/يونيو، 2020.

³² كلواس شواب، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019، تقرير التنافسية العالمي 2019، جنيف:

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

³³ برنامج وضع أهداف محايدة تدهور الأراضي، 2018، التقرير الوطني النهائي حول لبنان، بيروت، شباط/فبراير 2018:

https://knowledge.unccd.int/sites/default/files/ldn_targets/Lebanon%20LDN%20TSP%20Country%20Report.pdf

³⁴ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (FAO)، 2020، FAOSTAT، <http://www.fao.org/faostat/en/#data>، 29 حزيران/يونيو، 2020.

³⁵ باسيل ج، 2010، الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه، وزارة الطاقة والمياه، بيروت، 27 كانون الأول/ديسمبر، 2010:

https://www.pseau.org/outils/ouvrages/ministere_de_l_energie_et_de_l_eau_national_water_sector_strategy_2010_2020_2012.pdf.

المهتمون بالمسائل البيئية والاجتماعية، لا سيما الأجانب منهم، إضافة إلى اللبنانيين، ما أن تنتهي الأزمة المالية/الاقتصادية استعدادهم لدفع مبالغ اضافية للحصول على منتجات عالية الجودة تتطابق مع معايير الاستدامة و/أو المعايير الاجتماعية.

إمكانية التوسع في السوق المحلي. ادت تداعيات الأزمة المالية الى تراجع القدرة الشرائية للأسر المعيشية اللبنانية للحصول على السلع الزراعية والغذائية المستوردة، وبالتالي زيادة الفرص أمام إنتاج محلي بديل عن السلع المستوردة مما يؤدي الى الحد من استخدام العملات الأجنبية وتحسين قيمة الاقتصاد المحلي وزيادة التوظيف، لا سيما للمجموعات السكانية الأكثر تهميشاً.

إمكانية عالية للتصدير. استناداً إلى منهجية مركز التجارة الدولية لتقييم قدرة البلاد على التصدير، تبلغ القدرة التصديرية للقطاع الزراعي والغذائي في لبنان 900 مليون دولار أميركي يتأني نصفها تقريباً (47.7%) من إنتاج الفاكهة والخضار ورُبْع آخر منها (23.8%) من المنتجات الغذائية (المُحَضَّرَة أو المحفوظة). إنّ الفاكهة الأساسية التي لديها الإمكانية الأكبر للتصدير هي التفاح الطازج، ولا تتعدى صادرات هذه السلعة ثلث قدراتها التصديرية. اما فيما خص الخضار فان البطاطا الطازجة³⁶ هي السلعة التي تتمتع بالقدرة الأعلى على التصدير. يمكن الاستفادة من هذه القدرة بفضل عدد من الاتفاقيات التجارية الموجودة (على سبيل المثال: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) واتفاقية الشراكة الأورو متوسطية (EMAA) ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)) والتي يمكن ان تزداد نتيجة تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية، على ان يترافق ذلك مع وضع أنظمة مناسبة لضمان الجودة والخدمات اللوجستية الملائمة.

إمكانية عالية للقطاع التعاوني. يشكل القطاع التعاوني إحدى الفرص الواعدة في ظل الأزمة المالية من خلال تحفيز الاستثمار في القطاع التعاوني ودعم تمويل المشاريع الزراعية والغذائية المتوسطة الحجم التي تديرها تعاونيات.

3.1.3 الوضع المؤسسي

المعنيون على المستوى المؤسسي

تساهم عدة ادارات وجهات حكومية وغير حكومية ومدنية وخاصة بإدارة القطاع الزراعي والغذائي بمسؤوليات متفاوتة، ويمكن تلخيص وظائف تلك الجهات وصلاحياتها على الشكل التالي:

تؤثر الحكومة اللبنانية على القطاع الزراعي والغذائي مباشرةً من خلال الموازنة العامة وتخصيصها موازنة محددة لهذا القطاع وإصدار تشريعات ذات صلة بالإضافة إلى التأثير بشكل غير مباشر على المستويات الاقتصادية والمؤسسية للجهات المعنية من خلال إدارة المساعدات الخارجية بالإضافة إلى تحديد الأنشطة التي تقوم بها الجهات المانحة.

تعنى مؤسسات حكومية عديدة في القطاع الزراعي والغذائي وتتنوع مسؤولياتها بين مختلف الوزارات والمؤسسات العامة. إنّ وزارة الزراعة هي السلطة الحكومية الأهم المعنية بالقطاع الزراعي والغذائي، وهي تؤدي مهام أساسية في التشريع والإدارة في الزراعة بالإضافة إلى المتابعة والإشراف وتقديم بعض الخدمات الأساسية من مقرها الرئيسي ومن خلال المصالح والمراكز التابعة لها في المحافظات والأقضية.

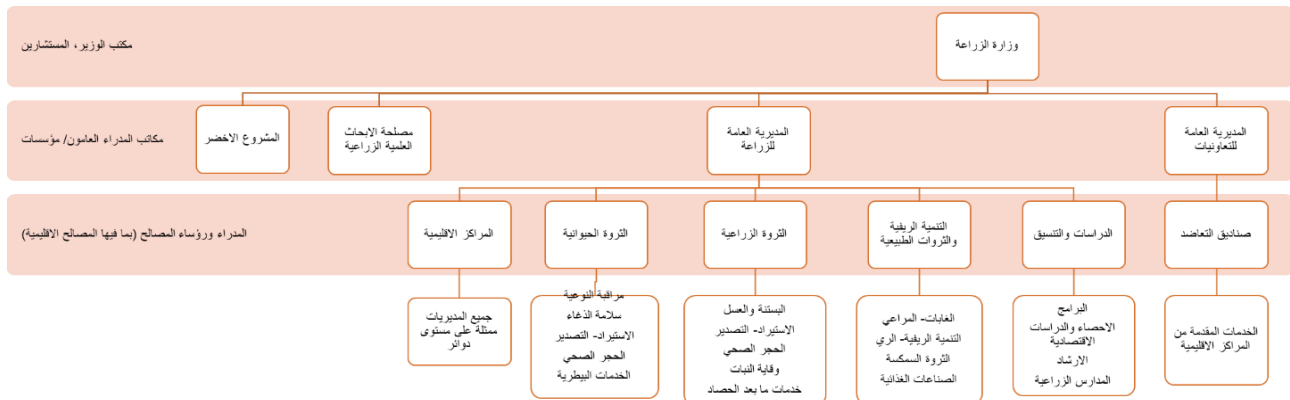
لدى وزارة الزراعة مديريتان عامتان (الشكل 2): الزراعة والتعاونيات. تقسم المديرية العامة للزراعة الى أربع مديريات (فنية) تغطي كافة جوانب القطاع الزراعي والغذائي باستثناء التعاونيات. أما المديرية العامة للتعاونيات، فهي مسؤولة عن كافة التعاونيات العاملة في مجال الزراعة والتصنيع الغذائي ومجالات أخرى في العمل التعاوني. كما هي مسؤولة أيضاً عن صناديق تعاضدية من صلاحياتها إدارة اموال تتعلق بالأعمال الزراعية والصحة والضمان الاجتماعي ومخاطر الكوارث، إلخ.

تعاني المديرية العامة من نقص في الموارد البشرية وشح مزمّن في الموارد المالية، وتتفاقم مشكلة الموارد البشرية بسبب العدد الكبير من المناصب الشاغرة. فأكثر من 80% من المناصب يشغلها موظفون بالتكليف. تتفاقم مشكلة الموارد البشرية بسبب شح وسائل تنفيذ العمل اليومي (معوقات مالية)، لا سيما في المراكز الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، يواجه

³⁶ مركز التجارة الدولية، 2020، خارطة القدرة على التصدير، مركز التجارة الدولية: <https://exportpotential.intracen.org/en/> ، 30 حزيران/يونيو، 2020.

التنسيق بين الدوائر والمكاتب في المناطق والإدارة المركزية بعض المعوقات بسبب محدودية الرقمنة المتعلقة بسير العمل والعمليات الإدارية.

الشكل 2: الهيكلية التنظيمية لوزارة الزراعة



تتبع وزارة الزراعة هيتان مستقلتان تلعبان دورًا هاماً في إدارة القطاع الزراعي والغذائي:

- **مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (LARI):** تغطي صلاحياتها الأبحاث الزراعية والخدمات العامة (على سبيل المثال التحاليل المخبرية والإنذار المبكر). أما المشاكل الرئيسية التي تواجهها مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (LARI)، فهي: عدم توافر اعتمادات مالية ثابتة وغياب إطار قانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص وانتقال عدد من الموظفين الى القطاع الأكاديمي، ما يعيق استدامة عمليات المصلحة المذكورة.
- **المشروع الأخضر (GP):** يدعم المشروع الأخضر الاستثمارات في استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية (على مثال تجميع المياه ومنشآت الري) من خلال برامج منح ملائمة قائمة على الطلب ومشاركة في تمويل الاستثمارات الزراعية التي تقوم بها جهات معنية من القطاع الخاص. تعيق اعمال المشروع الأخضر ثلاث مشاكل: الانخفاض الحاد في موازنته، التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي والنقص في الموظفين والحاجة الى تحديث الإطار القانوني.

تؤدي بعض الوزارات والمؤسسات العامة، بالإضافة إلى وزارة الزراعة والادارات التابعة لها، أدوارًا مهمة في تنمية القطاع الزراعي والتشريع وتقديم الخدمات (الملحق 3)³⁷. تتقاطع صلاحيات بعض المؤسسات العامة مع صلاحيات مؤسسات أخرى وتتوزع الصلاحيات المتعلقة بالمسائل الزراعية والغذائية بين عدة مؤسسات. ويظهر ذلك بشكل خاص في بعض المسائل التي تتوزع صلاحياتها على عدة إدارات على مثال:

- الأمن الغذائي: تتوزع مسؤولية الأمن الغذائي على وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة البيئة ووزارة الطاقة والمياه ووزارة الصحة العامة، وهو بالمعنى العام يعتبر مسؤولية وطنية تعنى بها الحكومة مجتمعةً.
- الموارد المائية: وتقع ضمن مهام وزارة البيئة ووزارة الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار لتجميع أكثر من 100.000 متر مكعب من المياه، أو المشروع الأخضر (لتجميع المياه تحت هذا السقف)، ومصالح المياه والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني (LRA) والبلديات.

³⁷ راجع التفاصيل في مسودة مراجعة القطاع الزراعي (الفاو، 2020)

- **التمويل الزراعي:** وهو من مهام المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" (IDAL) (من جهة الاستثمارات والصادرات) ووزارتنا الاقتصاد والتجارة والمالية (للدعم) والمصرف المركزي (مصرف لبنان) والقطاع المصرفي، بالإضافة إلى المشروع الأخضر ومجلس الإنماء والإعمار والمديرية العامة للتعاونيات.

ان معالجة المسائل الزراعية والغذائية تتطلب تضافر جهود الهيئات المتعددة المعنية لتقديم الدعم والمشورة لأصحاب المصلحة. قد تساهم في عملية التنسيق عدة هيئات اهمها:

- **المجالس التابعة لرئاسة مجلس الوزراء،** على سبيل المثال المجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS) والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" (IDAL) ومجلس الإنماء والإعمار والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئة العليا للإغاثة، والمؤسسة العامة للأسواق الاستهلاكية وحماية المستهلك إلخ.
- **اللجان أو المجالس الوزارية الرفيعة المستوى،** على مثال المجلس الأعلى للتخطيط المدني والهيئة الوطنية لسلامة الغذاء ولجنة التنمية الريفية، الممثلة على مستوى الوزير أو المدير العام.
- **اللجان الوزارية الفنية،** على مثال لجنة مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR) واللجنة الفنية في وحدة إدارة مخاطر الكوارث أو المساهمات المحددة وطنياً (NDC) لمكافحة التغير المناخي المُنسقة من قبل وزارة البيئة.
- **اللجان المشتركة بين القطاعين العام والخاص** المُشكلة من قبل وزارة الزراعة لعدد من سلاسل الانتاج، والتي تضم الجهات المعنية على مستوى سلسلة الإنتاج، على سبيل المثال لجنة الصيدلة النباتية ولجنة الأسمدة ولجنة الزراعة العضوية.

السياسات الزراعية

إنّ الإطار الاستراتيجي الرئيسي الذي يعالج بعض المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي والغذائي هو استراتيجية وزارة الزراعة 2015 – 2019. إلا أنّ هذه الاستراتيجية لم تتمكن من تحقيق جميع أهدافها بسبب معوقات اعترضت التنفيذ منها ما يتعلق بالتنسيق بين مختلف المعنيين وتوفر الادوات المالية المطلوبة (أي القروض والتأمين) للمزارعين (مراجعة القسم 3.2).

إن غياب إطار سياسي شامل للقطاع قد أدى الى تعدد الاجراءات على مستوى السياسات والتشريعات التي ترعى التدخلات في القطاع الزراعي والغذائي. فالدعم المالي الحالي للإنتاج الزراعي يعتمد على برنامجين لدعم السلع – التبغ والقمح – وتنتم ادراتهما من خارج وزارة الزراعة وتُصرف الدفعات بعد انتهاء الموسم الزراعي. كما ان ادارة برنامج الدعم المتعلق بالتبغ هي مسؤولية دائرة حصر التبغ في وزارة المالية حيث تقوم بشراء التبغ من المزارعين الذين يملكون حيازات بحصة 4 دونم. كما ان وزارة الاقتصاد والتجارة³⁸ هي مسؤولة عن ادارة برنامج دعم القمح وهي أيضاً مسؤولة عن استيراد القمح، بالإضافة إلى إدارة قطاع اهراءات القمح والمطاحن. يهدف ذلك إلى المحافظة على كميات كافية من مخزونات القمح لثلاثة أو أربعة أشهر للاستهلاك. ويجري ذلك من خلال تأمين القمح محلياً وضمان تحديد سعر ثابت لمنتجي القمح واستيراد القمح.

تُعتبر السياسة التجارية، إلى جانب دعم الإنتاج، طريقة التدخل الثانية الأهم في القطاع. ان برنامج "أغري بلاس" المنفذ من المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات – ايدال يقوم بدعم الصادرات الزراعية للمنتجين المحليين ويقدم حوافز لتحسين نوعية الانتاج وتوضييه والترويج له وتسويقه. وقد وقّع لبنان عددًا من اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC)، وهو كذلك عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA). وتتضمن اتفاقيات التجارة الحرة عادةً بعض الامتيازات/الاستثناءات المتعلقة بالصادرات الزراعية، على مثال البطاطا مع الاتحاد الأوروبي، بالرغم من أنّ هذه الفرصة لم تُستغلّ بالكامل بعد. يعتمد القطاع الزراعي والغذائي على إجراءات حمائية من خلال استخدام الكوتا ورخص الاستيراد، لا سيما على أساس موسمي. وقد أدت سياسة الحماية إلى تطوير عدد من الصناعات المحلية على مثال النبيذ والدواجن³⁹. بالإضافة إلى ذلك، تصل نسبة الرسوم الجمركية الى 70% على واردات عدد من الفاكهة الطازجة والمكسرات والتي يتم انتاجها محلياً، بما

³⁸ كانت وزارة الاقتصاد والتجارة أيضاً تدعم إنتاج الشمندر السكري، لكن البرنامج ألغي منذ سنوات عديدة.

³⁹ تُفرض ضريبة بنسبة 30% على واردات النبيذ من الاتحاد الأوروبي، فيما تبلغ الضريبة 75% على النبيذ المستورد من بلدان أخرى. كان هناك 7 أو 8 مصانع للنبيذ في لبنان منذ حوالي 15 عامًا، أما اليوم فيبلغ عددها 52 مصنعاً.

فيها الموز والتفاح واللوز، إلخ. وتمنح الصادرات من الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) معاملة خاصة.

اما الاجراءات الاخرى على مستوى السياسات اضافة الى الدعم والتعريفات، فهي:

- توزيع وزارة الزراعة لبعض المدخلات (لدى الحصول على التمويل المناسب الذي يسمح بذلك) وهي تهدف بذلك إلى المساهمة في نشر استخدام تقنيات جديدة – أو متقدمة – من خلال الوصول إلى المزارعين الرئيسيين.
- تهدف خدمات الإرشاد التي تؤمنها وزارة الزراعة إلى نشر الممارسات الزراعية الجيدة و/أو إدخال ممارسات جديدة.
- استثمار المشروع الأخضر في البنى التحتية الريفية، لا سيما مشاريع استصلاح الأراضي وتنميتها (على سبيل المثال حصاد المياه)، مع التركيز على دعم صغار المزارعين في المناطق الجبلية والمحرومة.

2.3 التحديات

ان التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي اللبناني تعود لعدد من الأسباب الرئيسية التي نتجت عنها بعض المشاكل التي يجب معالجتها لأجل تقادي/ إيجاد الحلول لتداعياتها السلبية (الشكل 3).

1.2.3 الأسباب الرئيسية

يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية التي يواجهها القطاع الزراعي والغذائي على الشكل التالي:

- **عدم استقرار سياسي على المستوى الوطني والإقليمي:** يشكل قرب حدود لبنان من مناطق مضطربة عديدة في الشرق الأوسط (على سبيل المثال سوريا وفلسطين) مخاطر عالية إضافة إلى تدفق النازحين وخلق في تجارة السلع، بما فيها المدخلات والمنتجات الزراعية. كذلك تؤدي البنية المعقدة للهيكلة المؤسسات الوطنية والانقسامات الاجتماعية والسياسية إلى حوكمة ضعيفة.
- **المؤسسات والحوكمة الضعيفة:** لم يستحوذ القطاع الزراعي والغذائي على الاهتمام اللازم من قبل الحكومات المتعاقبة وقد انعكس ذلك سلباً على الموارد المالية المخصصة في الموازنة العامة وأدى أيضاً إلى عدم وجود إطار عام شامل على مستوى السياسات، وإلى تشتت جهود مختلف المؤسسات والوزارات التي تفتقر إلى آليات تنسيق فعالة. وقد نتج عن ذلك ضعف الاستثمار العام في البنى التحتية والبحث والتطوير والإرشاد إضافة إلى ضعف تنظيم سلسلة الإنتاج في القطاع الزراعي والغذائي والتي أدت إلى عدم فعالية على مستوى سلاسل الإنتاج.
- **تغير المناخ والهشاشة البيئية:** تؤدي الصدمات الناجمة عن تغير المناخ وعوامل الضغط المرتبطة به إضافة إلى الهشاشة البيئية ومحدودية الموارد إلى ازدياد المنافسة على الموارد الطبيعية، وبشكل خاص الأراضي والمياه، وإلى مخاطر كبيرة وقلق لدى المعنيين في القطاع وهي مشاكل لم تتم معالجتها من خلال وضع خطط للجهوزية وإدارة خطر الكوارث بشكل فعال، وضعف الاستجابة على مستوى التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ.
- **الأزمة المالية/الاقتصادية وجائحة الكوفيد-19:** فرضت هاتان الأزمستان المترامتان قيوداً جديدة على الموارد المالية المحدودة أصلاً للتدخلات الحكومية وشكلتا عائقاً أمام وصول المزارعين إلى القروض وإلى المدخلات المستوردة وزيادة الصعوبات فيما يخص استيراد الأغذية وعرقلتا سلاسل الإنتاج في القطاع الزراعي والغذائي وبالتالي عرضنا الأمن الغذائي والتغذوي للخطر.

2.2.3 المشاكل

أدت الآثار المضاعفة للهشاشة الاقتصادية وغياب الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات والتحديات البيئية وتلك المرتبطة بتغير المناخ والأزمة المالية وتلك الناجمة عن الكوفيد-19 إلى عدة مشاكل شكلت عائقاً أمام تطوير القطاع الزراعي والغذائي والتي يمكن تقسيمها على الشكل الآتي:

- **انعدام الأمن الغذائي للأسر:** أدى التراجع الحاد في القدرة الشرائية نتيجة الركود الاقتصادي (ازدياد البطالة والفقر) إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكلٍ سريع بسبب الاعتماد المفرط على الأغذية المستوردة وتراجع قيمة الليرة اللبنانية وعرقلته سلسلة الإنتاج إلى انخفاض القدرة على الوصول إلى الأغذية وتناول أغذية غير ملائمة وعدم استقرار في إمكانية الحصول على الطعام ووعي محدود بسلامة وجودة الأغذية.
- **فرص كسب العيش:** إنّ البطالة المرتفعة وإمكانية التوظيف المحدودة بشكلٍ خاص في صفوف النساء والشباب، ووجود عوائق أمام ريادة الأعمال (هنا أيضاً بشكلٍ خاص بالنسبة للنساء والشباب) وقلة الخدمات المالية (القروض والمخبرات والتأمين) والوصول المحدود إليها للمساهمة في إطلاق مشاريع تجارية والقيام بالاستثمارات الضرورية وإدارة مخاطر الشركات قد عرقلت مشاركة بعض المجموعات (مثلاً أصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء والشباب والنساء) في التنمية الاجتماعية الاقتصادية.
- **الزراعة وإدارة الأعمال التجارية الزراعية:** تتأثر إدارة الأعمال التجارية الزراعية بسلسلة معوقات يمكن تلخيصها في النسبة المرتفعة لتفتت الملكية، وضعف التسهيلات في الحصول على المدخلات الزراعية (الاسمدة، المبيدات، البذور)، والخدمات المالية (القروض والتأمين)، والموارد الطبيعية (كالأراضي والمياه)، كذلك محدودية الخدمات الأساسية (مثلاً الإرشاد والمساعدة التقنية والمعلومات حول الأسواق) وعدم ملائمة تعليم المزارعين مما أثر على اكتسابهم للمهارات ، يضاف إلى ذلك السن المتقدم للمزارعين والتكاليف العالية للمعاملات وضعف التسويق (سواء كان ذلك على صعيد البنى التحتية أو المعلومات). كما أن ضعف التنظيم الأفقي (كالتعاونيات وتجمعات المزارعين) وضعف التكامل العامودي بين الجهات المعنية على طول سلسلة الإنتاج، وعدم كفاية أنظمة ضمان جودة الأغذية ومنتجات الصناعات الزراعية والغذائية جميعها تؤدي إلى إنتاجية ضعيفة وقيمة مضافة محدودة وإدارة دون المستوى الأمثل للمزارع والمؤسسات، كما تؤدي إلى اختلال في ميزان القوى ضمن سلاسل الإنتاج وبالتالي تعيق تطوير القطاع الزراعي والغذائي. **البيئة وتغير المناخ:** إنّ ضعف القدرة على التكيف ومحدودية التخفيف من آثار التغير المناخي (بما في ذلك تكنولوجيات توفير الطاقة) وسوء إدارة الموارد الطبيعية المحدودة (الأراضي والمياه والمراعي والغابات والثروة السمكية) والتلوث البيئي والحفاظ المحدود على قاعدة الموارد الطبيعية وارتفاع مخاطر الكوارث الطبيعية (الجفاف والفيضانات) وضعف أنظمة الاستعداد بما في ذلك إنتاج البيانات ونشرها (مثلاً من أجل أنظمة الإنذار المبكر أو التأمين) تؤدي إلى تدهور الموارد البيئية/الطبيعية والاستجابة غير الكافية لتغير المناخ.

3.2.3 النتائج النهائية

إن المشاكل المتعددة التي يواجهها القطاع الزراعي والغذائي تؤدي إلى نتائج سلبية يجب معالجتها وهي:

- **الاستهلاك غير الملائم للأغذية،** الناجم عن تناول كميات أقل من الغذاء وعن نوعية أغذية غير ملائمة ونسب عالية من خسائر الأغذية وهدرها وارتفاع مستويات الفقر بسبب الآثار المضاعفة للأزمة المزروجة التي يشهدها البلد حالياً.
- **عدم الشمولية الاجتماعية الاقتصادية** للمجموعات الهشة (كالفقراء وأصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب) بسبب عدم قدرة القطاع الزراعي والغذائي على التحول كما يجب والعوائق الكبيرة أمام تطوير ريادة الأعمال وأسباب ثقافية أخرى.
- **ضعف القدرة التنافسية** للقطاع الزراعي والغذائي بسبب تشتت الأسواق واختلال ميزان القوى ضمن سلاسل الإنتاج وإدارة المزارع والمؤسسات دون المستوى الأمثل إضافة إلى التحديات المرتبطة بالبيئة.
- **الممارسات غير المستدامة** في الزراعة والقطاع الزراعي والغذائي وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية والاستجابة غير الملائمة لتغير المناخ إلى جانب القدرات المحدودة في مجال إدارة المزارع والمؤسسات.

3.3 أثر الأزمة المزوجة

1.3.3 أثر الأزمة المالية والاقتصادية

لقد ضاعفت الأزمة المالية والاقتصادية المشاكل الموجودة أصلاً على صعيد الاقتصاد الكلي في لبنان أي عجز مالي هيكلي وسعر صرف مُبالغ فيه يؤثران على العوامل الاقتصادية في القطاع الزراعي والغذائي. وفي الوقت نفسه ومع ازدياد حدة الأزمة شدد مصرف لبنان المركزي السياسة المالية التي تهدف إلى حماية الاحتياطي بالعملات الأجنبية والحد من تحويل الأموال من الليرة إلى عملات أخرى في حسابات الزبائن وقد أدّى ذلك إلى تداعيات واسعة النطاق في هذا القطاع.

تعاني المالية العامة اللبنانية من ضعف بنيوي وعجز كبير بسبب ضعف النمو، ولذلك فإنّ تمويل العجز المالي ضروري للبلاد. إنّ الاقتراض من السوق المحلي – الذي هو النمط السائد في لبنان فيما يتعلق بخدمة الدين – يزيد معدل الفائدة ويُقصي المقترضين من القطاع الخاص، بمن فيهم المزارعين. لقد تُرجمت السياسة المالية المشددة التي يطبقها مصرف لبنان منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019 بارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي وكلفة عالية لحصول المزارعين على القروض. وقد ساهم ارتفاع معدلات الفائدة والضمانة السيادية على الدين العام في جعل الدولة الزبون الأكبر للمصارف مما أدّى إلى إقصاء مشغلي القطاع الخاص. وينطبق ذلك بشكل خاص على بعض القطاعات كالقطاع الزراعي التي تفتقر إلى برامج قروض عامة خاصّة بها. بالإضافة إلى ذلك، أدّت القيود على سحب الأموال من الحسابات بالدولار ووضع الضوابط على حركة رؤوس المال إلى عواقب وخيمة على مختلف مراحل سلسلة إمداد القطاع الزراعي والغذائي.

وبالتالي، أصبح المستوردون في وضع صعب حيث تمّ إيقاف تسهيلاتهم الائتمانية ولم يتمكنوا من الوصول إلى ودائعهم بالدولار وطلب منهم أن يسدّدوا الأرصدة الائتمانية غير المسددة بمعدلات أعلى بكثير من قبل. وقد بات القطاع الخاص وهو الجهة التي عادةً تقدّم القروض الزراعية إلى المزارعين عاجزاً عن الاستمرار في القيام بذلك بسبب عدم توقّر التسهيلات الائتمانية المصرفية التي كانت سابقاً بالدولار وتقلّب سعر الصرف إذ إنّ غالبية تكاليف القطاع بالدولار، أمّا عائداته، فبالليرة اللبنانية.

وقد أثر ذلك بشكل مباشر على الزراعة فقد كان المزارعون سابقاً يشترون المدخلات بفضل الاعتمادات التي كان مورّدو المدخلات أو بائعو الجملة أو الوسطاء يؤمّنونها لهم ويسدّدون ثمنها بعد الحصاد. وبالرغم من أنّهم قد سبق وواجهوا ظروفًا اقتصادية صعبة من قبل، يتعرّض المزارعون إلى ضغوطات إضافية نظراً إلى نقص الاعتمادات لشراء مدخلات جديدة إذ بات يطلب منهم تسديد المبالغ المتأخّرة وأصبحوا يشترون المدخلات نقداً إمّا بالقيمة الاسمية بالدولار أو بالليرة اللبنانية بحسب سعر صرف غير رسمي.

وكان بائعو الجملة سابقاً يوفّرون بعض الموارد المالية إلى المزارعين في بداية الموسم لضمان التدفقات المالية وكان المزارعون يسدّدون الدين بشكلٍ عينيّ (من خلال جزء من الإنتاج) عند الحصاد. وعلى غرار مورّدي المدخلات، كان بائعو الجملة يستفيدون من التسهيلات الائتمانية التي كانت تقدّمها المصارف التجارية. ولكن توقيف هذه التسهيلات النقدية أخر دفع المبالغ إلى المزارعين الذين يحتاجون إلى السيولة لشراء المدخلات نقداً علماً أنّهم كانوا يدفعون ثمنها سابقاً عبر اعتمادات مورّدي المدخلات أو من خلال اعتمادات من تجار الجملة. إنّ عدم الحصول على الاعتمادات والمدخلات هو المشكلة الأساسية التي سيواجهها المزارعون على المدى القصير والتي يجب أن تكون على رأس سلم أولويات التدخلات.

2.3.3 أثر أزمة الكوفيد-19

في 16 آذار/مارس 2020 أعلنت الحكومة اللبنانية حالة التعبئة العامة استجابة لوباء كوفيد-19 العالمي موقفةً بذلك جميع الأنشطة الاقتصادية غير الضرورية. فقد شكّل انتشار هذا الوباء صدمة لسلاسل الإمداد على مستوى العرض (أي تعطيل سلاسل الإنتاج العالمية) والطلب (أي خفض مداخل الأسر المعيشية). لقد كان تأثير الوباء على سلاسل إنتاج القطاع الزراعي والغذائي ضعيفاً نسبياً، وأهم على مستوى سلاسل الإنتاج العالمية، ما زاد صعوبة الاستيراد والتصدير أثناء فترة

الاعلاق الكامل. كما أثر الكوفيد كذلك على الأسواق الزراعية والغذائية المحلية بشكل متواضع مقارنةً بتأثيره الهائل على تدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار وتسبب بتضخم كبير في قطاع الاغذية.

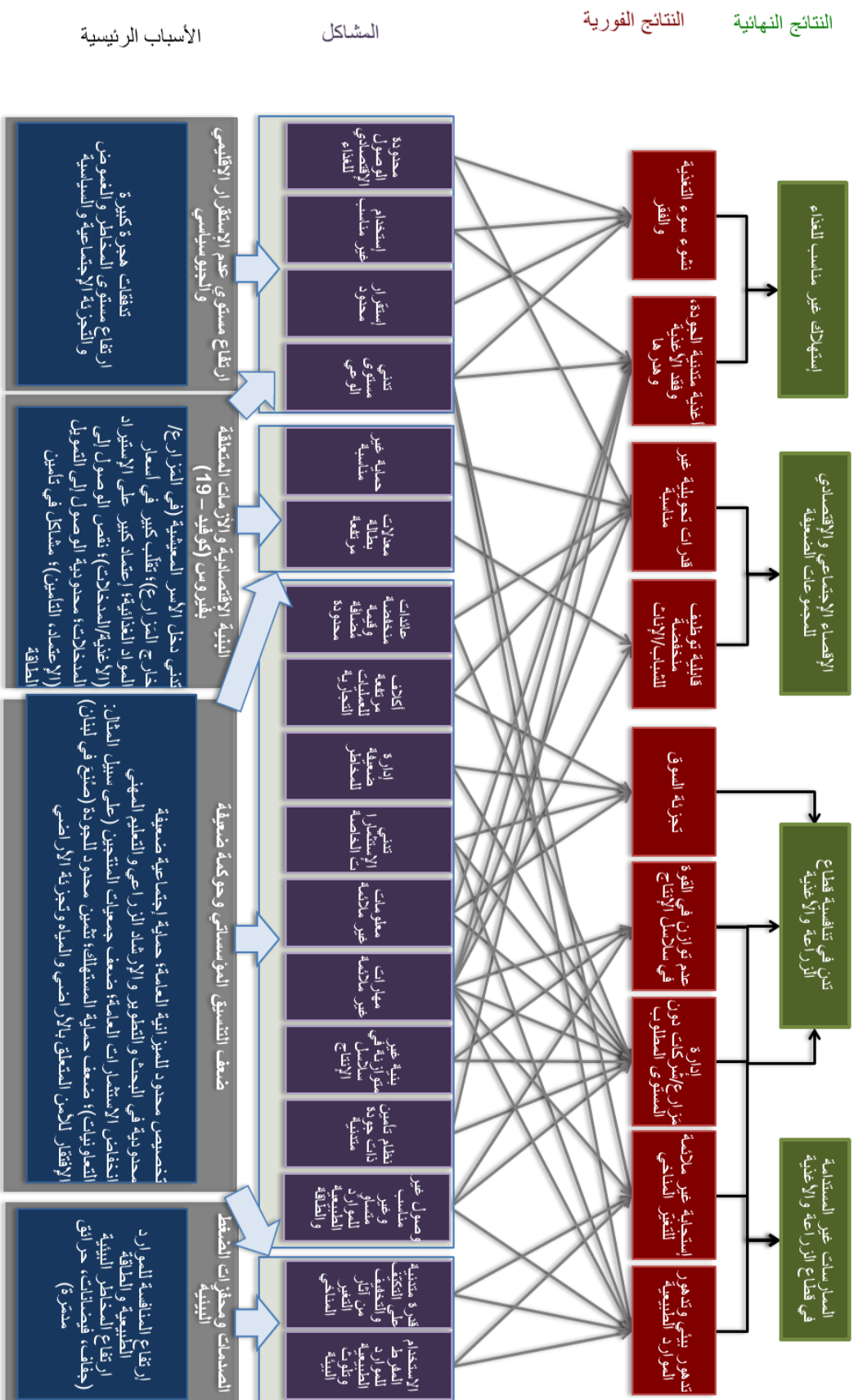
أما الأخطر، فهو تأثير هذا الوباء على الطلب والركود الاقتصادي الجاري، فقد ازدادت هشاشة وضعف جميع المقيمين في لبنان. وقد تفاقم وضع الأمن الغذائي الذي كان يتراجع أصلاً بسبب تداعيات القيود على الحركة الاقتصادية وخسارة الوظائف وانخفاض المداخيل. وقد عانت أسر تان معيشيتان من أصل ثلاث أسر من انخفاض في الدخل بالمقارنة مع السنة السابقة⁴⁰، وأصبح لبناني واحد من أصل ثلاثة لبنانيين تقريباً بلا عمل، فيما تم اقتطاع راتب مجيب واحد من أصل خمسة. وقد تأثرت النساء اللبنانيات والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة كذلك بشكل كبير باقتطاع الرواتب وازداد الوضع سوءاً بالنسبة إلى الأسر المعيشية للنازحين.

أما القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً فهي البناء بالإضافة إلى الخدمات والمبيعات بما في ذلك الفنادق والسياحة والمطاعم والخدمات المرتبطة بالطعام. أما قطاعات الزراعة والغابات وصيد الاسماك فقد تأثرت بنسبة أقل على الرغم من أن 23% من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات والذين يعملون في هذه القطاعات خسروا وظائفهم وتم تخفيض رواتب 32% منهم. إلا أن هذا القطاع هو من بين الأكثر تأثراً قبل وباء الكوفيد-19 إذ افاد 24% من المجيبين أنهم كانوا قد خسروا وظائفهم أو تم تخفيض رواتبهم في الأشهر التي سبقت الوباء.

إنّ الأرقام الأنف ذكرها مقلقة وهي تظهر أنّ الأثر المزدوج للأزمة المالية والاقتصادية ووباء الكوفيد-19 يهدّد بشكل كبير سبل معيشة شريحة كبيرة من السكان والأكثر تأثراً هم الأكثر عرضةً بما في ذلك الفقراء وغير المستقلين اقتصادياً كالنساء والشباب. أما في القطاع الزراعي فينطبق ذلك بشكل خاص على أصحاب الحيازات الصغيرة. إذ إنّ الحرص على تأمين سبل المعيشة لهذه المجموعات هو أولوية ليس فقط من أجل الحفاظ على الحياة ولكن أيضاً من أجل جعل التعافي والتنمية أمرين ممكنين.

⁴⁰ برنامج الأغذية العالمي، تقييم أثر الأزمة الاقتصادية وأزمة كوفيد – 19 في لبنان، بيروت، حزيران/يونيو 2020: <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000116784/download/>.

الشكل 3. شجرة المشاكل المبسطة للقطاع الزراعي والغذائي



4. نظرية التغيير

تصف نظرية التغيير المنطق الذي تنطلق منه النتائج المتوقعة المحددة في الإطار الخاص بالنتائج، وتشير إلى الروابط السببية بين التدخلات والمخرجات التي تساهم بدورها بسلسلة النتائج مما يؤدي الى الأنشطة المطلوبة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

1.4 منطق التغيير بحسب الاستراتيجية الزراعية

تقوم نظرية التغيير المنصوص عليها في الاستراتيجية الزراعية بتحويل النظام الزراعي والغذائي لتحسين واستعادة سبل عيش المزارعين وجهات معنية أخرى في نظم الزراعة والأغذية، وذلك بهدف:

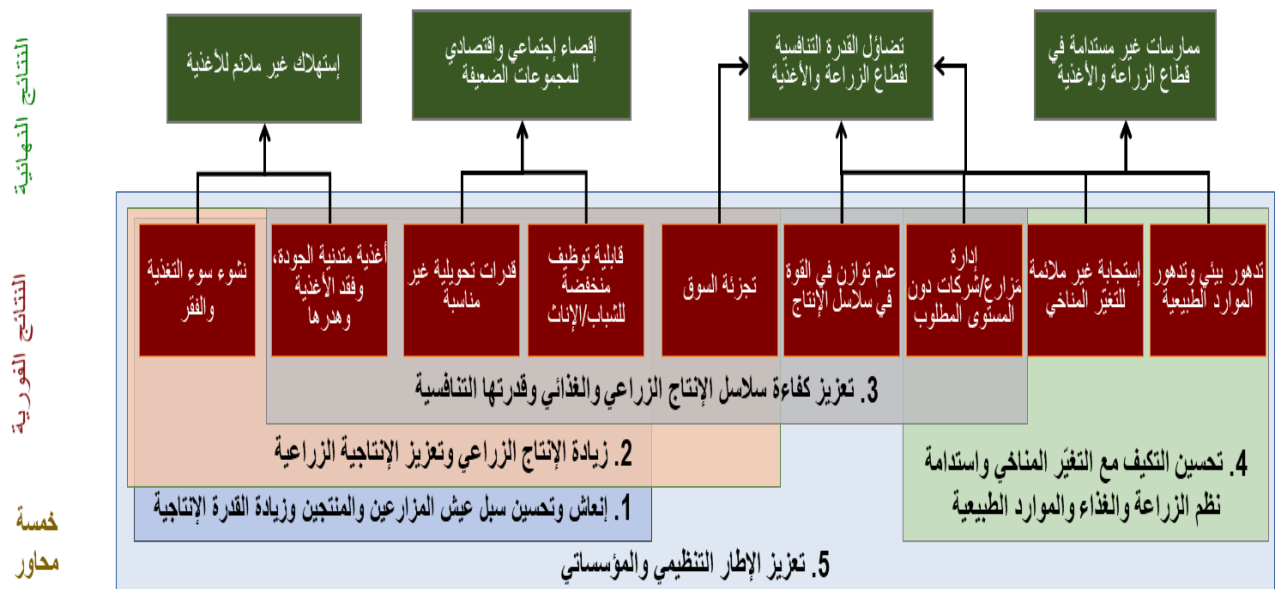
- تحقيق التعافي والنمو والاستدامة من خلال تأمين الدعم والحواجز والخدمات؛
- تحقيق العدالة والمساواة: من خلال استهداف الفئات الأكثر تهديشاً، لا سيما في المناطق الريفية.

يسمح الإطار الخاص بالمشاكل المبيّن في القسم 2.3 بتحديد مجالات التدخل ذات الأولوية (الشكل 4). ان نظرية التغيير التي تقوم عليها الاستراتيجية الزراعية هو أنه من خلال: دعم الجهود اللبنانية في مجالات أ) استعادة سبل العيش المزارعين والمنتجين وزيادة القدرة الإنتاجية؛ ب) وزيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الانتاجية للقطاع؛ ج) وتعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج في القطاع الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية؛ د) وتحسين التكيف مع تغير المناخ واستدامة الأنظمة الزراعية الغذائية وتلك المرتبطة بالموارد الطبيعية؛ هـ) وتعزيز البيئة المؤسسية المؤاتية والأطر التنظيمية، ستستطيع البلاد أن تطور طاقاتها وتتقدم نحو:

- (1) تحسين حالة الأسر المعيشية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي،
- (2) وقطاع زراعي وغذائي أكثر صموداً وشموليةً وتنافسيةً واستدامةً.

يهدف النهج المعتمد إلى تفضيل الديناميكيات التحويلية التي هي تغييرات نحو نتائج تعزز الرفاهية. من الناحية العملية، يعني ذلك معالجة الديناميات السلبية الحالية أو المتوقعة (على سبيل المثال، إن الانخفاض المحتمل لقيمة الليرة اللبنانية الناتج عن الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية يخلق مشاكل في استيراد المدخلات الزراعية والغذائية) وبالوقت نفسه، استغلال الفرص التي توفرها الديناميات الإيجابية السارية أو المتوقعة (على سبيل المثال، يمثل الانخفاض المحتمل لقيمة الليرة اللبنانية فرصة لدعم الصادرات الزراعية واستبدال الواردات، شرط تأمين القروض للمزارعين والأعمال التجارية الزراعية).

الشكل رقم 4. مجالات التدخل ذات الأولوية لمعالجة المشاكل الرئيسية في القطاع



2.4 فرضيات الاستراتيجية الزراعية وشروطها المسبقة

تعمدُ نظرية التغيير على بعض الفرضيات والشروط المسبقة.

أما الفرضيات فهي:

الفرضية الأولى: يوجد إجماع وطني حول مجالات التدخل الرئيسية من أجل تحويل القطاع الزراعي والغذائي لضمان الشمولية والتطوير⁴¹. ويساعد ذلك في صياغة الاستراتيجية الوطنية للزراعة بحسب الأولويات المتفق عليها وفي تحفيز مشاركة أصحاب المصلحة ومواءمة أولويات الجهات المانحة مع هذه الأولويات.

الفرضية الثانية: يتمتع المزارعون اللبنانيون والجهات المعنية الأخرى في القطاع الزراعي والغذائي بمهارات فريدة في قيادة الأعمال وهم يستجيبون تقليدياً وثقافياً للحوافز. ويمثل ذلك ضماناً لمشاركتهم بطريقة فعالة ولمساهماتهم على مستوى تدخلات القطاعين العام والخاص في سبيل تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للزراعة.

أما الشروط المسبقة الضرورية لحصول التغييرات فهي التالية:

الشرط المسبق 1: تلتزم الحكومة اللبنانية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين بالعمل على جدول أعمال مشترك للتنمية والإصلاح من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للزراعة وتنفيذ التدخلات المقترحة؛

الشرط المسبق 2: يقدم الشركاء التنمويون دعماً يتلاءم وأولويات الاستراتيجية، وكافياً ومحفزاً ليس فقط على المستوى الإنساني ولكن أيضاً في مسائل التنمية، مما يساهم في إزالة المعوقات والمخاطر التي تواجه استثمارات القطاع الخاص، وبالتالي ضمان التنفيذ الجيد لتدخلات الاستراتيجية الوطنية للزراعة.

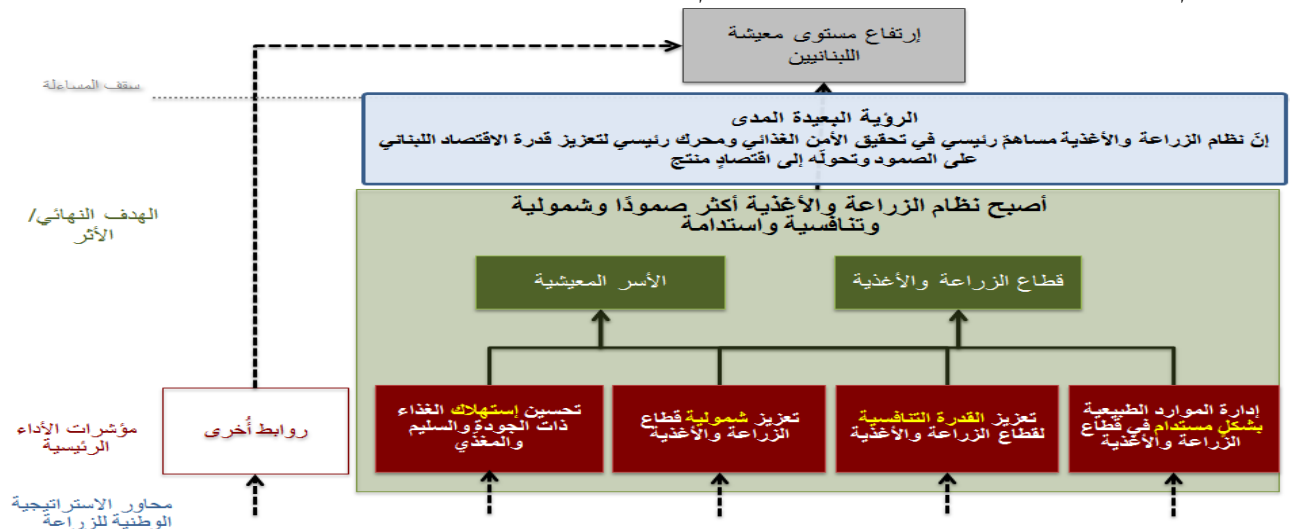
3.4 رؤية الاستراتيجية الزراعية وأهدافها

إن رؤية الاستراتيجية الزراعية البعيدة المدى هي جعل نظم الزراعة والأغذية مساهم رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي ومحرك رئيسي لتعزيز قدرة الاقتصاد اللبناني على الصمود وتحوله إلى اقتصاد منتج.

إنّ الهدف العام للاستراتيجية الزراعية هو المساهمة في رفع مستوى المعيشة للشعب اللبناني بمن فيهم المزارعين وجميع المعنيين في نظم الزراعة والأغذية، وسيتم تحقيق ذلك من خلال السعي لتحقيق الهدف النهائي وهو: تحويل نظم الزراعة والأغذية إلى نظام أكثر صموداً وشمولاً وتنافسية واستدامة.

وستسعى الاستراتيجية من أجل تحقيق هذا الهدف إلى العمل على جهة الإنتاج (أي المزارعين وإدارة الأعمال الزراعية الأخرى التي تشكل القطاع الزراعي والغذائي) وجهة الاستهلاك (أي الأمن الغذائي والتغذوي للأسر المعيشية) (الشكل 5).

الشكل رقم 5. رؤية الاستراتيجية الزراعية وهدفها العام



⁴¹ أتى ذلك نتيجة للمشاورات والتعاون مع أصحاب المصلحة في الفترة الأخيرة، التي بدأت مع المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات (CEDRE) وتبلورت على مدى العامين الماضيين مع دور رائد لوزارة الزراعة.

المربع 1. الاستراتيجية الزراعية تعزز سلاسل الإنتاج المحلية في القطاع الزراعي والغذائي

تناولت الدراسات والتحليل التي أجريت من قبل جهات ومؤسسات مختصة المعوقات والفرص لتطوير سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي في لبنان، وهي ملخصة في ملحق مراجعة القطاع الزراعي المستند الى بعض المصادر ومنها: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (2014)، تقرير ماكينزي (2019)، يونيدو (2019) والدراسات التقييمية الحديثة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) (2020). من أجل تسهيل العمل على تعزيز وتطوير سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي يمكن تصنيفها ضمن مجموعتين رئيسيتين، تشجعان بدورهما: الإنتاج الزراعي والغذائي للأسواق المحلية وللتصدير.

تشمل الفئة الأولى التي تدعم الاستهلاك المحلي للمنتجات المحلية سلاسل الإنتاج التي تتميز بالاستهلاك المحلي الكبير (الطلب المرتفع والقدرة المحدودة على شراء المنتجات المستوردة)، و/أو قاعدة الإنتاج الواسعة (مع تأثير كبير على الأسر المعيشية للسكان الريفيين والزراعيين). يجب تركيز الاهتمام لهذه الغاية على استدامة الإنتاج (مع الأخذ بالاعتبار المعوقات المتعلقة بالأراضي والمياه والطاقة). وتشمل سلاسل الإنتاج هذه إنتاج الخضار والبقوليات – شرط تأمين الدعم الحكومي لإنتاج أنواع جديدة بالإضافة إلى مراقبة الجودة في سلاسل الإنتاج، وقطاع منتجات الألبان – شرط تأمين الدعم الكافي من الحكومة والمؤسسات الخاصة لضمان مستويات جيدة لسلامة الغذاء وجودته.

أما الفئة الثانية، أي سلاسل الإنتاج الهادفة للتصدير، فهي تتطلب أيضاً دعماً مضاعفاً. فمن جهة، تتطلب بعض هذه المنتجات التي تحمل قدرات عالية وطلب مرتفع بما فيها عنب المائدة والأفوكادو والكرز، تدخلات حكومية بالحد الأدنى لتسهيل التجارة والوصول إلى الأسواق الأجنبية. أما المجموعة الأخرى التي تتألف من الحمضيات والتفاح والبطاطا وزيت الزيتون (وغيرها) فلها قدرة على التصدير، لكنها تواجه تحديات كبيرة في مطابقة عناصر الجودة والاستقرار والسلامة في الأسواق الدولية.

تؤمن الاستراتيجية الزراعية بشكل عام الدعم لفئتي المنتجات الزراعية والغذائية وتغطي جميع مراحل سلاسل الإنتاج ذات الصلة، من الحصول على المدخلات العالية الجودة (المحور 1 و2) وتقنيات الإنتاج المبتكرة والمستدامة (المحور 2 و3) والتكنولوجيات والبنى التحتية لما بعد الحصاد (المحور 3) والإدماج العمودي والأفقى للمعنيين في سلاسل الإنتاج (المحور 3) والوصول إلى الأسواق المحلية والأجنبية، بما فيها التخفيف من عدم توافق المعلومات (المحور 3) والحد من الآثار البيئية والحفاظ على خدمات النظم البيئية (المحور 4) والوصول إلى المنتجات المالية المناسبة وغير المكلفة، على مثال المآثرات والقروض والتأمين، إلخ. (من خلال الاستراتيجية الزراعية، لا سيما المحور 5)، ونظم المعلومات المعرفية والزراعية (AKIS) والبيئة المؤاتية لتأمين الخدمة العامة للقطاع بفعالية (المحور 5). وسيؤدي تنفيذ هذه التدخلات إلى استعادة قدرة القطاع خلال الأزمات والتخفيف من المعوقات التي تواجه الاستثمار الخاص لتحفيز القطاع وتطويره.

5. محاور الاستراتيجية الزراعية

من أجل تحقيق الهدف العام (الهدف النهائي) للاستراتيجية الوطنية للزراعة المتمثل في تحويل نظم الزراعة والاغذية وجعلها أكثر صموداً وشموليةً وتنافسيةً واستدامةً، يمكن جمع التدخلات⁴² حول خمسة مجالات رئيسية للتدخل (المحاور)، مقسمة إلى برامج بغية تسهيل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والمناصرة. تم تحديد المحاور وبرامجها استناداً إلى الأدلة والتحليل المستنتجة من نظرية التغيير، ونتائج العملية التشاورية.

تضمن كل محور هدفه الخاص، المدة الزمنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020-2025، الوصف التمهيدي المتضمن الأولويات الناتجة عن المشاورات مع التركيز على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى البرامج على مستوى التدخلات ذات الأولوية، وملخص نظرية التغيير (ToC) لكل محور.

وسيتم تفصيل التدخلات والجدول الزمني المبدئي للتنفيذ ضمن خطة العمل التي سيتم إعدادها بعد إقرار الاستراتيجية الزراعية. كما سيتم اختيار هذه التدخلات وفقاً للمعايير الخاصة بالأولويات الواردة في الملحق 4.⁴³

⁴² التدخلات هي أي نوع من الأنشطة (برنامج واحد أو مبادرة منسقة تجمع عدة برامج/مشاريع) والتي تحقق النتائج المحددة في إطار نتائج الاستراتيجية الوطنية للزراعة

⁴³ قد تساعد هذه في تحديد البرامج الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للزراعة

المحور الأول: إنعاش وتحسين سبل عيش المزارعين والمنتجين وزيادة القدرة الانتاجية

الهدف: بحلول عام 2025، يتم تأمين واستدامة سبل العيش والقدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي والغذائي وللجهات المعنية في سلاسل الانتاج (بما في ذلك المزارعين، مربّي الماشية، الصيادين، المنتجين الصغار والمتوسطي الحجم ...) إلى المستويات التي كانت عليه في العام 2019.

ان التدخلات في إطار هذا المحور هي ضرورية من أجل (1) ضمان المساواة من خلال مساعدة الفئات الأكثر عرضة للتغلب على المصاعب التي تسببها الأزمات الاقتصادية/ المالية وأزمة كوفيد 19، و (2) تعزيز النمو، من خلال دعم المزارعين والجهات المعنية الأخرى في مجال إدارة الأعمال الزراعية. والعمل على استعادة القدرات الإنتاجية لهذه الفئات لكي يتمكنوا من الاستفادة من التدخلات والمساهمة في تنفيذها بهدف دعم التحول في نظم الزراعة والغذاء (المحاور 2 إلى 5). سيولي هذا المحور اهتمامًا خاصًا لضمان مراعاة أولويات النساء والفئات الأكثر عرضة. كما سيركز على الحاجة إلى تسهيل وصول المزارعين ومن بينهم النساء إلى المدخلات الإنتاجية، لاسيما النساء اللواتي يرأسن أسرهن، والسعي إلى تعزيز سبل العيش والأمن الغذائي. (تم توضيح نظرية التغيير في الشكل رقم 6).

سيغطي هذا المحور في ظل الازمة الاقتصادية والمالية الحالية الحاجات الطارئة للإنعاش السريع للقطاع لدعم القدرة الإنتاجية الزراعية والغذائية من خلال تعزيز وصول المزارعين وغيرهم من الشركات الزراعية إلى تسهيلات تمويلية طارئة ووصول المزارعين إلى المدخلات المستوردة.

أولويات أصحاب المصلحة للمحور 1:

دعم الوصول إلى الأدوات المالية للفئات الأكثر عرضة، وتسهيل الوصول إلى المدخلات مثل البذور والشتول والأسمدة، المعدات الزراعية للمحاصيل والماشية ومساكن الأسماك (بما في ذلك عن طريق الأسعار المدعومة) كإجراء لضمان التعافي من الأزمات، والحفاظ على مستوى الإنتاج ومواجهة العجز المتزايد في القدرة الشرائية للمواد الغذائية.

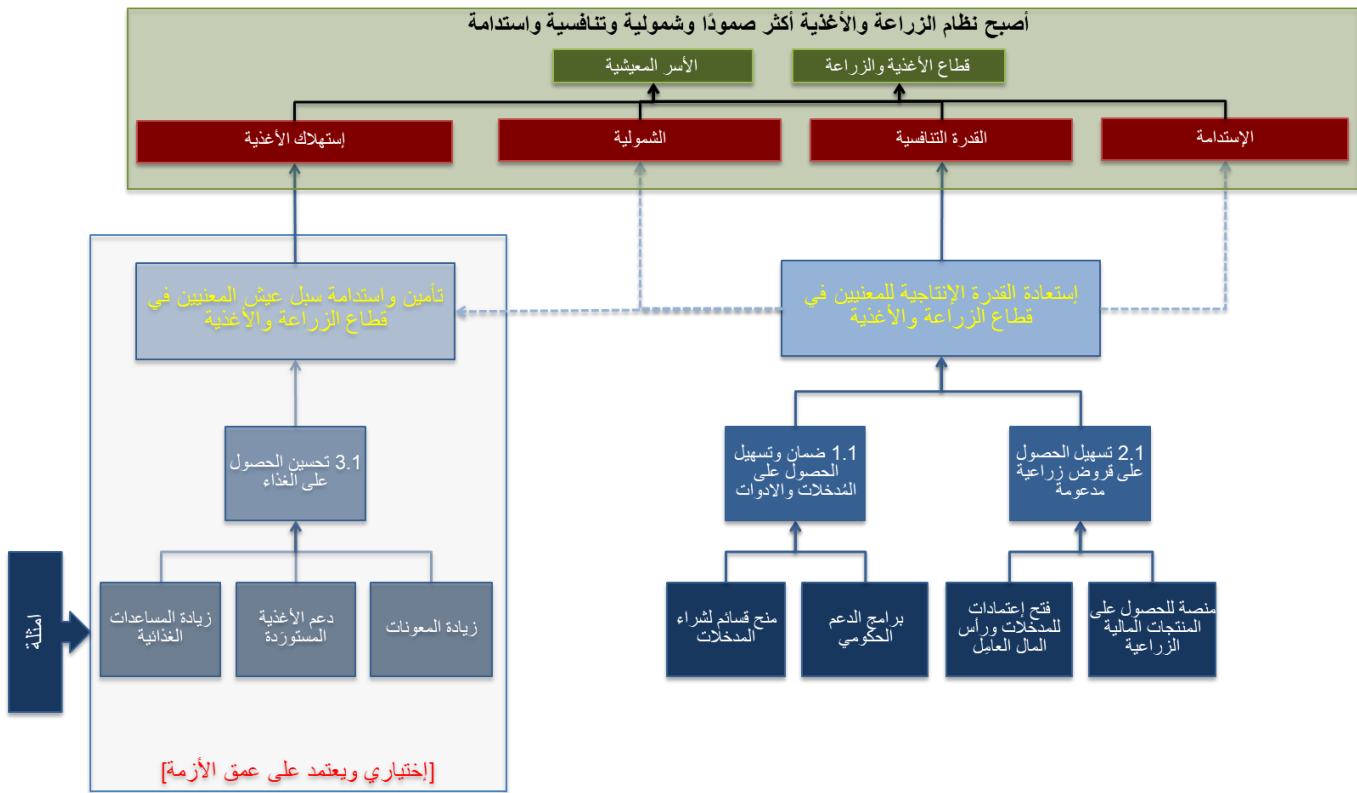
تتمحور التدخلات حول ثلاثة برامج:

البرنامج 1.1: ضمان وتسهيل حصول المزارعين والمنتجين على المدخلات والأدوات للحفاظ على القدرة الإنتاجية الزراعية. تشمل التدخلات ذات الأولوية المساعدة العينية والنقدية (بما في ذلك الإعانات ونظام استخدام القسائم والمنح النقدية ...) للمزارعين والمنتجين للحصول بشكل خاص على البذور عالية الجودة والشتول والأسمدة والأعلاف والأبقار الحلوب والأدوات الصغيرة والتجهيزات بما فيها تجهيزات الري والحاجات الخاصة بالبيوت المحمية (بلاستيك، ...).

البرنامج 2.1: تسهيل حصول المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الانتاج الزراعي والغذائي على قروض زراعية مدعومة. تشمل التدخلات ذات الأولوية تطوير نظام قروض مدعوم للمزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إمكانية تطوير آلية مؤسسية ومالية (منصة) من أجل التوفيق بين الطلب (من المعنيين في سلاسل الانتاج) والعرض (من المؤسسات المالية) لمنتجات مالية (خدمات وتسهيلات) خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي والغذائي، بالإضافة إلى إنشاء صندوق للقطاع الزراعي (مثل صندوق AgriFund).

البرنامج 3.1: تقليل مخاطر تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي (بما في ذلك دعم استيراد المواد الغذائية). تشمل التدخلات ذات الأولوية التالي: تطوير منصة لجذب التمويل بالتعاون مع الجمعيات والأطراف الممولة والجهات المانحة (مباشرة بين الجهات الممولة والمزارعين والمنتجين ...)، وتحديد نظام لدعم استيراد المواد الغذائية وعلى أن يترافق ذلك مع تعزيز أنماط استهلاك الغذاء الصحية والتغذوية.

الشكل رقم 6: نظرية التغيير في المحور الأول



المحور الثاني: زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الإنتاجية الزراعية

الهدف: بحلول عام 2025، تتحول الزراعة في لبنان الى قطاع أكثر إنتاجية وربحية وتساهم بتخفيض فاتورة استيراد الأغذية.

إن زيادة إنتاجية القطاع الزراعي اللبناني تشمل أبعاداً عديدة مثل القدرة على الصمود والكفاءة والربحية. يتضمن هذا المحور تدخلات محددة تهدف الى زيادة القاعدة الانتاجية لمنتجات الزراعة والاغذية وزيادة امكانية الوصول الى الاراضي وتوفيرها قدر الامكان (من خلال استصلاح الاراضي). الهدف النهائي هو تحويل القطاع الزراعي اللبناني من خلال زيادة كمية الإنتاج الزراعي وجودته واستبدال استيراد بعض المنتجات المحددة وذلك وفقاً للمزايا النسبية للبلد (مراجعة نظرية التغيير في الشكل 7). سيعمل هذا البرنامج على ادخال مقاربة النوع الاجتماعي من خلال التركيز على إشراك المرأة في الإنتاج الزراعي والتصنيع والتسويق وهو أمر ضروري وبجاجة الى زيادة قيمته.

أولويات أصحاب المصلحة للمحور 2: تم طرح احتياجات محددة من قبل منظمات المزارعين لدعم استصلاح الأراضي ونظم الري لزيادة الإنتاج؛ تحديد المناطق الزراعية وتطبيق الإجراءات الحمائية للحد من تشتت الأراضي ولتجنب المزيد من التمدد العمراني؛ وحماية الأسواق المحلية. وقد أثار المنتجون وممثلوهم كما والأوساط الأكاديمية والبحثية الحاجة إلى دعم التعاونيات. كما تم تسليط الضوء على دعم الابتكارات في مجال الزراعة (التكنولوجيا الزراعية، التقنيات الرقمية ...) ودعم إمكانية تتبع المنتجات (بما في ذلك من خلال استخدام التقنيات الرقمية) وتمت الإشارة الى أهمية مراجعة الاتفاقيات التجارية في هذا المحور.

تشمل التدخلات في إطار هذا المحور أربعة برامج:

البرنامج 1.2: تطوير الإنتاج الزراعي من خلال زيادة المساحات المزروعة وزيادة حجم الثروة الحيوانية والاستزراع السمكي وتحسين الإنتاجية. تشمل التدخلات ذات الأولوية التالي: زيادة المساحات المزروعة (الاستثمار في الأراضي المتروكة واستصلاح الأراضي وزيادة المساحات المزروعة من الحبوب والبقوليات)، وعلى أن يترافق ذلك مع تحديث استخدام الأراضي/الغطاء النباتي وتحليل تشتت الأراضي؛ زيادة إنتاج البذور والشتول (حقول الامهات/ بنك البذور)، توثيق البذور، مسح ومراقبة آفات الحجر الصحي والآفات العابرة للحدود ووضع نظام للإنذار المبكر لآفات المحاصيل، تنمية ودعم زراعة الأعلاف، الحفاظ على صحة الحيوان وتحسين المستوى الجيني للحيوانات وتحسين التغذية الحيوانية، زيادة الإنتاج الحيواني، تطوير قطاع انتاج الحليب ومشتقاته⁴⁴ وانتاج اللحوم ومنتجات المجترات الصغيرة. سيعمل البرنامج بشكل وثيق مع **المحور 4** بشأن الاستخدام المستدام لمصادر مياه الري. وسوف تشمل مجالات تدخل اضافية مراجعة الاتفاقيات التجارية لتحفيز الإنتاج المحلي وتحسين الوصول إلى رأس المال (المتعلق أيضًا بتعزيز القدرة على إدارة المخاطر) في إطار **المحور 5**.

البرنامج 2.2: دعم اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة والإدارة الجيدة لمزارع الانتاج الحيواني. تشمل التدخلات ذات الأولوية التالي: تنفيذ برنامج وطني لاعتماد الممارسات الزراعية الجيدة ودعم وتدريب المزارعين على استخدام المكافحة البيولوجية للآفات (BPC) والمكافحة المتكاملة بهدف الحد من استخدام الكيماويات والمبيدات والتخفيض من التلوث وتحسين الممارسات المتعلقة بالإدارة الجيدة للمزرعة، بما فيها تنفيذ برامج تحصين وطنية وتحسين تغذية الحيوان وصحته والخدمات البيطرية.

البرنامج 3.2: تشجيع ودعم الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا. تشمل التدخلات ذات الأولوية الترويج للزراعة الرقمية والأنظمة الزراعية المبتكرة (مثل نظام التتبع القائم على قاعدة البيانات المتسلسلة (blockchain) على مستوى المزرعة) والزراعة الدقيقة والزراعة الذكية مناخياً وتقنيات الري الحديثة وتربية الأحياء المائية⁴⁶. تشمل أيضاً إنشاء منصات لتبادل المعرفة بين المزارعين/المنتجين ومراكز البحوث وتحسين الإرشاد/المساعدة التقنية، ربط البحث والتطوير باحتياجات انتاج الزراعة والاغذية، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على القروض للاستثمار في التكنولوجيات المبتكرة والحديثة (ربط التدخلات **بالمحور 5**).

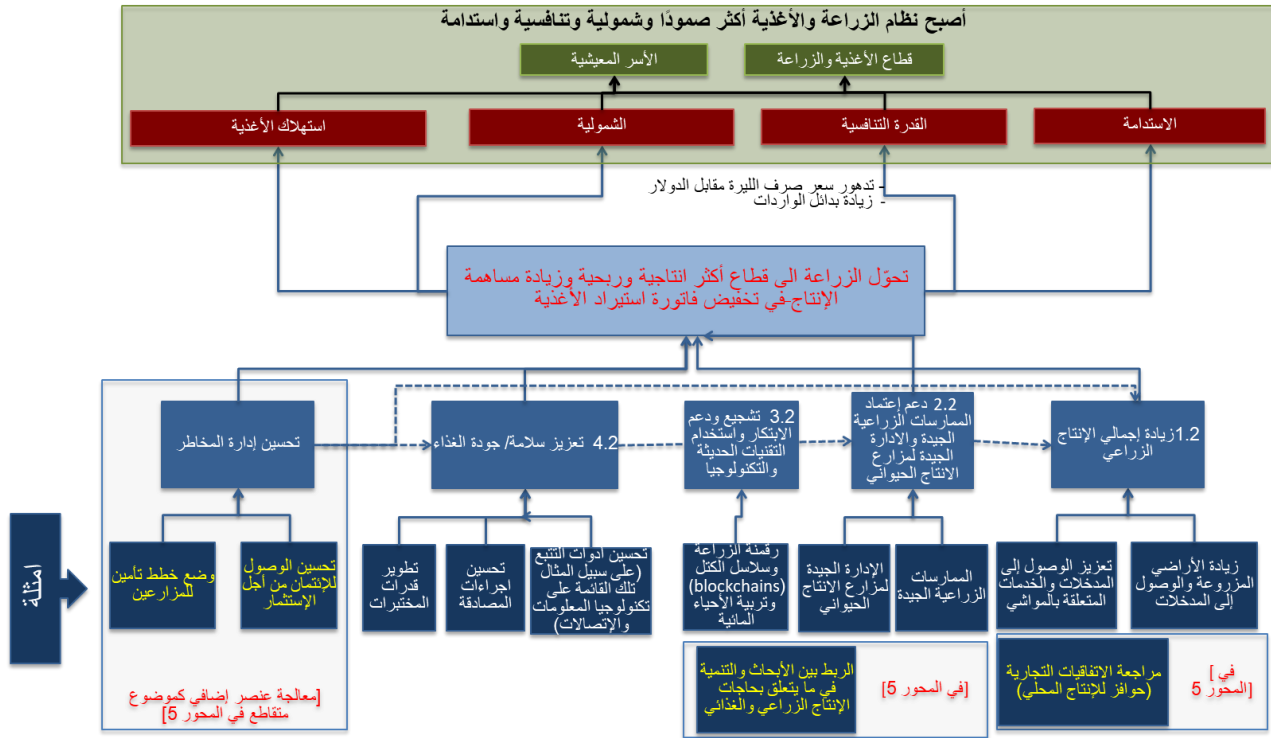
البرنامج 4.2: تحسين جودة وسلامة المنتجات الزراعية والغذائية. تشمل التدخلات ذات الأولوية: تعزيز جودة الأغذية و نظم ضمان السلامة من خلال تحسين أدوات التتبع وقدرات المختبرات (على سبيل المثال ، رصد الترسبات الكيميائية والملوثات في المنتجات الغذائية من أصل نباتي وحيواني) وتعزيز الرقابة على الإنتاج المحلي وعلى الواردات والصادرات من أصل نباتي وحيواني وفقاً للمعايير الدولية للصحة الحيوانية والصحة النباتية (وفقاً لنظام مبني على تحليل المخاطر) بالإضافة إلى إنشاء نظام لتحديد المنشأ المحلي للمنتجات اللبنانية (بما في ذلك المؤشرات الجغرافية) واعتماد علامات تجارية مميزة وإصدار شهادات الجودة (مرتبط **بالمحور 5** تمكين الجهات المعنية إصدار الشهادات).

⁴⁴ أيضاً عن طريق زيادة مدعومة في عدد الأبقار الحلوب.

⁴⁵ تحسين القدرة على إدارة المخاطر من خلال توفير خطط تأمين للمزارعين وبالتالي تحسين الاستثمارات الخاصة في الزراعة أمراً رئيسياً وسيتم تناوله كموضوع شامل في المحور 5.

⁴⁶ سوف يتطلب تطوير الاستزراع المائي تطوير الأطر القانونية المناسبة (في إطار المحور 5).

الشكل رقم 7. نظرية التغيير في المحور الثاني



المحور الثالث: تعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية

الهدف: بحلول عام 2025 تزداد قيمة المنتجات الزراعية والغذائية في الأسواق المحلية ونسبة العائدات من الصادرات الزراعية والغذائية.

يسعى هذا المحور الى تعزيز مشاركة المزارعين اللبنانيين بما في ذلك صغار المزارعين في سلاسل الانتاج الزراعية والغذائية والحد من التباين في المعلومات على مستوى سلاسل الانتاج وإزالة العقبات التي تعيق العمل بشكل فعال على مستوى كل من عمليات ما بعد الحصاد والخدمات اللوجستية والتصنيع. في حين يركز هذا المحور بشكل خاص على تطوير عدد من سلاسل الانتاج في الاغذية والزراعة بشكل مستدام، فان مقاربة هذه الاستراتيجية المتعلقة بتطوير سلاسل الانتاج تتقاطع على مستوى جميع المحاور. تركز التدخلات في إطار هذا المحور على إمكانية إشراك النساء والشباب في الصناعات الزراعية والغذائية نظراً للإمكانيات العالية في مجال التوظيف والتوظيف الذاتي. تحقيقاً لهذه الغاية، يبرز الدور الأساسي للتكنولوجيا الرقمية. ان الهدف النهائي هو تحويل ادارة الأعمال الزراعية والغذائية اللبنانية، وتحديد قنوات تصدير جديدة، وتسهيل تصدير المنتجات ذات القيمة العالية، (مراجعة نظرية التغيير في الشكل 8 – والقدرة على تطوير سلاسل الإنتاج في المربع 1، ص. 51) وبخاصة (على سبيل المثال لا الحصر) تنظيم التعاونيات عبر نشاطات ريادة الأعمال.

أولويات أصحاب المصلحة للمحور 3: ان الأولويات التي تمت الإشارة إليها تستند الى الحاجة الى تطوير البنى التحتية التسويقية وإيجاد بنى إضافية لحماية الصناعة المحلية وفتح أسواق تصدير جديدة من خلال تعزيز التنسيق مع المصدرين والتعاونيات ومجموعات المزارعين (وبما في ذلك دور السفارات) ولتعزيز إنتاج الزراعة العضوية (كوسيلة للحد من استخدام المواد الكيميائية). كما تمت الإشارة أيضاً الى عدد من الأولويات منها تربية الأسماك وتحسين سلسلة انتاج قطاع الاسماك والأسطول اللبناني لصيادي الأسماك وجمع البيانات والتصنيع وغيرها. كما تم تسليط الضوء على تعزيز إمكانية التتبع في سلاسل الانتاج والتركيز على سلاسل انتاج واعدة مع تحديث أسواق الجملة واستخدام التقنيات الشفافة لتعقب المعاملات، بالإضافة إلى إقامة أسواق للمزارعين. كذلك، تمت الإشارة الى الحاجة لدعم التعاونيات من قبل المنتجين وممثليهم وأيضاً "الجهات الأكاديمية والبحثية".

تشمل التدخلات في إطار هذا المحور البرامج الخمسة التالية:

البرنامج 1.3: تطوير البنى التحتية لسلاسل الانتاج لمعاملات ما بعد الحصاد والأسواق الجملة والأسواق المحلية. تشمل التدخلات ذات الأولوية ما يلي: تنظيم أسواق الجملة وتحسين الشفافية في المعاملات (من خلال المدفوعات الالكترونية وتطوير قواعد البيانات المتسلسلة) وإنشاء أسواق مزارعين دائمة وموسمية للبيع المباشر، والاستثمار في البنى التحتية ونظم المعلومات لمعاملات ما بعد الحصاد للحد من الفاقد والهدر في الغذاء. كما وتشمل إنشاء الحاضنات وتشجيع التسويق من خلال مراكز الخدمات الزراعية. سوف يعمل هذا البرنامج بشكل وثيق مع البرنامج 5.3 بهدف الحد من تشتت الاسواق وزيادة مشاركة المزارعين في سلاسل الانتاج الزراعية والغذائية وذلك من خلال تنظيم أفضل للمنتجين ومنصات أصحاب المصلحة والاتفاقيات الخاصة بسلاسل الانتاج والزراعة التعاقدية.

البرنامج 2.3: تشجيع الاستثمارات الخاصة على مستوى سلاسل الانتاج الزراعية والغذائية. تشمل التدخلات ذات الأولوية تدابير تهدف إلى زيادة قيمة القروض للأعمال الزراعية (مساعدة فنية حول المسائل التقنية المتعلقة بالتخطيط، معلومات الاسواق ودعم مرحلي لتسهيل تطوير قدرات المؤسسات الزراعية والغذائية للحصول على الخدمات المالية)، وبالتالي تحفيز الاستثمارات الزراعية الأجنبية والمحلية. كما يتطلب بموازاة ذلك العمل على إزالة العوائق أمام تطوير المنتجات المالية (الخدمات والتسهيلات) والوصول إليها لتسهيل التوازن والتكامل بين العرض والطلب على الخدمات المالية، بما فيها تقديم حوافز لتطوير منتجات مبتكرة تتناسب مع سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي⁴⁷ أو لدعم نظام للضمان. يشمل ذلك أيضاً دعم الاستثمار في سلاسل إنتاج زراعية واعدة وتأمين الإطار القانوني المناسب والبنية التحتية الملائمة له. على سبيل المثال النباتات الطبية- (ومنها القنب الهندي)، وتربية الأحياء المائية والزراعات المحمية، إلخ.

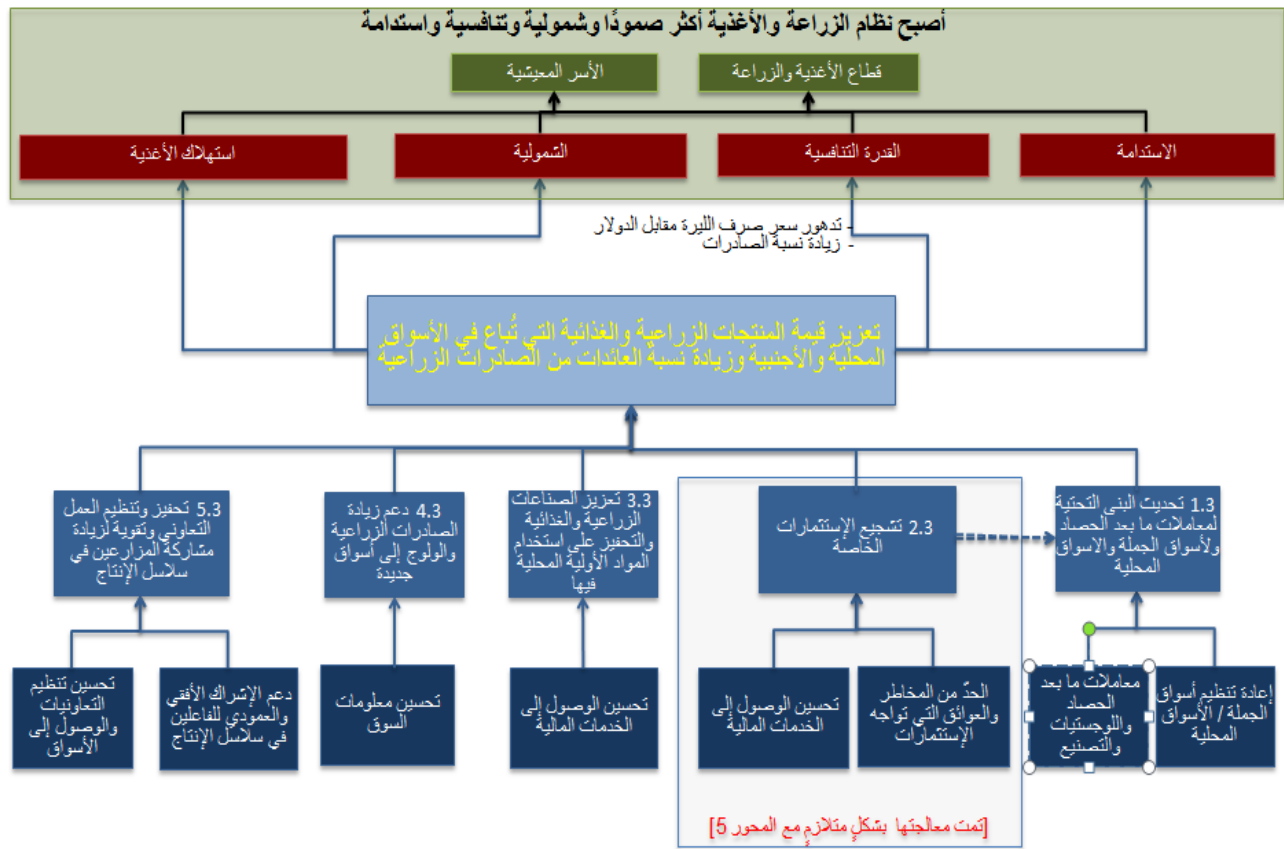
البرنامج 3.3: توفير الظروف المؤاتية لتعزيز الصناعات الزراعية والغذائية والتحفيز على استخدام المواد الأولية المحلية فيها. يمكن أن تشمل التدخلات المحددة تطوير زيت الزيتون ومنتجات الألبان والأجبان والمنتجات الغذائية التقليدية والحرفية والنبذ اللبناني والأغذية المصنّعة الجاهزة للأكل والترويج لحمية البحر الأبيض المتوسط وللأنماط الغذائية السليمة. كما تشمل وضع آليات لتنظيم العلاقة بين الزراعة والصناعة بما فيها العمل التعاوني (إن المنتجات الزراعية والغذائية الواعدة مذكورة في المربع 1).

البرنامج 4.3: دعم زيادة الصادرات الزراعية والولوج إلى أسواق جديدة. تشمل التدخلات ذات الأولوية التالي: تطوير البنى التحتية التصديرية وتحديد آليات التصدير (بما في ذلك الدعم والمشاركة في المعارض الدولية) للوصول إلى أسواق جديدة لتصدير المنتجات اللبنانية من خلال الالتزام بالمعايير الغذائية الدولية. كما وتسهيل الوصول إلى معلومات السوق ومراحل سلاسل الانتاج الزراعية والغذائية (عبر دراسات السوق والمعلومات ومتطلبات العملاء وتحديد نوافذ فرص التصدير...). سيقال هذا البرنامج من التباينات في المعلومات في سلاسل الانتاج الزراعية والغذائية في ظل توفر معلومات أفضل عن السوق مما يسهل الوصول إلى أسواق جديدة وتحديد نوافذ الفرص لسلاسل الإنتاج المُختارة والمحاصيل ذات القيمة المُضافة (على المثال الكرز والعنب والتفاح والأفوكادو والحمضيات والمنتجات المتخصصة ذات القيمة المُضافة والمنتجات التقليدية كالزعرور وغيرها من النباتات العطرية والعسل، إلخ). لتصدير المنتجات اللبنانية.

البرنامج 5.3: تحفيز وتنظيم العمل التعاوني وتجمعات المزارعين على مستوى سلاسل الإنتاج (يستهدف صغار المنتجين). من خلال تحفيز العمل التعاوني وتجمعات المزارعين سيزيد هذا البرنامج من مشاركة المزارعين في سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية، ما سيعود بالفائدة على زيادة القدرات التفاوضية للجهات المعنية في سلاسل الإنتاج، بمن فيهم المؤثرين على السياسات وإضافة المزيد من القيمة على سلسلة الإنتاج. كما سيقترن منافع نتيجة إزالة معوقات المشاركة (تكاليف المعاملات والمخاطر ونقص المعلومات عن الاسواق) وتكامل افقي وعمودي أفضل وخاصة للمنتجين. سيعمل هذا البرنامج بشكل وثيق مع المحور 5 لضمان تحسين الإطار القانوني الملائم (تبسيط الاجراءات، مراجعة التدابير القانونية والادارية والمالية لإدارة الأعمال ضمن العمل التعاوني)، وتحفيز الزراعة التعاقدية، وتحسين الوصول إلى المعلومات وتطوير آليات لتسهيل الحصول على المدخلات الزراعية من قبل جمعيات/ تعاونيات المزارعين والنقابات الزراعية).

⁴⁷ إن إحدى نقاط الضعف في التمويل الريفي في لبنان هي الشح في توافر الخدمات والتسهيلات المالية للقطاع الزراعي والغذائي.

الشكل رقم 8. نظرية التغيير في المحور الثالث



المحور الرابع: تحسين التكيف مع التغير المناخي والإدارة المستدامة لنظم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية

الهدف: بحلول عام 2025، يتعزز التكيف مع التغير المناخي وتحسن الادارة المستدامة للموارد الطبيعية ويزداد استخدام الممارسات والتقنيات المنخفضة الكربون.

يؤدي ضعف الكفاءة الفنية للمزارع وإدارة الأعمال الزراعية اللبنانية إلى استخدام ممارسات غير مستدامة وضعف القدرة على مواجهة الصدمات والضغوطات البيئية. ويتطلب ذلك تدخلات محددة على مستوى نظم الأغذية والزراعة (يتم العمل عليها ضمن المحورين 2 و 3 من الاستراتيجية الوطنية للزراعة) تهدف إلى دعم الممارسات المسؤولة في الإنتاج والاستهلاك وتعزيز إنتاج وحماية خدمات النظام الإيكولوجي. الأمر الذي يتطلب اتخاذ التدابير للحد من تدهور الأراضي والتربة والمياه والموارد الطبيعية الأخرى بالإضافة إلى الحد من التلوث واعتماد تقنيات أكثر فعالية في استهلاك الطاقة وبالتالي زيادة التكيف والتخفيف من التغير المناخي، بما فيها احتجاز الكربون في الغابات والأحراج (مراجعة نظرية التغيير في الشكل 9). ان الفرص الإضافية التي يمكن ان تنتج عن تنفيذ هذا المحور تتعلق بالترابط بين الزراعة المستدامة والمحافظة على خدمات الأنظمة البيئية و/أو السياحة البيئية (السياحة الريفية المسؤولة)، الناشئة في لبنان، التي هي أيضاً ثمرة الإرث الثقافي ومهارة الطهي العالي القيمة والوعي المتزايد للغذاء الصحي ومنتجات الزراعة العضوية.

أولويات أصحاب المصلحة للمحور 4: تمحورت الأولويات حول الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية خدمات النظام الإيكولوجي، بما في ذلك الإدارة المستدامة للموارد البحرية واحترام الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ والبيئة (اتفاقيات ريو). أما من جانب الإنتاج الزراعي فقد تم اعتبار زيادة فعالية استخدام الموارد المائية كأولوية، بالإضافة إلى تخفيض استخدام المواد الكيميائية.

تشمل التدخلات في إطار هذا المحور أربعة برامج:

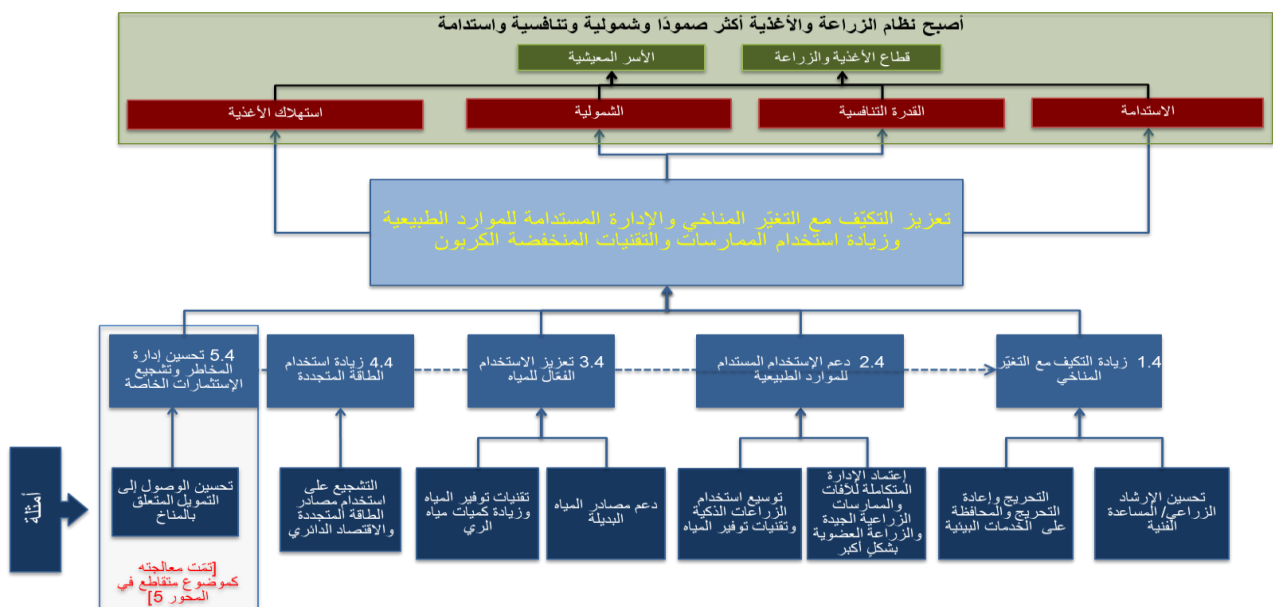
البرنامج 1.4: زيادة أنشطة التكيف مع التغير المناخي وتشجيع الاستثمارات الخاصة ذات الصلة على مستوى سلاسل الانتاج الزراعية والغذائية. تتطلب الأنشطة المقترحة اعتماد حلول تقنية مبتكرة وتحسين الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ والتأمين وتحسين الإرشاد/ المساعدة التقنية من أجل تعزيز تقنيات الزراعة الذكية مناخياً مثل الزراعة الحافظة والتحريج وإعادة التحريج (بما في ذلك استكمال تنفيذ برنامج 40 مليون شجرة). وتتضمن أيضاً تنظيم وتنفيذ إدارة الغابات وإدارة الآفات والممتلكات المشتركة للغابات وتطوير أنظمة الوقاية من الحرائق والإنذار المبكر.

البرنامج 2.4: تعزيز استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام (التربة، والمراعي، والغابات، ومصادر الأسماك)، ما يقلص من تدهور الموارد البيئية والطبيعية، بفضل زراعة أكثر استدامة، وبفضل تصنيع الأغذية، والممارسات اللوجستية (مثل الزراعة الذكية، والزراعة العضوية)، وبفضل مشغلين أكثر مهارة ووعيًا. وستعزز التدخّلات إدارة مستدامة للغابات، ما يتيح تثمين المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية على سبيل المثال النباتات العطرية والطبية، والإدارة المستدامة للمراعي، وحماية الغابات من الآفات والحرائق، وتنمية الصيد البحري وتشجيع الفرص ذات الصلة للسياحة الزراعية أو البيئية.

البرنامج 3.4: تعزيز كفاءة استخدام مياه الري وزيادة كميات الموارد المائية المتاحة للري، ما يتضمّن إدارة حصاد المياه وتخزين مياه الري، وتعزيز كفاءة التوزيع والحوكمة، وإنشاء برك جبلية والخزانات لتحسين كفاءة المياه وتعزيز اعتماد تقنيات الري الحديثة.

البرنامج 4.4: تشجيع ودعم استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي. ويتضمن التدخل ذو الأولوية تعزيز التقنيات منخفضة الانبعاثات الكربونية، وتخفيض التلوث الزراعي (على مستوى المزارع)، ما يشجع على إعادة استخدام المخلفات الزراعية، وإنتاج السماد من مزارع الحيوانات والمنتجات الزراعية، بما في ذلك عن طريق وضع الإطار التنظيمي المناسب، وتوعية أكثر فعالية وحملات توعوية بشأن استهلاك الأغذية بشكل مسؤول.

الشكل 9. نظرية التغيير في المحور الرابع



المحور الخامس: تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسساتي

الهدف: بحلول العام 2025، تصبح وزارة الزراعة اللبنانية والمؤسسات التابعة لها أكثر قدرة وفعالية لمواكبة تطور القطاع الزراعي والغذائي وتحوليه.

تحتاج التدخلات المذكورة ضمن محاور الاستراتيجية الزراعية الى بيئة مؤسسية تمكينية مؤاتية، والى الأطر القانونية المطلوبة لتحقيق أهداف جميع التدخلات. ويشكل هذا المحور ضماناً لإشراك الأشخاص الأكثر ضعفاً وهشاشة، وبتنفيذ مشاركة واسعة لاستقطاب النساء والشباب الى القطاع الزراعي والغذائي. الأمر الذي يعزز النهج الشامل والمراع للعدالة والمساواة. كما يُعتبر تطوير البنية المؤسسية الحالية أمراً بالغ الأهمية بهدف تعزيز كفاءة التدخلات المحددة وضمان فعاليتها (مراجعة نظرية التغيير في الشكل 10).

أولويات أصحاب المصلحة للمحور 5: ركزت المطالب الأساسية على دعم القدرة للحصول على القروض، وتحضير البيئة المؤاتية للاستثمارات، وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحديث الأطر القانونية للزراعة، وأخذ أولويات مجموعات المزارعين بالاعتبار، وضمان المساءلة في تطبيق الاستراتيجية. كذلك، تم تسليط الضوء على أهمية التخطيط القائم على الأدلة، ويشمل ذلك تحديد الأولويات، وفقاً للمزايا النسبية الزراعية-الإيكولوجية للأراضي، وتحسين الإحصاءات الزراعية وجمع البيانات وتحليلها. بالإضافة إلى ذلك، إنشاء سجل المزارع (ويشمل ذلك استخدام الاستشعار عن بعد/ الرصد الجغرافي...الخ).

يتضمن المحور خمسة برامج تهدف إلى ما يلي:

البرنامج 1.5: تعزيز فعالية خدمات وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها وتنمية قدرات الموظفين. وتتضمن التدخلات ذات الأولوية ما يلي: تنمية وتحديث قدرات الإرشاد من خلال- التوجيه الخدماتي المُرَكَّز لخدمة المزارعين مع التركيز على التجارب الحقلية والإرشاد الإلكتروني لضمان نشر المعرفة (الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة لدى وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها)، والخدمات البيطرية. كما تشمل تعزيز قدرات المشروع الأخضر والمديرية العامة للتعاونيات؛ وتعزيز جودة التعليم والتدريب الزراعي التقني والمهني؛ وادخال التعليم الرقمي (المنهج والتعليم)؛ وبرامج تدريب متخصصة للموظفين وتحديث هيكلية وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها، بما يتواءم وأولويات الاستراتيجية الوطنية للزراعة، ومراجعة الأطر والإجراءات التنظيمية بناء على ذلك، ووضع آليات جديدة لبرامج الدعم والتحفيز التي تستهدف المزارعين والمنتجين.

البرنامج 2.5: تعزيز كفاءة وفعالية نظم المعلومات المعرفية والزراعية، وبناء القدرة على المستوى المؤسسي استناداً إلى احتياجات المستخدمين والتخطيط التشاركي؛ وتعزيز فعالية نظم المعلومات المعرفية والزراعية من خلال تحسين البحث والتطوير (مثال الزراعة الرقمية) وتحسين الإرشاد/المساعدة في الزراعة (مثال الإرشاد الرقمي). وتتضمن التدخلات ذات الأولوية: إنشاء نظم المعلومات والإحصاءات الزراعية وتعزيز البحث؛ وإنشاء وتنظيم سجل المزارع؛ وتعزيز اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن وزارة الزراعة، وتعزيز الجاهزية للتعامل مع الأزمات والكوارث؛ وتطوير البحث والتشبيك مع خدمات الإرشاد والتطبيق الذكي LARI-LEB، ومع الجامعات؛ وإنشاء محطات ومختبرات جديدة لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وتشبيكها بمراكز الإرشاد.

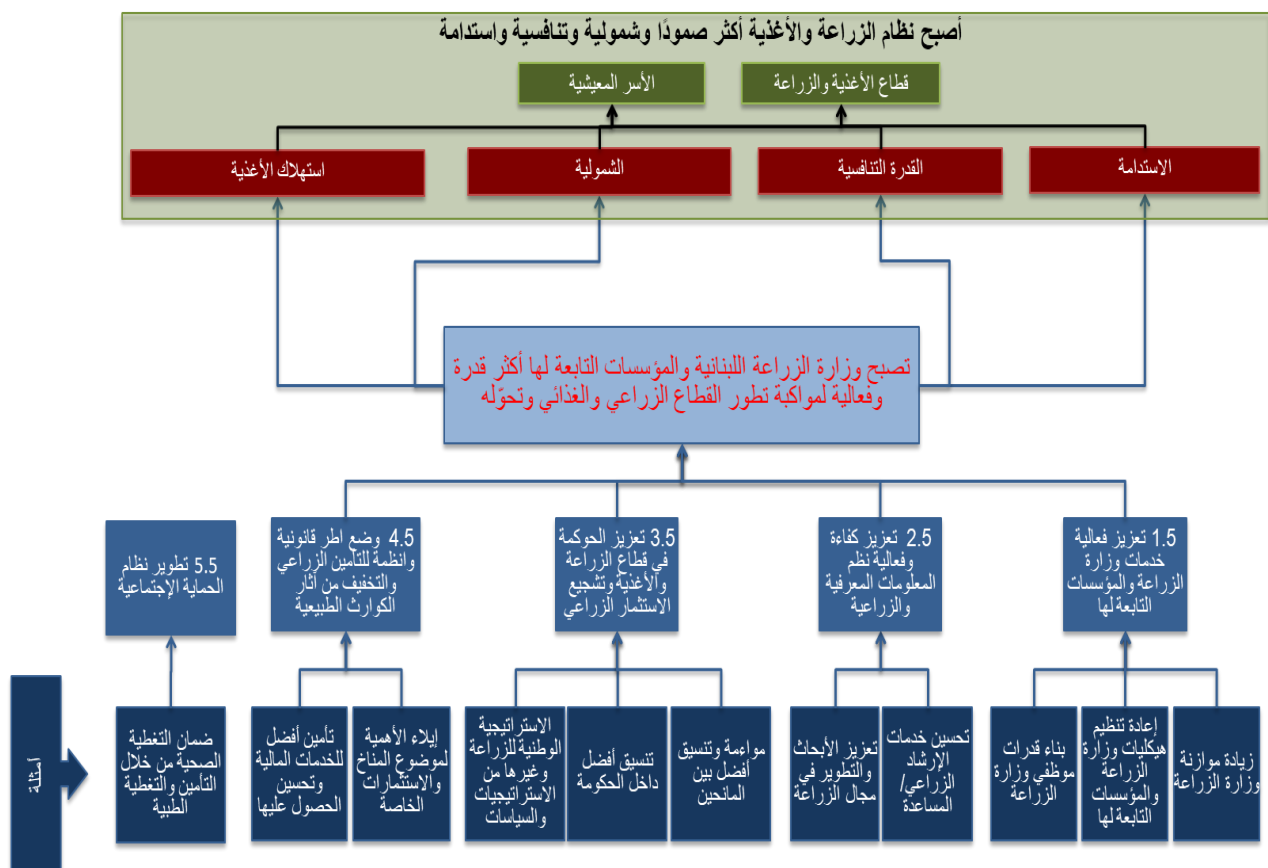
البرنامج 3.5: تعزيز الحوكمة القطاعية لتحقيق زيادة قصوى في التمويل الإنمائي في القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمار الزراعي (ويشمل ذلك الموازنة العامة للزراعة). وتتضمن التدخلات ذات الأولوية ما يلي: إعداد أطر للسياسات ومساندة عملية إصلاح السياسات؛ ووضع آليات تنسيق أكثر فعالية ومشاركة بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالقطاع الزراعي والغذائي، وآليات التنسيق مع المانحين، ... ومن شأن تلك الآليات أن تعزز التنسيق والمواءمة فيما بين المانحين، والتشجيع على الاستثمار في قطاع الزراعة والأغذية، وتعزيز الحوار بشأن السياسات فيما بين أصحاب المصلحة، وتحسين البيانات والإحصاءات، وتحفيز عمليات التعاون مع المؤسسات المالية بهدف ضمان توفير خدمات مالية تستجيب لاحتياجات القطاع الزراعي والغذائي، كما وتعزيز قدرة حصول المزارعين والمنتجين على هذه الخدمات المالية عبر آليات وسبل

جديدة منها تطوير منصة لاستقطاب التمويل بالتعاون مع جمعيات وجهات ممولة ومانحين (مباشرةً بين الجهات الممولة والمزارعين والمنتجين ومنظماتهم...).

البرنامج 4.5: وضع أطر قانونية وأنظمة للتأمين الزراعي وللتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية ويلبي هذا البرنامج الحاجة لتحسين إدارة المخاطر بالنسبة إلى أصحاب المصلحة كافة في القطاع الزراعي والغذائي. ويهدف إلى (أ) تحسين القدرة على إدارة المخاطر، وتوفير نظام الضمان للمزارعين وتسهيل الحصول على التأمين، مما ينعكس على تحسين الاستثمارات الخاصة في الزراعة وفي سلاسل الإنتاج؛ و(ب) رفع الجدارة الائتمانية للأعمال التجارية الزراعية بهدف زيادة الحصول على التمويل (وعلى سبيل المثال ضمان القروض من قبل المصارف التجارية) و(ج) تسهيل التكيف مع تغير المناخ، من خلال اعتماد حلول تقنية مبتكرة، وتحسين الحصول على التمويل المرتبط بتغير المناخ والتأمين، وتحسين الإرشاد والخدمات الفنية وتعزيز نظم الإنذار المبكر.

البرنامج 5.5: تطوير نظام الحماية الاجتماعية للمزارعين والعمال الزراعيين والمنتجين وصيادي الأسماك الأكثر عرضة. تهدف التدخلات إلى تأمين التغطية من نظام الضمان الاجتماعي للجهات الفاعلة المعنية كافة، بما في ذلك التأمين الطبي، بالإضافة إلى ضمان تغطية البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا للمزارعين المستوفين الشروط؛ وتعزيز مكافحة عمالة الأطفال في الزراعة.

الشكل 10: نظرية التغيير في المحور الخامس



6. عناصر حوكمة الاستراتيجية الزراعية

1.6 تحديات الوضع الحالي

إن ضمان تنفيذ فعال للاستراتيجية الزراعية يستدعي اعتماد مقاربة وطنية شاملة للقطاع الزراعي والغذائي. كما يستوجب المزيد من التنسيق والتكامل بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع الزراعي والغذائي والتدابير التنظيمية الخاصة به. كل ذلك ضمن إطار وطني واضح يضع تنمية قطاع الزراعة والأغذية، وتقوية البنية المؤسسية وتحسين إدارة القطاع ضمن التوجهات الوطنية ذات الأولوية.

يعتمد النهج المقترح على نظام متكامل للتدخلات التي تستهدف الإنتاج، والتجارة، وحماية المستهلكين، والحماية الاجتماعية، والاستدامة البيئية، والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، والتنمية الريفية. كما تهدف هذه التدخلات إلى دعم المزارعين -خاصة ذوي الحيازات الصغيرة والمجموعات الأكثر عرضة والشباب والنساء- من خلال توفير خدمات وأموال لدعمهم، مع التركيز بشكل خاص على المجتمعات الريفية.

بالاستناد إلى ما تقدم، ومن أجل تنفيذ تدخلات الاستراتيجية الزراعية بشكل فعال تبرز مسائل ثلاث ذات أولوية:

أ. توضيح أدوار الوزارات والإدارات الأخرى المعنية وتحديد التدخلات الخاصة بها؛

ب. تحديد وتطبيق آليات أكثر فعالية وكفاءة للتنسيق ضمن قطاع الزراعة والأغذية؛

ج. سدّ الثغرات فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية.

لا يتطلب الخياران الأول والثاني اعتمادات مالية، ويمكن تنفيذهما في ظل الموارد المالية المحدودة. أما فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالإصلاحات القانونية فهي تتأثر بشكل كبير بالتغيرات السياسية والمؤسسية، إن توافر إرادة سياسية مساندة ودعم أصحاب المصلحة المعنيين هما أساسيان من أجل تأمين قيادة فاعلة لحوكمة الاستراتيجية الزراعية.

2.6 الإجراءات التنفيذية

إن متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة، يستدعي اتخاذ إجراءات أساسية ضمن وزارة الزراعة وخارجها على حدّ سواء. فعلى المستوى الداخلي، يدعو ذلك إلى الاستثمار في تنمية القدرات البشرية في مجالات رئيسية (مثل التخطيط، والإدارة، والإحصاءات، والمعلومات، والتواصل)، وتحديد المسؤوليات بحسب محاور الاستراتيجية الوطنية للزراعة (وهذا قد يستدعي أيضاً احتمال تحديث هيكلية وزارة الزراعة) أما على المستوى الخارجي تعتبر المشاركة في الحوار المتعلق بالسياسات الزراعية والغذائية مع أصحاب المصلحة ممن لديهم رؤية سياسية وخبرات وطنية أمراً رئيسياً لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية الزراعية وتحقيق أهدافها.

بالإضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة لإنشاء هيئة تنسيق فعّالة. إن الاستراتيجية الوطنية للزراعة تتجاوز حدود صلاحيات وزارة الزراعة وحدها. ويتطلب تنفيذها مشاركة عدد كبير من الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، وبالتالي، يعتبر تحديد آليات تنسيق فعّالة مسألة رئيسية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الزراعية.

بالرغم من وجود عدة آليات للتنسيق ضمن القطاع الزراعي والغذائي (مفصلة في القسم 3.1.3)، تبرز الحاجة إلى إنشاء هيئة عليا ضمن الإدارة اللبنانية تدعم وزارة الزراعة في التخطيط والإشراف على تنفيذ وتوجيه الاستراتيجية الوطنية للزراعة، وتنسيق الاستثمارات العامة، وتحفيز الاستثمارات الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتنسيق مع أصحاب المصلحة ودعوة المؤسسات الأخرى لتخطيط وتنفيذ تدخلات ذات صلة.

وتقترح الاستراتيجية الزراعية لهذه الغاية:

- إعادة تفعيل المجلس الزراعي الأعلى، الذي تم تأسيسه في العام 1954، بهدف تقديم المشورة لوزير الزراعة، وإعداد خطط العمل وموازناتها، وإنشاء لجان فرعية متخصصة. وفي الهيكلية المؤسسية الجديدة⁴⁸، سيعمل كهيئة استشارية، وتتضمن ممثلين عن القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في مجالات استثمارية رئيسية مختارة (مثل الري)؛
- وإنشاء لجنة زراعية عليا مشتركة بين الوزارات على مستوى وزاري، يرأسها وزير الزراعة وبمشاركة وزارات أخرى معنية، ويكون لديها سلطة صنع القرار بشأن سياسات قطاع الزراعة والأغذية.

وعلى هذا الأساس، يمكن أن تكون حوكمة الاستراتيجية الوطنية للزراعة على النحو التالي:

- أ. تكون وزارة الزراعة: (i) مسؤولة عن إطلاق حوار وتنسيق مشترك بين المؤسسات حول السياسات المتعلقة بقضايا القطاع المختلفة، والتي ستعالجها الاستراتيجية الوطنية للزراعة، و(ii) مسؤولة عن رصد تنفيذ تدخّلات الاستراتيجية الوطنية للزراعة، و(iii) ووضع التقارير ذات الصلة لمناقشتها ضمن الأطر الاستشارية العليا؛
- ب. المجلس الزراعي الأعلى هو الهيئة حيث: (i) يجري التنسيق فيما بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والمانحين، وأصحاب المصلحة الآخرين من جهة، والوزارات المعنية ومؤسسات عامة أخرى من جهة ثانية، و(ii) ويجري تقييم تدخّلات الاستراتيجية الوطنية للزراعة و(iii) رفع اقتراحات حول القطاع الى اللجنة الزراعية العليا وفق ما تدعو الحاجة؛
- ج. اللجنة الوزارية العليا المشتركة لقطاع الزراعة والأغذية: (i) التي تُعنى بتنسيق تدخّلات الاستراتيجية الزراعية المشتركة والمتقاطعة مع الإدارات والمؤسسات ذات الصلة، و(ii) تشرف على تطبيق الاستراتيجية الوطنية للزراعة وتحقيق النتائج، و(iii) تدعم رسم السياسات، وتعبئة الموارد المالية كي تعتمد وفق الأطر والآليات الرسمية.

3.6 التواصل

ستقوم وزارة الزراعة كجزء من مهامها المتعلقة بالمتابعة والتقييم (مراجعة القسم 7) بجمع المعلومات وتنسيق التواصل لمواكبة أوضاع الأمن الغذائي والتغذوي، والزراعة المستدامة. وستقوم بأعداد تقرير سنوي لرصد التقدم في تنفيذ الاستراتيجية، وتقييم التحديات ومراجعة الأولويات، لا سيما ان الحاجة تدعو الى تحليل مستمر للواقع والنتائج المحققة. كما ستسعى وزارة الزراعة تماشيًا مع مبادئ الشمولية، والمساءلة، والشفافية، الى اشراك أصحاب المصلحة المعنيين (في القطاعين العام والخاص)، والمجتمع المدني، ومؤسسات أخرى عبر دعوتهم للمشاركة في اعداد التقارير وفي الأنشطة المنفذة في القطاع الزراعي والغذائي بهدف تعزيز المواءمة والحوار وتمتين الشراكة والتعاون معهم لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة، ورصد الموارد المالية عند الحاجة.

سوف تتضمن آلية المتابعة والتقييم كل ما يتصل بالمعلومات والمؤشرات الخاصة بإطار النتائج (جمع المؤشرات، والتحقق منها، وتقييمها، والتعليق عليها، ومراجعتها، وتحليلها، وتعبئها) والتواصل. ويحمل ذلك ميزة مضاعفة بالنسبة إلى أصحاب المصلحة، أولاً عبر اشراكهم بمراجعة تقارير الرصد، وتأمين المساءلة والالتزام بتعبئة الموارد، وثانيًا، بصفتهم مساهمون بتعميم الاستراتيجية وتغذية إطار النتائج بالبيانات، والمواءمة بين جدول أعمالهم وبين رؤية الحكومة بموجب الاستراتيجية الوطنية للزراعة.

فضلاً عن ذلك، تتضمن آلية المتابعة والتقييم أداة لتعقب نتائج الاستراتيجية كافة، تساعد في إعداد التقارير والتواصل مع أصحاب المصلحة كافة. وهو بمثابة دليل على الشفافية لتعزيز التعاون، بين وزارة الزراعة والمؤسسات العامة، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والمانحين، والمزارعين، والمستهلكين.

⁴⁸ في المرسوم الأصلي، كان يرأسه وزير الزراعة وتتضمن أعضاء يمثلون غرف التجارة والصناعة والزراعة، وهيئات ومؤسسات معنية بالزراعة، ومزارعين من مناطق زراعية مختلفة في لبنان.

يستند إعداد التقارير والتواصل إلى مصادر رئيسية ثلاثة، وهي:

- أ. معلومات وبيانات إطار نتائج الاستراتيجية الوطنية للزراعة للأعوام 2020-2025، والتي يتم الحصول عليها من إحصاءات وزارات أو مؤسسات معنّية (على مثال وزارة الزراعة وإدارة الإحصاء المركزي)، بالإضافة إلى نتائج المتابعة والتقييم من المانحين، والتقارير السنوية، والبيانات من البرامج والمشاريع الجارية والمستقبلية.
- ب. النتائج التقنية والتحليلية من الدراسات والممسوحات ذات الصلة (من قبل جهات فاعلة محلية ودولية) عبر الانترنت، عبر الهاتف أو من خلال ممسوحات ميدانية)، بشأن مواضيع مختلفة ذات صلة بالاستراتيجية الوطنية للزراعة، تتم مناقشتها في حوار مفتوح مع أصحاب المصلحة كافة، يتوجه الى الإدارات الرسمية وكافة مكاتبها ومصالحها الإقليمية، ممثلي القطاع الخاص، المؤسسات المالية والجهات المانحة والمراكز البحثية.
- ج. أي مصادر أخرى قد تسهل الحوار في مواضيع تساعد في عملية صناعة القرار بالنسبة إلى تعبئة الموارد أو الاستثمارات المتعلقة بالزراعة.

4.6 المناصرة وتعبئة الموارد

تشكل الاستراتيجية الزراعية 2020-2025 في الوقت الراهن أداة إضافية لدعم الأولويات الوطنية في القطاع الزراعي والغذائي، وتستند إلى شراكات استراتيجية وتعزز المواءمة والتنسيق فيما بين شركاء التنمية والمؤسسات المالية باتجاه الأولويات والأهداف الوطنية الموضوعية، ما يزيد، بالتالي، أثرها ضمن سياق يتسم بالموارد المحدودة. وسيتميز نظام المتابعة والتقييم توليد قوة دفع والحفاظ عليها. غير أن الاستراتيجية الوطنية للزراعة ستحتاج بموازاة ذلك الى استراتيجية فاعلة لتعبئة الموارد، من خلال الوصول إلى المصادر الدولية (المساعدة الإنمائية الخارجية، والقروض الميسرة من المؤسسات المالية الدولية)، وتمويل مرتبط بتغير المناخ، والقطاع المالي العام وشبه العام، والقطاع المصرفي الخاص ومؤسسات التمويل.

سيجري ذلك من خلال مهام الرصد والتواصل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للزراعة (مراجعة القسم السابع)، عبر ما يلي:

- أ. متابعة تقييم مصادر التمويل المتوافرة والمحتملة من مصادر حكومية ومصادر أخرى (شركاء التنمية)؛
- ب. دعم الحوار بين القطاعين العام والخاص بهدف زيادة الاستثمار في القطاع العام، وتشجيع الإقراض في القطاع الخاص (بما في ذلك الإنشاء المحتمل لمنصة استثمار تتعلق بقطاع الزراعة والأغذية، والمواءمة بين العرض والطلب فيما يتعلق بالخدمات المالية)؛
- ج. تعزيز التنسيق والمواءمة من خلال تحفيز الحوار المشترك فيما بين المؤسسات لتحسين فعالية المساعدات التنموية والتأكيد على مسار وطني ملتزم وتسهيل تنفيذ الدعم التنموي.

7. تنفيذ الاستراتيجية الزراعية 2020-2025 ومتابعتها وتقييمها وإعداد التقارير بشأنها

1.7 التنفيذ: مخصصات الموازنة والبرامج الرائدة

1.1.7 موازنة برامج الاستراتيجية الزراعية

إنّ الاستراتيجية الزراعية هي وثيقة مبنية على النتائج بموازنة تنموية مبنية أيضاً على النتائج وموزعة على محاور وبرامج. وتُقدّر الكلفة الإجمالية للاستراتيجية الوطنية للزراعة في لبنان 2020 – 2025 بحوالي 710 مليون دولار أميركي، بمساهمة حكومية تُقدّر بنسبة 14 بالمائة تقريباً، وبمساهمة موازية من قبل الجهات المانحة من خلال المشاريع المنفذة حالياً والتي هي

قيد التحضير. وتقدر نسبة الفجوة المالية اللازمة للتنفيذ بـ 73 بالمائة والتي يمكن ان يتم تأمينها عبر تعبئة منتظمة للموارد المالية.

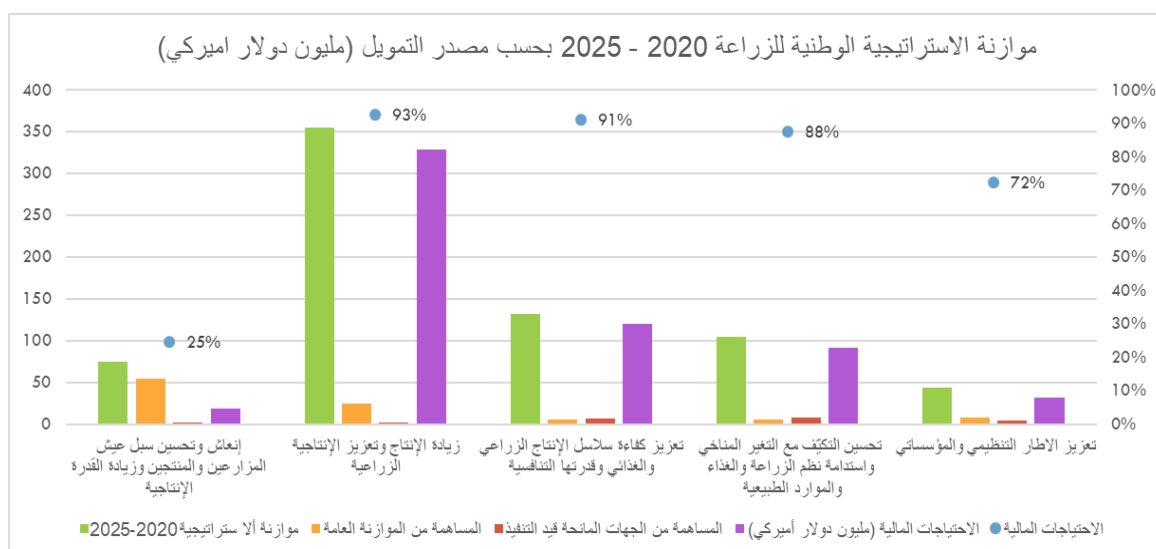
الجدول رقم 1: موازنة الاستراتيجية الوطنية بحسب المحاور (بالمليون دولار):

المحور	عنوان المحور	الموازنة المقدرة (مليون دولار أميركي)
		710.5
1	إنعاش وتحسين سبل عيش المزارعين والمنتجين وزيادة القدرة الإنتاجية	75.0
2	زيادة الإنتاج وتعزيز الإنتاجية الزراعية	355.0
3	تعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية	132.0
4	تحسين التكيف مع التغير المناخي واستدامة نظم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية	105.0
5	تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي	43.5

تستند موازنة الاستراتيجية الزراعية بشكل رئيسي على تقديرات وزارة الزراعة، إضافة الى نتائج أولية لعملية مسح جارية للموارد المالية المرصودة من الجهات المانحة والمخصصة لدعم المشاريع في قطاع الزراعة والأغذية⁴⁹.

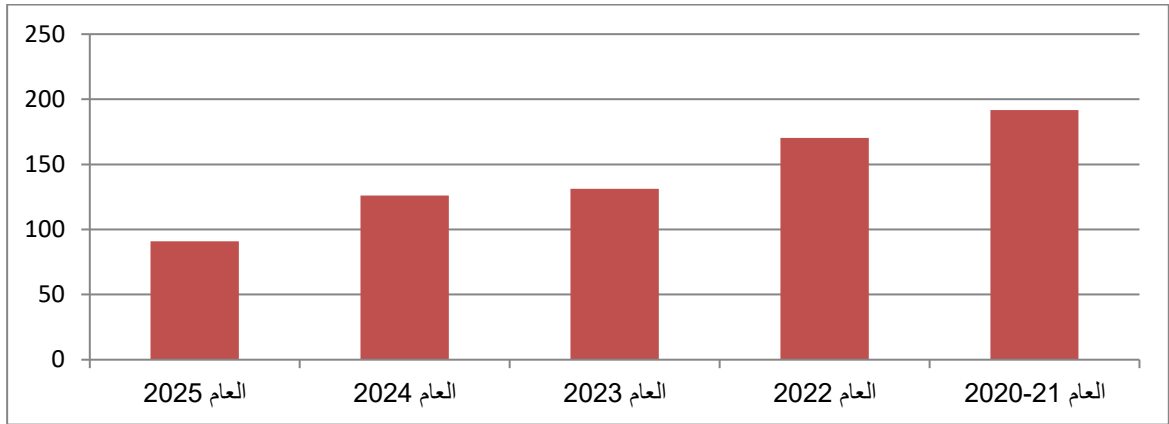
يعرض الملحق 6-1 الموازنة الأولية المبنية على النتائج لكل من المحاور الخمسة والبرامج ضمنها مقدرة على أساس سنوي، وهي ارقام تأشيريه. وتعرض الرسوم البيانية أدناه (الشكل 11 و 12 و 13) لمحة عن الموازنة المُخصَّصة بحسب محاور الاستراتيجية الزراعية.

الشكل 11. مخصصات موازنة الاستراتيجية الزراعية (2020 - 2025) بحسب مصادر التمويل (بالمليون دولار)

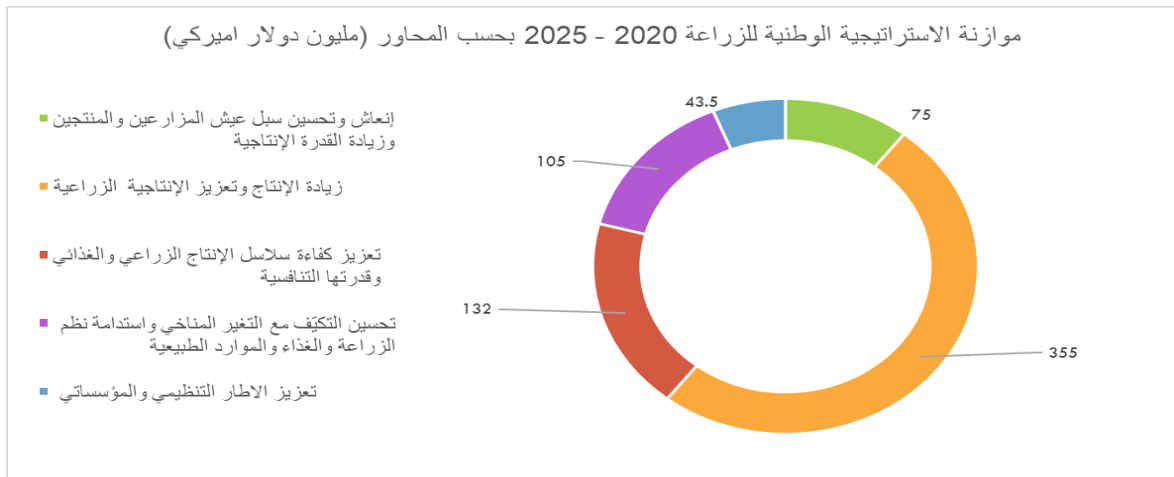


⁴⁹ اعتباراً من حزيران/يونيو، يشمل المجيبون على المسح: 4 وكالات للمعونة الإنمائية وسفارة ومشروعاً ممولاً من عدة أطراف و 11 منظمة غير حكومية ومؤسستين حكوميتين و 7 مؤسسات أبحاث وتنمية و 5 منظمات للأمن المتحدة (القائمة المختصرة: الاتحاد الأوروبي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وبلجيكا وهولندا وألمانيا وإيطاليا والجمهورية الكورية والمملكة المتحدة والنرويج وسويسرا والسويد والبنك الدولي وبنك الائتمان لإعادة التنمية (KfW) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ومرفق البيئة العالمي (GEF) والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية (CGIAR) والصندوق التكيف والإسكوا واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي والفاو والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD) والجامعة الأميركية في بيروت (AUB) وجمعية جذور لبنان ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية (GAC) والمنظمة الغير حكومية CCFD - Terre solidaire وشركة للتنمية العقارية في منطقة الأرز في لبنان - CEDRAR و CEPF - جمعية حماية الطبيعة في لبنان).

الشكل 12. الموازنة السنوية المُقدَّرة للاستراتيجية الزراعية (بالمليون دولار)



الشكل 13. موازنة الاستراتيجية الزراعية بحسب كل محور



وتشير النتائج الرئيسية لعملية المسح المتعلقة بالمبالغ المرصودة من الجهات المانحة إلى أنه وخلال فترة تنفيذ الاستراتيجية الزراعية (2020 – 2025)، خصص الشركاء التنمويون في قطاع الزراعة والأغذية حوالي 93.3 مليون دولار أميركي (مُخصَّص نصفه تقريباً للمشاريع القائمة والباقي للمشاريع المستقبلية، وهي قيد التخطيط حالياً تنتظر التنفيذ). تُعرض النتائج الرئيسية لعملية مسح الموارد المالية المرصودة من قبل الجهات الممولة والمانحة في قطاع الزراعة والأغذية المشار إليها أعلاه في الملحق 6 – II).

2.1.7 برامج رائدة

إن إمكانية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة، أقله على المدى القصير، يرتبط إلى حد كبير بمعوقات أساسية لعل الأكثر شدة منها:

أ) الامكانيات المالية المتاحة، والتي تعتبر محدودة جداً نتيجة للمشاكل الهيكلية للاقتصاد الكلي التي تفاقم بسبب آثار الأزمتمين المتلازمين (مراجعة القسمين 1.3 و 3.3)؛

(ب) وضعف الحوكمة على مختلف المستويات، وهو ما يعزى جزئياً إلى خلل مؤسسي يتفاقم جراء آثار الأزميتين المتلازمتين (مراجعة ال قسم 1.6).

وهذا يجعل إمكانية التوسع في صنع السياسات محدودة للغاية، ويتطلب واقعية كبيرة في تحديد البرامج ذات الأولوية التي سيتم تنفيذها على المدى القصير.

ومن ناحية أخرى، ينبغي الاعتراف بأن أهم مكسب يمكن إحرازه من جراء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة هو الموقع الريادي للمزارعين اللبنانيين والأطراف الفاعلة في إدارة الأعمال الزراعية والغذائية مما يجعلهم يستجيبون بسرعة للحوافز مهما كان نوعها. وبعبارة أخرى، فإن إزالة بعض القيود التي تُعيق البيئة التشغيلية لقطاع الزراعة والأغذية ستضمن استجابة سريعة من قبل جميع الجهات الفاعلة فيه.

لذلك، فإن المعايير المقترحة لتحديد أولويات البرامج الرائدة، أي البرامج التي سيتم تنفيذها أولاً، هي التالية:

الجدوى: بالنظر إلى أن العائق الأشد على المدى القصير يتمثل بقيود الموازنة العامة، لذلك فإن البرامج ذات التكلفة المنخفضة - أو التي يمكن حشد ميزانيتها خارج الموازنة العامة (على سبيل المثال باستخدام الموارد المالية للجهات المانحة) - ينبغي إيلائها الأولوية؛

التأثير: إن برامج الاستراتيجية الوطنية للزراعة لها تأثير متوقع مختلف. وينبغي إيلاء الأولوية للتدخلات التي من المتوقع أن يكون لها التأثير الأمل المحتمل على قطاع الأغذية والزراعة، وعلى نطاق أوسع في المجتمع والاقتصاد معاً؛

إزالة العوائق: ثمة عوامل تعوق بشدة أداء قطاع الزراعة والأغذية. إن معالجة هذه القضايا ستحرر الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية للقطاع ويجب تحديد البرامج الرائدة بالنظر إلى ذلك؛

الشمولية: يعاني المزارعون والمزارعات والأطراف الفاعلة في الأعمال الزراعية والغذائية في لبنان من درجة عالية من عدم التجانس. يُعد الاعتراف بأن بعض المجموعات الضعيفة هي أكثر عرضة للخطر من غيرها، خاصة أثناء الأزمات وبعدها، أمراً بالغ الأهمية ليس للحد من خطر الفقر وانعدام الأمن الغذائي فحسب، ولكن أيضاً لتأمين ديمومة الجهات الفاعلة والتي ستساهم في التغيير في قطاع الزراعة والأغذية عندما تنتهي الأزمات الراهنة.

وفقاً لهذه المعايير، يمكن تقديم بعض البرامج الرائدة على النحو التالي (الجدول 2)

المعايير (+++ عالية جداً ؛ ++ عالية ؛ + متوسطة)				البرامج الرائدة
الجدوى	التأثير	إزالة العوائق	الشمولية	
++	+++	+++	++	وصول الجميع إلى المدخلات والقروض للتغاضي الزراعي توحيد الأولويات ضمن البرنامج 1.1 (الوصول إلى المدخلات) والبرنامج 2.1 (الوصول إلى القروض)
+++	+++	+++	++	تعزيز الحوكمة في القطاع الزراعي إيلاء الأولوية للبرنامج 3.5 ضمن المحور 5
++	++	++	++	إنتاج وتصدير الأغذية الزراعية من خلال الاستثمار في التقنيات الذكية والأسواق والمنظمات ذات الفعالية توحيد أولويات البرنامج 5.3 (شبكات سلسلة الإنتاج الأفقية والعامودية- مثل التعاونيات، وجمعيات القطاعات الفرعية) والبرنامج 2.3 (دعم تحديث سلسلة الإنتاج) إلى جانب تعزيز الوصول إلى التمويل.
+	++	++	+	تحسين وتطوير الخدمات الرقمية للمزارعين الترابط مع البرنامج 1.5 (فعالية خدمات وزارة الزراعة، والبرنامج 2.5 (كفاءة/ فعالية نظم المعلومات الزراعية والمعرفية)

2.7 إطار نتائج الاستراتيجية الزراعية

إن إطار النتائج الذي يرافق الاستراتيجية الوطنية للزراعة للأعوام 2020-2025 يؤدي دوراً توجيهياً بالنسبة إلى الحكومة وأصحاب المصلحة وشركاء التنمية من أجل رصد التقدم باتجاه تحقيق الأهداف المتفق عليها. ويتمّ رصد أداء الاستراتيجية الوطنية للزراعة للأعوام 2020-2025 من خلال مجموعة مؤشرات للأداء، يتم اختيارها من بين الإحصاءات الوطنية والقطاعية المتعلقة كذلك بأهداف التنمية المستدامة 2 (يرجى مراجعة إطار النتائج المفصّل في الملحق 5).

هندسة نتائج الاستراتيجية الوطنية للزراعة. يتبع إطار نتائج الاستراتيجية الوطنية للزراعة للأعوام 2020-2025 سلسلة نتائج مقسمة على مستويين، حيث يتركز الأثر الإجمالي على التنافسية والاستدامة، وهو مفصّل في محاور خمسة (مراجعة الشكل 1 في القسم 2). وبموجب كل محور، يتم تحديد البرامج والتدخلات المتعلقة بها ذات الأولوية، إلى جانب مؤشرات النتائج المتوقعة الخاصة بها. ويُشار إلى الأثر والمخرجات على أنها نتائج. وسيتم تعريف المخرجات والنتائج المتوسطة الأجل ذات الصلة وتفصيل أكثر للتدخلات، ضمن خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الزراعية. تم تحديد المؤشرات المختارة وقياسها على مستوى كل النتائج، بما فيها تحديد مؤشر للوضع الحالي ومؤشر منوي الوصول إليه في العام 2025، ما يعكس طريقة قياس تقدم الاستراتيجية الوطنية للزراعة للأعوام 2020-2025، إضافة إلى لتواتر إعداد التقارير بشأن المؤشرات، والجهة الرئيسية المعنية بالتنفيذ ومصادر التحقق.

أثر الاستراتيجية الزراعية 2020-2025. إن رؤية الاستراتيجية الوطنية للزراعة للأعوام 2020-2025 والمتمثلة بـ "قطاع زراعي وغذائي متطور ومساهم أساسي في تحقيق الأمن الغذائي ومحرك رئيسي لتعزيز قدرة الاقتصاد اللبناني على الصمود وتحوله إلى اقتصاد منتج"، تؤدي إلى تحديد الأثر المتمثل بالوصول إلى قطاع زراعي وغذائي أكثر مرونة وشمولية وتنافسية واستدامة (الشكل 5 رؤية الاستراتيجية الوطنية للزراعة وهدفها الإجمالي، الصفحة 50). إن النتائج على مستوى الأثر الخاص بالاستراتيجية الوطنية للزراعة يشمل أربعة أبعاد تتعلق باستهلاك الأغذية، وشموليتها، وتنافسيّتها، واستدامتها.

تعتبر مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للزراعة أداة قياس ستساعد وزارة الزراعة وأصحاب المصلحة ذات الصلة في القطاع الزراعي كافة، في تعريف وقياس التقدم باتجاه الأهداف والغايات المحددة، وضمن إطار الاستراتيجية الزراعية:

- ضمان وتحسين استهلاك غذاء سليم ومغذٍ
- تعزيز شمولية القطاع الزراعي والغذائي
- زيادة تنافسية القطاع الزراعي والغذائي
- المحافظة على استدامة إدارة نظم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية

نتائج الاستراتيجية الزراعية 2020-2025. تم تحديد النتائج على مستوى المخرجات بالنسبة إلى كلّ محور، بحيث تُقاس من خلال مؤشرات ترصدها وزارة الزراعة ومؤسسات وطنية أخرى ذات صلة⁵⁰. وسيتم عرض النتائج المتوسطة الأجل بالتفصيل في خطة عمل الاستراتيجية الزراعية.

3.7 المتابعة والتقييم

إنّ المبادئ المعتمدة كأساس لبناء إطار النتائج تُستخدم أيضاً للوضع نظام المتابعة والتقييم في إطار الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020 – 2025، مع التركيز بشكل خاص على:

⁵⁰ تجدون قائمة كاملة بمصادر المعلومات ذات الصلة في إطار النتائج المرفق ربطاً، والمصادر الرئيسية هي: وزارة الزراعة اللبنانية، وزارة البيئة، إدارة الإحصاء المركزي، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال"، مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، المشروع الأخضر، المجلس الوطني للبحوث العلمية، وحدة إدارة مخاطر الكوارث، مكتب رئيس مجلس الوزراء، مكتب رئيس مجلس الوزراء لأهداف التنمية المستدامة، الجمارك اللبنانية...

- i. **مسائلة أصحاب المصلحة/المؤسسات المعنية**، من خلال آليات تبادل المعرفة والاتصال كما ورد في الفقرة المتعلقة بالحوكمة،
- ii. **المشاركة** من قبل أصحاب المصلحة و**شموليتهم** على جميع المستويات، من خلال إقامة اجتماعات منتظمة للتخطيط والتداول والرصد وتقديم التقارير ذات الصلة،
- iii. **الاتساق** مع أنظمة المتابعة والتقييم الوطنية القائمة، بما في ذلك عن طريق استخدام مؤشرات⁵¹ "ذكية" SMART المستخدمة من قبل المؤسسات المعنية (ضمن اختصاصات وصلاحيات هذه المؤسسات)،
- iv. **الشفافية** أثناء تنفيذ الاستراتيجية ووضع تقاريرها المتعلقة بالمتابعة والتقييم، بما في ذلك استخدام النظم الجغرافية والاستشعار عن بعد لاستكمال مصدر المعلومات.

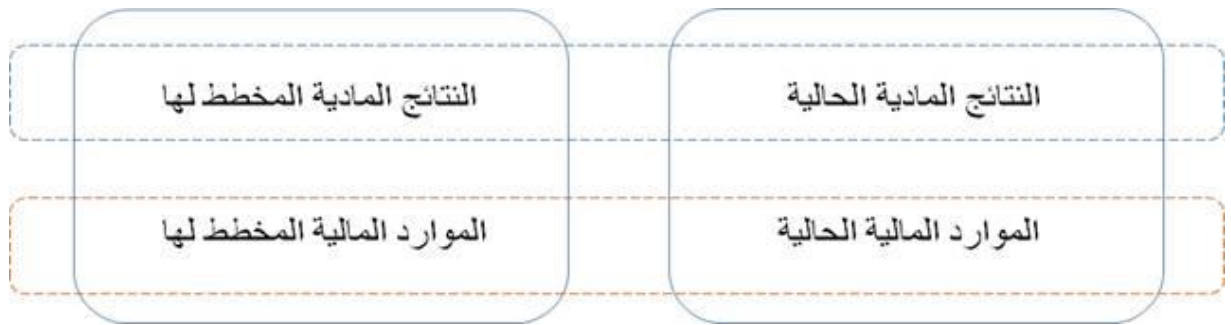
يهدف نظام المتابعة والتقييم الخاص بالاستراتيجية الوطنية للزراعة إلى ما يلي:

- أ. الحرص باستمرار على **جمع المعلومات ذات الصلة** التي من شأنها أن توفر الأساس لتعلم الدروس، ومراجعة الأولويات، والتقييم في نهاية المطاف،
- ب. **تتبع التنفيذ وإبلاغ أصحاب المصلحة** تقدم العمل بصورة منتظمة، من خلال توجيه عملية تنفيذ الاستراتيجية الزراعية 2020 – 2025 وتحسين تخصيص الموارد وتعبئتها،
- ج. **وتوفير الأساس للتوعية ونشر المعرفة وتبادلها** من خلال الإصدار المنتظم للتقارير والمنشورات.

رصد التقدم على الصعيدين المادي والمالي. تهدف عمليات الرصد والتقييم في إطار الاستراتيجية الوطنية للزراعة، من خلال بعديها (المادي والمالي)، إلى جمع البيانات وتحليلها بشكل روتيني وعلى أساس سنوي، لتحقيق التقدم على الصعيدين المادي والمالي بغية إحراز النتائج المنشودة. وبالتالي، سيتيح نظام المتابعة والتقييم تتبع الحالة الراهنة للنتائج من خلال تعبئة الموارد والتنفيذ، مقارنة بالنتائج المخطط لها. كما سيتيح أيضاً تتبع النتائج المادية والفعلية والموارد المخصصة أو المصروفة المطابقة لها (الشكل 14).

ترصد مجموعة المؤشرات المبيّنة في إطار النتائج للاستراتيجية الزراعية التقدم الحسي في تنفيذ الاستراتيجية، في حين أنّ مسح تدخلات كلّ من الحكومة والشركاء التنمويين فيما يتعلق بالاستراتيجية الزراعية 2020 – 2025 تمثل البعد المالي.

الشكل 14. مقارنة الأبعاد المادية/المالية، الأهداف الفعلية/المخطط لها



تفعيل نظام المتابعة والتقييم. إنّ وزارة الزراعة هي المؤسسة الحكومية الرائدة لقطاع الزراعة، ممّا يمنحها صفة المحرك الرئيسي في إدارة الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020 – 2025 وكذلك نظام المتابعة والتقييم والتعلم⁵². ستقوم وزارة الزراعة بتنسيق نظام المتابعة والتقييم، وجمع المعلومات حول الأبعاد الحسية والمالية ومراجعتها وتحليلها. من المهم للغاية أن يكون أصحاب المصلحة في الاستراتيجية الوطنية للزراعة على دراية وقادرين على المساهمة طوال عملية المتابعة والتقييم وفقاً لآليات الحوكمة في إطار الاستراتيجية الوطنية للزراعة (مراجعة الحوكمة، القسم 6).

⁵¹ إنّ مصطلح "الذكي" SMART هو عبارة عن اختصار يستخدم عادةً في الإدارة القائمة على النتائج للإشارة إلى الميزات الخمس للمؤشرات: أولها الدقة – على صعيد النتائج التي تنوي التدخلات تحقيقها، والقابلية للقياس – بما يمكن تحديده كمياً، والقابلية للتحقق – واقعية الأهداف المنشودة، والأهمية – من حيث الملاءمة لأغراض المعلومات الإدارية، والخضوع للتقيّد بأطر زمنية محدّدة – بما يتطلب تحديد مواعيد مجدولة.

⁵² سوف تقوم وزارة الزراعة بتحديد المسؤولية داخلياً.

ستضع وزارة الزراعة خطة رصد وإعداد تقارير محدّدة، بما في ذلك الخطوط العريضة لتقرير الرصد، وذلك في خلال الأشهر الستة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة. وستتضمّن هذه الخطة إجراءات ومسؤوليات محدّدة وإطار زمني ينبغي التقيد به لأعداد التقارير والتواصل. ستساعد الخطة أيضاً على سدّ الفجوة الموجودة في المعلومات الأساسية وتبسيط التخطيط لأنشطة المتابعة والتقييم المتكررة.

8. المخاطر والإجراءات التخفيفية

يتأثر الوضع الاقتصادي الحالي في لبنان بشكل كبير بالآثار المتركمة للأزمة الاقتصادية والمالية مع التأثير المرتبط بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، ممّا يزيد من تفاقم الوضع الجيوسياسي الهشّ للغاية بسبب الأزمة السورية. كما أن لبنان لا يزال عرضةً للانكماش الإقليمي والوطني بشكل كبير، الأمر الذي قد يضعف قدرة سكانه على الصمود. ومع ذلك، فإنّ الأهمية التي توليها الحكومة لقطاع الزراعة والأغذية في التصديّ للآزمات الأخيرة تعدّ مكسباً يشكّل ركيزة هامة.

ويلخص القسم أدناه المخاطر الرئيسية المتعلقة بقطاع الزراعة والأغذية، والعوامل التخفيفية المحتملة التي يمكن الاستفادة منها في إطار تنفيذ استراتيجية وطنية زراعية فعّالة.

عامل الخطر 1. يزداد الاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي والوطني سوءاً		
الفئة	الاحتمالية	التأثير على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة
الاجتماعية-الاقتصادية	متوسطة	بالغ
عوامل الخطر		الإجراءات التخفيفية
تمر البلاد حالياً بأزمة حادة. لقد فقد الآلاف من الموظفين وظائفهم بسبب التأثير المتراكم للأزمة المالية وفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وتآكل القدرة الشرائية. كما أنّ معدلات الفقر تستمرّ في الارتفاع وثمة ما يدلّ بوضوح على زيادة صعوبة الحصول على الاحتياجات الأساسية لا سيما أمام هشاشة الأمن الغذائي والتغذوي. وتكتسب أولويات التنمية أهمية حاسمة، ولكن في ظلّ تفاقم آثار الأزمات، فقد يتعيّن إعادة توجيه الموارد العامة (من كلّ من الحكومة والشركاء التنمويين على حدّ سواء) نحو تأمين الدعم الإنساني (بما في ذلك الحاجة غير المسبوقة لدعم الوصول إلى الغذاء).		قد تمّ تطوير الاستراتيجية الوطنية للزراعة في فترة بدأت فيها الأزمات بالفعل في التأثير على السكّان وبدأت الآثار الأولى في الظهور. تأخذ الأولويات التنموية في الاعتبار الحاجة إلى أن تكون مرنة وأن تقدم خدمات مصمّمة خصيصاً لتلبية احتياجات مختلف شرائح أصحاب المصلحة. كما أنّ وجود محور "الانعاش" بين المحاور الخمسة يُعتبر انعكاساً لهذا الاعتبار. ويجب أن يتّسم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة، كوثيقة حيّة، بالمرونة للتكيف مع الاحتياجات المتغيّرة، وسيكون الرصد وتوفير الأدلة ذو أهمية بالغة لتحقيق هذه الغاية.
عامل الخطر 2. العوائق المؤسسية في وجه اعتماد حوكمة شاملة لقطاع الزراعة والأغذية		
الفئة	الاحتمالية	التأثير على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة
المؤسسية	متوسطة	متوسط
عوامل الخطر		الإجراءات التخفيفية
توجد حواجز مؤسسية في لبنان تعرقل التعاون بين الوزارات وبين المؤسسات ذات الطبيعة المختلفة. وإنّ قطاع الزراعة والأغذية لا يشكّل استثناء، كما أنّ تجزئة المسؤوليات تقضي إلى خطر الوصول إلى طريق مسدود فيما يتعلّق بتحديث القطاع. في حين يُعترف بقطاع الزراعة والأغذية كأولوية، إلا أنّ الافتقار إلى قيادة فاعلة ذات قدرة على ردم الفجوة بين الوزارات والمؤسسات قد يؤدي إلى تلاشي إمكانية التحوّل والمساهمة في التنمية الاقتصادية.		إنّ الاتفاق على استراتيجية متسّقة وشاملة في تحديد أولوياتها، وبمقترح لاعتماد حوكمة شفافة وفعّالة وآلية رصد مناسبة هامة ليس بهدف التغلب على الحواجز المؤسسية فحسب، ولكن أيضاً لجذب موارد إضافية من الشركاء التنمويين. وإنّ رصد التقدّم المادي والمالي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة لن يكون بهدف تقديم الأدلة من أجل تحسين عملية صنع القرار فحسب، بل سيكون أيضاً بمثابة فرصة لإظهار التزام راسخ. وتحقيق هذه الغاية، من الضروري أن تضطلع وزارة الزراعة بدور استباقي في هذا القطاع.

عامل الخطر 3. تخفيض القدرة المالية للحكومة لدعم الاستراتيجية الزراعية		
الفئة	الاحتمالية	التأثير على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة
مؤسسية	متوسطة	متوسط
عوامل الخطر		الإجراءات التخفيفية
تواجه الحكومة تحديات غير مسبقة لجهة الموازنة. فإن الموارد المحدودة للإنفاق على التنمية قد يتم تخفيضها بشكل متزايد، مما يسبب صعوبة إضافية في القدرة على دعم الانتعاش والتحول في هذا القطاع.		اعترفت الحكومة بقطاع الزراعة والأغذية كمحرك هام للانتعاش الاقتصادي. وقد تم إرفاق الاستراتيجية الوطنية للزراعة بآلية لتعبئة الموارد، تشمل الحوار والتوعية بالاستناد إلى الأدلة، ضمن المؤسسات العامة ومع أصحاب المصلحة الخارجيين. كما سيؤدي الرصد دوراً جوهرياً في إظهار النتائج ومجالات العجز المالي. وسيضمن النهج التشاركي والشامل للاستراتيجية الوطنية للزراعة أن يتم أخذ أولويات أصحاب المصلحة في الاعتبار طوال عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة.
عامل الخطر 4. يهدد تغير المناخ (البطيء والسريع) القطاع بشكل أكبر		
الفئة	الاحتمالية	التأثير على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة
تقنية/بيئية	متوسطة	متوسط
عوامل الخطر		الإجراءات التخفيفية
يواجه القطاع الزراعي والغذائي في لبنان تحديات على صعيد بداية التغير المناخي البطيء (زيادة متوسط درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار)، والسريع (الفيضانات والعواصف والأمواج الباردة وموجات الحر ...) التي تؤثر على الإنتاج النباتي والحيواني والموارد الطبيعية. وإن تكلفة هذه الآثار والتدابير الوقائية، فضلاً عن الاستعداد للكوارث، تتسم بأهمية متزايدة. ومن المرجح أن تتعرض الزراعة اللبنانية لتكاليف إنتاج أعلى للحصول على الوقود والأسمدة والري وغير ذلك من الإجراءات المطلوبة للتكيف مع هذه التحديات.		تتسم استدامة استخدام الموارد الطبيعية بأولوية حاسمة في إطار الاستراتيجية الوطنية للزراعة. تعتمد الاستراتيجية الوطنية للزراعة إدمج التكيف مع تغير المناخ في نهجها، ليس في التدخلات المخصصة في المحور 4 فحسب، ولكن أيضاً على صعيد الجهوية (توفير البيانات، والاستشعار عن بعد ...) في المحور 5. قد يكون التمويل المتعلق بالمناخ فرصة لمعالجة وتنفيذ الأنشطة التي تستجيب لعملية التكيف مع التغير المناخي. علاوة على ذلك، إن الابتكارات في إطار التكنولوجيا (المحوران 2 و 3) والأبحاث (المحور 5) تتناول أيضاً آثار تغير المناخ.

9. خطوات المتابعة

1.9 تطوير الخطة التنفيذية

بعد المصادقة على الاستراتيجية، ستعمل وزارة الزراعة على الحفاظ على الزخم حول أولويات الاستراتيجية الوطنية للزراعة. وكما هو موضح في أقسام مختلفة من الاستراتيجية (من الدروس المستفادة إلى الحوكمة)، فإن إرساء أسس حوار مفتوح وشفاف وقائم على الأدلة أمر بالغ الأهمية.

تشمل الإجراءات المحددة للحفاظ على الزخم ما يلي:

1. على المدى القصير، ستقدم وزارة الزراعة الاستراتيجية الوطنية للزراعة للشركاء وأصحاب المصلحة، للتوسع في تقييم أولويات التنفيذ - وكذلك في ضوء إعداد خطة عمل قائمة على النتائج.
2. تحديد خطة للمتابعة والتقييم، وتعيين أدوار الجهات الفاعلة ومسؤولياتها (بما في ذلك الإدارات والمؤسسات الرسمية، الشركاء التنمويين، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني).
3. تطوير خطة عمل. وسيكون من الممكن أثناء تصميم خطة العمل تطوير برامج ذات أولوية تقدم للمانحين (إنّ معايير إعطاء الأولوية ملخصة في الملحق 4).
4. وضع استراتيجية لتعبئة الموارد وإشراك الشركاء التنمويين والمؤسسات المالية والقطاع الخاص وممثلهم.
5. الحفاظ على الزخم وضمان الملاءمة. بغية تأمين القيادة الفعالة للقطاع، ستحافظ وزارة الزراعة على النهج المتبع خلال تطوير الاستراتيجية الوطنية للزراعة، وستواصل مع أصحاب المصلحة حول خطوات المتابعة (خطة العمل وتعبئة الموارد والرصد والتقييم وإعداد التقارير والمناصرة).

الملحقات

الملحق 1. عملية التصميم التشاركية للاستراتيجية الزراعية، وتحديد الأولويات

التحضيرات ضمن وزارة الزراعة: في ايار/مايو 2020، أطلق وزير الزراعة عمل اللجنة التوجيهية التي شكلها برئاسته للإشراف على اعداد الاستراتيجية الزراعية، والتي تتألف من مدير عام الزراعة والمدير العام للتعاونيات ورئيس مجلس إدارة ومدير عام مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والمدراء ورؤساء المصالح في المشروع الأخضر ووزارة الزراعة، ومستشارون، بمشاركة من ممثلية الفاو في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، تم تفويض فريق أساسي (مستشارة ورئيسات مصالح) من اللجنة التوجيهية مسؤولية صياغة الاستراتيجية الزراعية بالتنسيق مع فريق من خبراء الفاو الدوليين والوطنيين. وقد عمل في هذا الإطار الفريق الأساسي بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات والمصالح الفنية التابعة لوزارة الزراعة ليعكس برامجها ومشاريعها ذات الأولوية⁵³.

التحضيرات الاولى. بدأت التحضيرات لإعداد الاستراتيجية الوطنية للزراعة في أيلول/سبتمبر 2019 بهدف تغيير النهج المعتمد ولإحداث نقلة نوعية في القطاع الزراعي والغذائي، وبما يتناسب والاهتمام المتزايد به على المستوى الوطني كمحفز للتغيير الاقتصادي، وبما يتلاءم والحاجة لتحديث استراتيجية وزارة الزراعة 2015 – 2019. وقد نظمت وزارة الزراعة بالاشتراك مع مؤسسات أخرى تلبية لهذا الاهتمام سلسلة من المناقشات المفتوحة والمطلعة بين العديد من أصحاب المصلحة تمهيدا لتطوير استراتيجية شاملة للقطاع.

جرت المناقشات الرئيسية على النحو التالي:

- (i) 24 أيلول/سبتمبر 2019: مؤتمر النهوض بالزراعة في لبنان 2019، الذي نظّمه كلٌّ من وزارة الزراعة والمكتب الاقتصادي في مجلس الوزراء واتحاد النقابات الزراعية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، بالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال في فندق فينيسيا.
- (ii) 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019: ورشة عمل رفيعة المستوى بعنوان "تحويل الزراعة في لبنان: التحديات والفرص" المنعقدة في 4 تشرين الأول/أكتوبر نظمتها وزارة الزراعة برعاية رئيس مجلس الوزراء، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والبنك الدولي. تضمنت ورشة العمل خمس جلسات عمل ساعدت في إدارتها ممثلون من كلٍّ من وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والتجارة والمجلس الوطني للبحوث العلمية، كما تضمنت عروضاً تقديمية من الأوساط الأكاديمية والبحثية والمبدعين من القطاعين العام والخاص وشركات الأغذية الزراعية والمنظمات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تم التخطيط لورشتي عمل تقنيتين وجرى تنظيمهما بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للأمم المتحدة – الإسكوا حول (1) "التكنولوجيا القائمة على السياق لتعزيز كفاءة ومرونة النظم الغذائية والزراعة في لبنان" و(2) "رصد وتحليل الأمن الغذائي على المستوى الوطني"، كما وقدمت ورشتا العمل اللتين عقدتا في شهري آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2019 توصيات على صعيد السياسة الزراعية والأمن الغذائي شكلت مصدر معلومات في اعداد الاستراتيجية الزراعية.

أتاحت ورش العمل التشاركية المنعقدة في خلال صيف وخريف العام 2019 عرض التحديات والفرص، وأسفرت عن إجماع أولي حول الأولويات الرئيسية في عملية تحويل قطاع الزراعة والأغذية. أما المجالات التي شكلت أولويات مبدئية آنذاك فهي:

- (i) زيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعي،
- (ii) تعزيز إدارة الموارد الطبيعية،
- (iii) تحسين كفاءة مؤسسات الدعم في مجال تقديم الخدمات للمزارعين والفاعلين في قطاع الزراعة والأغذية،
- (iv) وتعزيز إشراك المرأة والشباب في تنمية قطاع الزراعة والأغذية.

⁵³ شكل 80 مشروعاً صاغته المؤسسات والمصالح الفنية التابعة لوزارة الزراعة مساهمة أساسية لصياغة المحاور والبرامج الرئيسية في الاستراتيجية الزراعية.

التركيز على الانتعاش والتعافي. أدت الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت لاحقاً في خريف العام 2019 إلى إجراء مراجعة للأولويات، بالاستناد إلى أدلة إضافية على تأثير الأزمة على القطاع، وبيانات مكملّة حول التأثير المضاعف للأزمة المتعلّقة بفيروس كورونا المستجدّ (مراجعة الاستراتيجية الزراعية، القسم 3.3).

وبشكل أكثر دقّة، تمّ تحديد الأولويات من خلال:

- (i) الأدلة المبينة في مراجعة القطاع الزراعي، التي شملت، من بين مواضيع أخرى، الدروس المستفادة من استراتيجية وزارة الزراعة السابقة، والتقارير الأخيرة التي تصف تأثير الأزمة المزدوجة المتعلّقة بالوضع الاقتصادي وبفيروس كورونا المستجدّ على قطاع الزراعة والأغذية.
- (ii) المنطق المفصل والمتفق عليه في وزارة الزراعة بشأن نظرية التغيير، وتحليل الأسباب الجذرية التي ساهمت في تعريف التحديات الرئيسية لقطاع الزراعة والأغذية. وقد غدّت تلك التحديات عملية تطوير نظرية التغيير، التي حدّدت دورها محاور التدخل الخمسة.
- (iii) المشاورات الداخلية لوزارة الزراعة، التي تمّ إجراؤها لتحديد البرامج والأولويات المندرجة ضمن كلّ محور، والأولويات المنبثقة لدعم القطاع في الاستجابة لحالة الطوارئ ذات الصلة بفيروس كورونا المستجدّ.
- (iv) الطلبات الواردة من أصحاب المصلحة والتي أخذت بعين الاعتبار، وأخيراً نتائج الاجتماعات التشاورية التي نظّمتها وزارة الزراعة مع المعنيين من أصحاب المصلحة.

التحقّق من الأولويات.

بعد عملية التشاور الداخلية التحضيرية التي تمّ إجراؤها داخل وزارة الزراعة، دعا وزير الزراعة إلى عقد ثلاثة اجتماعات تشاورية في شهر حزيران/يونيو 2020، لعرض ومناقشة الإطار الاستراتيجي للزراعة. وشملت اللقاءات الثلاثة ما يلي:

- (i) **المؤسّسات العامة.** شاركت في المشاورات الوزارات التنفيذية، بما في ذلك وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الصناعة، ووزارة الطاقة والمياه، ووزارة الأشغال العامة والنقل، ووزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الخارجية إلخ، وكذلك اللّجنة البرلمانية الزراعية، والمؤسّسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال".
- (ii) **الأوساط الأكاديمية والبحثية.** التي تضمّ جامعات ومعاهد بحوث من القطاعين العام والخاص. ومن بين المشاركين الرئيسيين نذكر الجامعة اللبنانية، الجامعة الأمريكية في بيروت، وجامعة القديس يوسف، وجامعة الروح القدس-الكسليك، وجامعة سيدة اللويزة، وجامعة البلمند، والجامعة الإسلامية في لبنان، والمجلس الوطني للبحوث العلمية، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، وشركة "بيريتك"، ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، والمركز اللبناني للبحوث الزراعية (CREAL).
- (iii) **القطاع الخاص والصناعة.** مشاورّة حاسمة تشمل المزارعين والنقابات بما في ذلك الجمعيات والتعاونيات، والعاملين في صناعة الأغذية الزراعية والتجار، والاتحادات النقابية، ونقابة المهندسين، وغرف التجارة والصناعة والزراعة.

الملحق 2. فرص لتطوير سلاسل إنتاج مختارة في القطاع الزراعي والغذائي

[المصدر: مراجعة القطاع الزراعي، الفاو، 2020]

التفاح

حدّدت أربع فرص رئيسية لإنشاء سلسلة إنتاج أكثر تنافسية للتفاح اللبناني (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 2014). أولاً، الاستفادة من الطلبات المحلية والإقليمية من خلال زيادة إنتاج تفاح ذات جودة ومن أصناف مناسبة، وأن هذه الزيادة يجب أن تستند على التحسينات في الإنتاج ومعاملات ما بعد الحصاد. ثانياً، الاستفادة من النمو الحاصل في الأسواق الإقليمية وتسهيل التواصل والترابط مع مستوردي الأغذية الإقليميين (سواء عبر جولات دراسية والمشاركة في المعارض التجارية وزيارات للمستوردين)، وكذلك دعم المصدّرين اللبنانيين لتطوير القدرة على دراسة الأسواق وتحليل الاحتياجات للاستفادة القصوى من فرص التصدير. ثالثاً، تعزيز الاستثمارات في بساتين جديدة لخفض تكاليف الإنتاج من خلال تحسين إنتاجية أشجار التفاح واتباع الممارسات الجيدة لوقاية النبات لزيادة هامش الربح على مستوى المزارع. أخيراً، دعم وتطوير وتحسين عمليات التصنيع لتنويع قنوات البيع للمزارعين والمصنّعين (على سبيل المثال: تقديم الحوافز لعمليات الفرز والتصنيف للتفاح المنخفض الثمن)، وبالتالي تخفيف الخطر على المنتجين من أن يكون لديهم تفاح متدني الجودة لا يستطيعون بيعه والخطر على المصنّعين بعدم ضمان مورد ثابت من التفاح المنخفض الثمن للتصنيع.

الكرز

هناك فرصتان كبيرتان لتطوير سلسلة إنتاج كرز أكثر تنافسية (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 2014). الفرصة الأولى تكمن في إمكانية زيادة حصة السوق في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، حيث يتمتع إنتاج الكرز بإمكانية كبيرة لزيادة التصدير إلى الأسواق الإقليمية غير التقليدية، مع اعتقاد المصدّرين بأن الأسعار اللبنانية تنافسية في أوروبا وروسيا؛ كذلك الفرصة الثانية المحتملة للاستفادة من حصة السوق السورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي) ومن حصة السوق الإيرانية في الإمارات العربية المتحدة في المدينتين القصير والمتوسط. أخيراً، محلياً، ثمة فرصة لتطوير التصنيع الغذائي للكرز لتلبية الطلب المتزايد. ومن جهة أخرى، إن تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة والتكنولوجيا الحديثة سيرفع من إنتاجية الكرز وجودته، وسوف يؤثر في إطالة موسم الحصاد. كما ان التنظيم الافضل لسلسلة انتاج الكرز سيوفر للمزارعين فرصة لبيع كميات أكبر وبأسعار أعلى ولمدة أطول.

الحمضيات

تشمل فرص تطوير سلسلة إنتاج الحمضيات اللبنانية وتحسينها تطبيق مهارات جمع المعلومات حول أسواق التصدير الرئيسية (فيما يتعلق بالموسمية والتسعير) ورفع كفاءة ممارسات الإنتاج، والاستثمار في تحسين ممارسات ما بعد الحصاد وتنظيم منتجي الحمضيات وإجراء تحسينات رئيسية في التدابير الناضجة ودعم الأسواق النائية الموسعة لأنواع منتجات الحمضيات المنخفضة الجودة، مثال صناعة العصير (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 2014).

العنب

توجد فرص كبيرة لتطوير سلسلة إنتاج العنب، وتشمل تطوير الربط مع الأسواق وتحسين الممارسات الفنية التي من شأنها زيادة صادرات العنب لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي العالية القيمة (مادوك، 2019؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 2014). وهناك فرص تصدير جديدة للعنب العالي الجودة الى دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي. الفرصة الأولى تكمن في زيادة صادرات عنب المائدة إلى أوروبا ضمن المعايير المطلوبة وتوثيق الممارسات الزراعية الجيدة وترسبات المبيدات ضمن المواصفات المُحدّدة من الدول الأوروبية. أما الثانية، فهي توسيع مبيعات العنب العالي الجودة إلى دول الخليج العربي (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 2014).

في إطار تحسين سلسلة إنتاج العنب، من المفيد تعزيز مشاركة صغار ومتوسطي المزارعين في أسواق التصدير من خلال دعم سلسلة الإنتاج عامودياً عبر تقديم التمويل والدعم الفني للمزارعين لتطبيق طرق إنتاج جديدة. كما يستطيع صغار ومتوسطو المزارعون أن يزيّدوا مشاركتهم في أسواق التصدير بتوجيه من مزارع أو مُصدّر كبير وباستخدام طرق حديثة لعمليات ما قبل وما بعد الحصاد، كذلك عبر الانتظام ضمن تعاونيات متخصصة.

زيت الزيتون

توجد فرصتان كبيرتان لتطوير سلسلة إنتاج زيت الزيتون في لبنان. الفرصة الأولى تتمثل بتصدير زيت الزيتون البكر الممتاز العالي الجودة إلى أسواق متخصصة والاستفادة بالحد الأقصى من ممارسات الإنتاج المحسنة والمعاصر الحديثة. يؤدي استثمار القطاع الخاص في العصر والتخزين إلى زيادة نسبة زيت الزيتون البكر الممتاز العالي الجودة (الذي لديه سوق تصدير مُحتمَل)، كما ثمة فرصة للاستفادة من استثمارات المانحين في التصنيع والتخزين في القطاع التعاوني التي قد تكون غير مستفاد منها بالشكل اللازم. أما الفرصة الثانية، فتتمثل بزيادة مداخيل المزارعين الصغار والمتوسطين من خلال تحسين المبيعات المباشرة لزيت الزيتون للاستهلاك الأسري.

البطاطا

تكمّن فرصة تطوير سلسلة إنتاج البطاطا في الاستثمار في مرافق وعمليات ما بعد الحصاد وأنظمة الجودة للإتاحة للمزارعين بيع المنتج في الأسواق في الوقت الذي تكون أسعاره مناسبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المرافق التي تتضمن تجهيزات للتنظيف والتوضيب المناسبين ستتيح فرصاً في أسواق التصدير وتزيد من احتمال تحسّن الأسعار. ثمة كذلك فرصة أخرى لتطوير البطاطا عبر تحسين فرص الوصول إلى التمويل لتسهيل الحصول على مدخلات ذات جودة أعلى. قد يساعد ذلك في رفع الإنتاجية بالنسبة للمزارعين كما سيتيح لهم الاستثمار في أنظمة ريّ حديثة. وكذلك سيتيح للمصنّعين فرص للمنافسة بمنتجات ذي قيمة مضافة أعلى. وتبرز أهمية تشجيع العمل التعاوني وبناء قدرات جمعيات المنتجين لتطوير سلسلة إنتاج أكثر استدامة (فارول وكونيشي، 2017)⁵⁴.

⁵⁴ فارول ت. وكونيشي ي. (2017)، "وظائف في شمال لبنان: تقييم سلسلة إنتاج البطاطا". البنك الدولي، واشنطن العاصمة، مُستخرج من وثيقة: <http://documents.worldbank.org/curated/en/425381511946041218/pdf/28-11-2017-9-53-30-LBNVCPotatofinalSK.pdf>

الملحق 3. ملخص المؤسسات التي تعنى بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة في لبنان

قائمة تجمع المؤسسات التي لديها صلاحيات ذات الصلة بتنفيذ الاستراتيجية الزراعية:

- **وزارة الاقتصاد والتجارة** المسؤولة عن تأمين الدعم المباشر على الطحين وزراعة القمح (وسابقاً الشمندر السكري)، والاتفاقيات التجارية، والعلامات الجغرافية للمنتجات الزراعية والغذائية، ورصد الاهراءات والمطاحن، وضبط أسعار التجزئة للمنتجات المحددة (على سبيل المثال الخبز) وحماية المستهلك. بالإضافة إلى ذلك، تمثل وزارة الاقتصاد والتجارة سلطة الوصاية على غرف التجارة والصناعة والزراعة الأربعة المنشأة في لبنان؛
- **وزارة الصناعة**، من خلال توليها شؤون القطاع الصناعي، بما فيه الصناعات الغذائية، والإسهام في تنميته وتنشيطه والسهر على تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالشؤون الصناعية على مختلف أنواعها. كما إنّ مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR) هي مؤسسة عامة تحت وصاية وزير الصناعة مسؤولة عن إصدار المواصفات القياسية للمدخلات والمخرجات الزراعية بالإضافة إلى الأغذية والأعلاف؛
- **وزارة المالية** المسؤولة عن الموازنة العامة (على سبيل المثال مخصصات الوزارات والمؤسسات العامة ذات الصلة بالقطاع الزراعي والغذائي)، وكافة المسائل المتعلقة بالأراضي بما فيها الأراضي الخاصة (على سبيل المثال الأراضي المملوكة والحيازات والميراث) والأراضي العامة (على سبيل المثال السماح بالاستخدام). كما توجد مؤسستان عامتان ذات صلة تابعتان لوزارة المالية: إدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية – الريجي وتعنى بدعم زراعة التبغ والتبناك في لبنان وصناعته وتوزيعه وبيعه، وإدارة الجمارك اللبنانية (LCA) المسؤولة عن التعريفات الجمركية والضرائب عند الاستيراد والتصدير؛
- **وزارة الداخلية والبلديات**، المسؤولة عن تخطيط الأراضي (على المستوى المناطقي والبلدي والريفي) وإدارة الأراضي المجتمعية وتشرف على الجمعيات غير الحكومية ومنها جمعيات المزارعين (وليس التعاونيات، التي تخضع لوصاية وزارة الزراعة)، وهي مسؤولة عن إدارة النفايات وتراقب أسواق الجملة والمسالخ؛
- **وزارة الأشغال العامة والنقل** المسؤولة عن كافة المسائل المتعلقة بالنقل (على سبيل المثال الترخيص وتسجيل الآليات ومراكب صيادي الأسماك والموانئ والشحن والتراخيص والمطار، إلخ). بالإضافة إلى المساهمة في لجان منح التراخيص لإقامة الأسواق والصناعات والمسالخ وغيرها من المنشآت المتعلقة بالزراعة؛
- **وزارة الطاقة والمياه** التي من صلاحياتها تنظيم إدارة قطاع الطاقة والمياه في لبنان، بما في ذلك المياه المخصصة للري. أما المصلحة الوطنية لنهر الليطاني (LRA)، فهي مؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن رصد الموارد المائية وإدارة حوض نهر الليطاني، بما فيها الري؛
- **وزارة البيئة** المسؤولة عن ضمان حماية البيئة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، كما تعمل بصفة ضابطة اتصال (جهة تنسيق) للتغير المناخي؛
- **وزارة العمل** التي تشرف على سير سوق العمل وهي مسؤولة عن الاتحادات العمالية الزراعية؛
- **وزارة الشؤون الاجتماعية** المسؤولة عن تدخلات الحماية الاجتماعية للفقراء اللبنانيين، لا سيما من خلال الدعم المباشر للأسر المعيشية والبرامج الأخرى ذات الصلة؛
- **وزارة الصحة العامة** المسؤولة عن ضمان الصحة العامة وهي تؤدي دوراً رئيسياً في القطاع الزراعي والغذائي لجهة إدارة النظام التغذوي الوطني وتقييم المخاطر الغذائية؛
- **وزارة التربية والتعليم العالي** المسؤولة عن اعتماد شهادات الدبلوم التي تمنحها المدارس الفنية الزراعية، والتعاون مع وزارة الزراعة في تطوير المناهج المهنية. كما إنّ بعض البرامج الجامعية هي ذات صلة مباشرة بقطاع الزراعة والأغذية؛
- **وزارة الخارجية والمغتربين**، المسؤولة بشكل رئيسي عن دعم الترويج للصادرات اللبنانية وللإنتاج اللبناني في الخارج من خلال القنوات الدبلوماسية/المستشارين الاقتصاديين، بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة الدولية (بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة).

الملحق 4. المعايير التوجيهية لتحديد التدخلات ذات الأولوية

في ضوء إعداد خطة عمل بهدف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة للأعوام 2020-2025، يُعتبر تحديد التدخلات ذات الأولوية أمراً حاسماً لجهة ضمان فعالية البرامج المقترحة لا سيما في ظل محدودية الموارد. فيما يلي المعايير الرئيسية التي توجّه اختيار التدخلات المجدية والأكثر تأثيراً:

- **الجدوى:** ما هي التدخلات ذات الجدوى والتي يمكن تنفيذها خلال الإطار الزمني المتمثل بخمس سنوات (اخذين بالاعتبار الموارد البشرية الحالية والمعوقات المالية).
- **الأثر:** ما هي التدخلات التي قد تحقق الأثر الأعلى عبر توظيف طاقات وقدرات القطاع الزراعي والغذائي والبناء على المزايا النسبية والمناطقية لهذا القطاع.
- **الشمولية:** أن تكون التدخلات تؤمن الشمولية الاجتماعية عبر التركيز على المجموعات المستهدفة (وضمنهم النساء والشباب والمزارعين الأكثر ضعفاً).
- **الفعالية:** التركيز على معالجة نقاط الضعف ضمن قنوات الإنتاج وما بعد الحصاد على المستويين:

(أ) **مستوى المزرعة:** عبر إزالة العوامل المعوقة على مستوى الإنتاج لا سيما:

- تحقيق سهولة الوصول إلى المدخلات الزراعية وبالأسعار المناسبة
- توفير رأس المال التشغيلي
- توفر المياه والطاقة (الروابط)

(ب) **مستوى سلاسل الإنتاج:** الاستعاضة عن الاستيراد و/أو تشجيع التصدير، والربط ما بين الإنتاج وعمليات ما بعد الحصاد لجهة:

- معلومات عن الأسواق/ الشفافية
- أسواق الجملة والمرافق والبنى التحتية لمرحلة ما بعد الحصاد

الملحق 5. إطار نتائج الاستراتيجية الزراعية

مستوى النتيجة	النتائج المتوقعة	المؤشرات	مؤشر الوضع الحالي في العام 2020 (وتحديد السنة)	المؤشر المنوي الوصول اليه لعام 2025	الجهة المعنية	التردد	مصدر التحقق
الهدف العام	تحويل نظم الزراعة والأغذية اللبنانية وجعلها أكثر صموداً وشمولية وتنافسية واستدامة						
	1.I	نسبة مساهمة قطاع الزراعة والأغذية الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي (بحسب الزراعة والأغذية الزراعية)	7	10	إدارة الإحصاء المركزي	سنوياً	الحسابات الوطنية
	2.I	نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة والأغذية (بحسب الجنس)	6	8	إدارة الإحصاء المركزي	سنوياً	مسح الأسر/ اليد العاملة
	3.I	العمالة في القطاع الزراعي والغذائي (بحسب الجنس، العمر)	25 % (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) 5255 (جمعية الصناعيين اللبنانيين لعام 2015)	يحدد لاحقاً	إدارة الإحصاء المركزي	يحدد لاحقاً	مسح الأسر/ اليد العاملة
	4.I	زيادة قيمة الانتاج الزراعي (مليار دولار)	1.3	1.56	وزارة الزراعة	سنوياً	الإحصاءات السنوية/ التقارير
	5.I	نسبة الأراضي الزراعية المزروعة من المساحة الاجمالية الزراعية	70	75	وزارة الزراعة	سنوياً	الإحصاءات السنوية/ التقارير
	6.I	انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية) (المتوسط بمعدل 3 سنوات) (بحسب نوع الاناث والذكور) (اهداف التنمية المستدامة 1-2)	11% (2016-2018)	يحدد لاحقاً		كل 3 سنوات	إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
المحور 1	1- إنعاش وتحسين سبل عيش المزارعين والمنتجين وزيادة القدرة الانتاجية الهدف: بحلول العام 2025، يتم تأمين واستدامة سبل العيش والقدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي والغذائي وللجهات المعنية في سلاسل الانتاج (بما في ذلك المزارعين ومربي الماشية والصيادين والمنتجين الصغار والمتوسطي الحجم ...) إلى المستويات التي كانت عليه في العام 201						
	1.1 O	متوسط دخل المزارعين والمنتجين (ألف دولار / للهكتار / في السنة)	-	3000	وزارة الزراعة/ إدارة الإحصاء المركزي	سنوياً	الإحصاءات السنوية/ مسح الأسر/ اليد العاملة
	2.1 O	دعم مباشر لإنعاش سبل العيش في قطاع الزراعة والأغذية (مليون دولار)	-	90	وزارة الزراعة/ وزارة المالية	سنوياً	قانون الموازنة/ النصوص التشريعية/ تقارير الجهات المانحة
1.1	1-1 ضمان وتسهيل حصول المزارعين والمنتجين على المدخلات والادوات للحفاظ على القدرة الإنتاجية الزراعية						
	1.1.1	عدد برامج دعم المدخلات الزراعية المنفذة (بحسب القطاعات)	1	2	وزارة الزراعة/ وزارة الاقتصاد والتجارة / مصرف لبنان	سنوياً	التقارير المرحلية / القرارات ذات الصلة
	2.1.1	عدد المزارعين/المنتجين/مجموعات المزارعين/التعاونيات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الأغذية والزراعة المستفيدة من المساعدات النقدية والعينية (المواد والمعدات..) (بحسب القطاعات والتوزيع الجغرافي)	-	50,000	وزارة الزراعة/ وزارة الشؤون الاجتماعية / وزارة الداخلية والبلديات	سنوياً	التقارير المرحلية/ القرارات ذات الصلة/ تقارير الجهات المانحة

مستوى النتيجة	النتائج المتوقعة	المؤشرات	مؤشر الوضع الحالي في العام 2020 (وتحديد السنة)	المؤشر المتوي الوصول اليه لعام 2025	الجهة المعنية	التردد	مصدر التحقق
	3.1.1	عدد المزارعين المستفيدين من البنية التحتية الزراعية و/أو الممتلكات العامة المعاد تأهيلها، بحسب نوع الجنس (الإناث والذكور)	2500		المشروع الأخضر	سنويًا	التقارير السنوية للمشروع الأخضر / قطاع الأمن الغذائي
2.1	2-1	تسهيل حصول المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الانتاج الغذائي والزراعي على قروض زراعية مدعومة					
	1.2.1	مخصصات الموازنة العامة للقروض الزراعية المدعومة (مليون دولار)	-	80	وزارة الزراعة/ وزارة المالية	سنويًا	النصوص التشريعية
	2.2.1	عدد المزارعين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة والاغذية المستفيدين من القروض الزراعية المدعومة	-	10,000	وزارة الزراعة	سنويًا	التقارير المرحلية
3.1	3.1	تقليل مخاطر تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي					
	1.3.1	يحدد لاحقًا (وفقًا لتفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي)					
المحور 2	2-	زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الانتاجية الزراعية					
	الهدف:	بحلول العام 2025، تتحوّل الزراعة في لبنان الى قطاع أكثر انتاجية وربحية وتساهم بتخفيض فاتورة استيراد الأغذية					
	1.2 O	انخفاض قيمة استيراد المنتجات الزراعية والغذائية الرئيسية (مليار دولار)	1.34	0.94	إدارة الجمارك	سنويًا	الإحصاءات التجارية
	2.2 O	مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (المنتجات النباتية، الثروة الحيوانية ومنتجات الثروة الحيوانية، والثروة السمكية والغابات)	2.661 مليار ليرة لبنانية (2019)		إدارة الإحصاء المركزي	سنويًا	الحسابات الوطنية لإدارة الإحصاء المركزي
	3.2 O	عدد الصناعات الزراعية والغذائية بحسب حجم الأعمال (دولار أميركي)	عدد الصناعات الزراعية والغذائية (2016) 0 إلى 1 مليون: 53 % 1-5 مليون: 30 % 5 - 20 مليون: 12 % فوق 20 مليون: 5 %	يحدد لاحقًا	وزارة الصناعة/ جمعية الصناعاات الغذائية/ نقابة اصحاب الصناعاات الغذائية	سنويًا	تقارير وزارة الزراعة / وزارة الصناعة/ جمعية الصناعااتيين الزراعيين اللبنانيين
	4.2 O	صادرات الأغذية المرتجعة بسبب سلامة وجودة الأغذية		يحدد لاحقًا	ادارة الجمارك/ الثروة الزراعية والحيوانية	سنويًا	تقارير وزارة الزراعة
1.2	1-2	تطوير الإنتاج الزراعي من خلال زيادة المساحات المزروعة وزيادة حجم الثروة الحيوانية والاستزراع السمكي وتحسين الانتاجية					
	1.1.2	حجم الإنتاج الزراعي، بحسب المنتجات الرئيسية: الحبوب والبقوليات والفواكه والخضار وزيت الزيتون والحليب ومنتجات الألبان واللحوم الحمراء والدواجن ومنتجات مصائد الأسماك والاعلاف (1 000 طن)	2800 (المنتجات النباتية)	2900 (المنتجات النباتية)	وزارة الزراعة	سنويًا	الإحصاءات/ التقارير السنوية
	2.1.2	مساحة الاراضي المستصلحة (1000 هكتار)	-	10	المشروع الأخضر / وزارة الزراعة	سنويًا	التقارير المرحلية
	3.1.2	نسبة زيادة الإنتاجية الزراعية للمنتجات الرئيسية (القمح والبقوليات..)	-	20	وزارة الزراعة	سنويًا	الإحصاءات/ التقارير السنوية
	4.1.2	زيادة حجم قطيع الابقار الحلوب (عدد قطيع الابقار الحلوب، عدد المجترات الصغيرة)	50,000 (قطيع الابقار الحلوب)	100,000 (الابقار الحلوب)	وزارة الزراعة	سنويًا	الإحصاءات السنوية/ تقارير مديرية الثروة الحيوانية

مستوى النتيجة	النتائج المتوقعة	المؤشرات	مؤشر الوضع الحالي في العام 2020 (وتحديد السنة)	المؤشر المتوي الوصول اليه لعام 2025	الجهة المعنية	التردد	مصدر التحقق
2.2	2-2 دعم اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة والإدارة الجيدة لمزارع الانتاج الحيواني	1.2.2 انخفاض الكميات المستخدمة من الأسمدة	69249(طن)	60000 (طن)	وزارة الزراعة/ مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	سنوياً	التقارير المرحلية لمديرية الثروة الزراعية ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية
	2.2.2 نسبة انخفاض استخدام المبيدات الزراعية	-	20	-	وزارة الزراعة/ مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	سنوياً	التقارير المرحلية لمديرية الثروة الزراعية ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية
	3.2.2 عدد المزارعين المستفيدين من التدريب على الممارسات الزراعية الجيدة والإدارة الجيدة للمزارع	-	50,000	-	وزارة الزراعة / مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية/ مصلحة الليطاني	سنوياً	التقارير المرحلية لمديرية الثروة الزراعية والحيوانية ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ومصلحة الليطاني
	4.2.2 نسبة انخفاض استخدام الادوية البيطرية	-	20	-	وزارة الزراعة/ مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	سنوياً	التقارير المرحلية لمديرية الثروة الحيوانية ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية
3.2	3-2 تشجيع ودعم الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا	1.3.2 عدد المزارعين المستفيدين من القروض المدعومة للمشاريع الزراعية المبتكرة بحسب الجنس والفئة العمرية	-	100	مصرف لبنان/ كفالات	سنوياً	التقارير السنوية
	2.3.2 إنشاء منصات لتبادل المعلومات (المزارعين والمنتجين ومراكز البحوث...)	-	2	-	وزارة الزراعة/ مصلحة الأبحاث العلمية	سنوياً	التقارير السنوية
4.2	4-2 تحسين جودة وسلامة المنتجات الزراعية والغذائية	1.4.2 إنشاء نظام تتبع للمنتجات الزراعية	-	1	وزارة الزراعة/ وزارة الاقتصاد والتجارة / "إيدال"	سنوياً	التقارير السنوية
	2.4.2 تطوير واعتماد برنامج للرقابة على الغذاء قائم على المخاطر	-	3	-	وزارة الزراعة/ مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	سنوياً	التقارير السنوية
	3.4.2 زيادة عدد التحاليل المتعلقة بسلامة الغذاء التي تجرى سنوياً	-	يحدد لاحقاً	-	مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية / مركز البحوث الصناعية	سنوياً	تقارير مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية / مركز البحوث الصناعية
المحور 3	3- تعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية	الهدف: بحلول العام 2025، تزداد قيمة المنتجات الزراعية والغذائية في الاسواق المحلية ونسبة العائدات من الصادرات الزراعية والغذائية	0.66(2019)	0.70	ادارة الجمارك	سنوياً	الإحصاءات التجارية
	1.3 O زيادة العائدات من الصادرات الزراعية والغذائية الرئيسية (مليار دولار)	العجز السنوي في الميزان التجاري بين الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية والغذائية	2.45 مليار دولار (2019)	-	ادارة الجمارك	سنوياً	تقارير ادارة الجمارك

مستوى النتيجة	النتائج المتوقعة	المؤشرات	مؤشر الوضع الحالي في العام 2020 (وتحديد السنة)	المؤشر المتوي الوصول اليه لعام 2025	الجهة المعنية	التردد	مصدر التحقق
	3.3 O	قيمة الصادرات الزراعية (النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها \ 16-24، 15، 6-12، 5-1 HS): HS 1-5: الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية؛ HS 6-12: المنتجات النباتية؛ HS 15: الدهون الحيوانية أو النباتية والزيوت والدهون الصالحة للأكل؛ الشمع الحيواني أو النباتي؛ HS 16-24: المواد الغذائية المحضّرة؛ المشروبات والخل الخ	662,006 ألف دولار (2019) 534,577 طن صافي (2019)	يحدد لاحقاً	ادارة الجمارك	سنوياً	تقارير ادارة الجمارك
1.3	1-3 تطوير البنى التحتية لسلاسل الإنتاج لمعاملات ما بعد الحصاد ولأسواق الجملة والأسواق المحلية	عدد الأسواق المحلية الجديدة للمزارعين التي تم دعم انشائها	-	4	وزارة الزراعة/ وزارة الداخلية والبلديات/ المؤسسة العامة للأسواق الشعبية وحماية المستهلك	سنوياً	التقارير السنوية
	2.1.3	عدد الأنظمة الداعمة للأعمال/المجموعات التي تم إنشاؤها	-	4	وزارة الزراعة	سنوياً	التقارير السنوية
2.3	2-3 تشجيع الاستثمارات الخاصة على مستوى سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية	نسبة زيادة قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة التي أقرتها المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" في قطاع الأغذية والزراعة بحسب القطاع	(2018) المشاريع الزراعية: 12% مشاريع الصناعات الزراعية: 10%	25	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال"	سنوياً	التقارير السنوية
	2.2.3	قيمة محفظة القروض في قطاع الزراعة والاغذية (مليون دولار)	-	100	مصرف لبنان / كفالات	سنوياً	التقارير السنوية
	3.2.3	عدد صغار المزارعين والشباب والنساء المستفيدين من القروض الميسرة	كفالات العدد: 248 المبلغ: 25038913 دولار	يحدد لاحقاً	كفالات	سنوياً	تقارير كفالات
3.3	3-3 توفير الظروف المواتية لتعزيز الصناعات الزراعية والغذائية والتحفيز على استخدام المواد الاولية المحلية فيها	نسبة انخفاض استيراد المواد الاولية لصناعات الأغذية والزراعة الرئيسية	-	10	ادارة الجمارك	سنوياً	التقارير السنوية
	2.3.3	نسبة ارتفاع العقود المبرمة بين المزارعين/ الصناعيين بشأن المواد الاولية المحلية	-	مرة كل سنتين	غرفة التجارة والصناعة والزراعة/ وزارة الزراعة/ وزارة الصناعة	تقارير/ وزارة الزراعة ووزارة الصناعة	
	3.3.3	عدد المبادرات الهادفة إلى تعزيز استهلاك الأغذية الصحية	-	1	وزارة الزراعة/ وزارة الصحة	سنوياً	التقارير السنوية

مستوى النتيجة	النتائج المتوقعة	المؤشرات	مؤشر الوضع الحالي في العام 2020 (وتحديد السنة)	المؤشر المتوي الوصول اليه لعام 2025	الجهة المعنية	التردد	مصدر التحقق
	4.3.3	عدد المعارض المنظمة للترويج للإنتاج المحلي	-	20	وزارة الزراعة/ المديرية العامة للتعاونيات	سنويًا	التقارير السنوية
4.3	4-3 دعم زيادة الصادرات الزراعية والولوج إلى أسواق جديدة	عدد الأسواق الجديدة لصادرات المنتجات الزراعية	-	5	ادارة الجمارك	سنويًا	تقارير سنوية
	1.4.3	إنشاء نظام معلومات عن الصادرات	-	1	وزارة الزراعة	سنويًا	التقارير السنوية
	2.4.3	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة ضمن مجموعة الأغذية والزراعة	مجموعة الابتكار الزراعي الغذائي في لبنان QOOT (2020): 5526		مصلحة الصناعات الزراعية، وزارة الصناعة / الغرف التجارية والصناعة والزراعة		مصلحة الصناعات الزراعية وزارة الصناعة/ غرف التجارة والصناعة والزراعة
5.3	5-3 تحفيز وتنظيم العمل التعاوني وتجمعات المزارعين على مستوى سلاسل الإنتاج (يستهدف صغار المنتجين)	زيادة عدد التعاونيات الزراعية الفاعلة	654 الزراعية؛ 150 تصنيع الأغذية؛ 89 انتاج زراعي؛ 62 تربية النحل؛ 50 صيد أسماك (2019)		المديرية العامة للتعاونيات		تقارير وزارة الزراعة/ المديرية العامة للتعاونيات
	1.5.3	نسبة زيادة المخصصات الحكومية لدعم التعاونيات الزراعية	-	50	المديرية العامة للتعاونيات	سنويًا	وزارة الزراعة/ المديرية العامة للتعاونيات
	2.5.3	عدد التعاونيات المتخصصة المنشأة حديثًا في سلاسل الانتاج/التسويق	-	100	المديرية العامة للتعاونيات		وزارة الزراعة/ المديرية العامة للتعاونيات
	3.5.3	نسبة المزارعين المنضمين إلى التعاونيات وتجمعات المزارعين (بحسب الجنس)	5% (في العام 2010)	10	المديرية العامة للتعاونيات	سنويًا	وزارة الزراعة/ المديرية العامة للتعاونيات
المحور 4	4- تحسين التكيف مع التغير المناخي والإدارة المستدامة لنظم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية	الهدف: بحلول العام 2025، يتعزز التكيف مع التغير المناخي وتحسن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ويزداد استخدام الممارسات والتقنيات المنخفضة الكربون					
	1.4 O	نسبة المساحة الزراعية المستدامة من المساحة المزروعة	-	20	وزارة الزراعة	سنويًا	الاحصاءات السنوية / التقارير
	2.4 O	نسبة الغابات والاراضي المشجرة الأخرى من اجمالي مساحة لبنان	23% في العام 2019	25	وزارة الزراعة	سنويًا	وزارة الزراعة/ التقارير السنوية
	3.4 O	نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة من الزراعة (بحسب القطاعات: المنتجات النباتية والماشية والاحراج..)	3 % (في العام 2015)	3	وزارة البيئة	مرة كل سنتين	التقرير الوطني
	4.4 O	اجمالي مساحة الغابات (بالهكتار)	13 % في العام 2005	يحدد لاحقا	وزارة الزراعة/ المجلس الوطني للبحوث العلمية	سنويًا	تقارير وزارة الزراعة/ المجلس الوطني للبحوث العلمية

⁵⁵ خط الأساس لتحديد ما إذا كان متعلقًا بالشركات الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة

مستوى النتيجة	النتائج المتوقعة	المؤشرات	مؤشر الوضع الحالي في العام 2020 (وتحديد السنة)	المؤشر المتوي الوصول اليه لعام 2025	الجهة المعنية	التردد	مصدر التحقق
5.4 O	6.4 O	اجمالي الأراضي المشجرة الأخرى (بالحكتار)	12 % في العام 2005	يحدد لاحقاً	وزارة الزراعة/ المجلس الوطني للبحوث العلمية	سنوياً	تقارير وزارة الزراعة/ المجلس الوطني للبحوث العلمية
1.4	1.1.4	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للمنتجات الزراعية (بحسب القطاعات الزراعية): المنتجات النباتية والثروة الحيوانية والغابات والصناعات (الزراعية ...)	عدد المزارعين المستفيدين من أنشطة المشروع الأخضر (بحسب نوع الخدمة)	يحدد لاحقاً	وزارة البيئة	سنوياً	التقارير الوطنية حول التغير المناخي
2.4	2.1.4	نسبة زيادة المشغلين المعتمدين في قطاع الزراعة العضوية	152 مشغل (2019) (منتج، مصنع، تاجر، تعاونية، ...)	30%	مديرية الثروة الزراعية	سنوياً	تقارير وزارة الزراعة
2.4	1.2.4	2-4 تعزيز استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام (التربة والمراعي والغابات والثروة السمكية)	مساحة المراعي ذات الإدارة المحسنة	يحدد لاحقاً	وزارة الزراعة/ وزارة البيئة	سنوياً	التقارير السنوية لمديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية ووزارة البيئة
3.4	2.2.4	الحصول على التمويل والتأمين المتعلقين بالمناخ (مليون دولار)	40	يحدد لاحقاً	وزارة البيئة/ وحدة المناخ/ تقارير وحدة إدارة مخاطر الكوارث لدى مكتب رئيس مجلس الوزراء	سنوياً	التقارير الوطنية بشأن التغير المناخي / تقارير وحدة إدارة مخاطر الكوارث
3.4	3.2.4	الخطط المعدة لإدارة مخاطر الكوارث الناتجة عن تغير المناخ	3.2.4	يحدد لاحقاً	وزارة البيئة / وحدة المناخ	سنوياً	التقارير الوطنية بشأن التغير المناخي
3.4	1.3.4	3-4 تعزيز كفاءة استخدام مياه الري وزيادة كميات الموارد المائية المتاحة للري	حجم المياه المجمعة للري (آلف متر مكعب)	800	المشروع الأخضر/ المصلحة الوطنية لنهر الليطاني/ وزارة المياه	سنوياً	تقارير سنوية

مستوى النتيجة	النتائج المتوقعة	المؤشرات	مؤشر الوضع الحالي في العام 2020 (وتحديد السنة)	المؤشر المتوي الوصول اليه لعام 2025	الجهة المعنية	التردد	مصدر التحقق
	2.3.4	نسبة زيادة المساحات التي تعتمد نظام ري حديث من اجمالي المساحات المروية	40	60	وزارة الزراعة/ المشروع الأخضر/ المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	سنوياً	تقارير سنوية
	3.3.4	نسبة انخفاض نشوب حرائق في الغابات	30% سنوياً		وزارة الزراعة/ وحدة إدارة مخاطر الكوارث / المجلس الوطني للبحوث العلمية / جامعة البلمند	سنوياً	تقارير وزارة الزراعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية وجامعة البلمند
	4.3.4	مؤشر جودة المياه السطحية	يحدد لاحقاً		وزارة الطاقة والمياه	سنوياً	تقارير وزارة الطاقة والمياه
	5.3.4	زيادة المخزون السمكي على فترة 10 سنوات	يحدد لاحقاً		وزارة الزراعة/ المجلس الوطني للبحوث العلمية	سنوياً	تقارير وزارة الزراعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية
	6.3.4	مؤشر نوعية المياه الجوفية	يحدد لاحقاً		وزارة الطاقة والمياه	سنوياً	تقارير وزارة الطاقة والمياه
4.4	4-4	تشجيع ودعم استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي					
	1.4.4	الإطار التنظيمي لإنتاج/استخدام السماد العضوي	-	1	وزارة الزراعة/ وزارة البيئة	سنوياً	التقارير السنوية
	2.4.4	حصة الإنتاج من موارد الطاقة المتجددة	الطاقة المائية: 134 ميغاوات		وزارة البيئة/ وزارة الطاقة والمياه /	سنوياً	التقارير الوطنية بشأن تغير المناخ
المحور 5	5: تعزيز الاطار التنظيمي والمؤسساتي الهدف: بحلول العام 2025، تصبح وزارة الزراعة اللبنانية والمؤسسات التابعة لها قدرة وفعالية اكبر لمواكبة تطور القطاع الزراعي والغذائي وتحوله						
	1.5 O	زيادة الإنفاق الحكومي في الزراعة بما في ذلك البحث والتطوير (مليون دولار)	-	100	وزارة الزراعة/ وزارة المالية	سنوياً	قانون الموازنة العامة/ التقارير السنوية
	2.5 O	إقرار الاستراتيجية الوطنية للزراعة وخطة عملها			وزارة الزراعة/ رئاسة مجلس الوزراء		
	3.5 O	زيادة نسبة الاستثمارات (الأجنبية والمحلية) في قطاع الزراعة والأغذية	-	30	"إيدال"	سنوياً	التقارير السنوية
1.5	1-5	تعزيز فعالية خدمات وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها وتنمية قدرات الموظفين					
	1.1.5	وضع نظام جديد للإرشاد (أدوات وتقنيات جديدة للإرشاد، ارشاد إلكتروني، وخدمات ارشادية رقمية)	-	1	وزارة الزراعة/ مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	سنوياً	التقارير السنوية لمديرية الدراسات والتنسيق ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية
	2.1.5	عدد المزارعين المستفيدين من خدمات الإرشاد بحسب الجنس	-	15,000	وزارة الزراعة/ مصلحة الأبحاث العلمية/ المشروع الأخضر/ التعاونيات /مصلحة الليطاني	سنوياً	التقارير السنوية لمديرية الدراسات والتنسيق ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية

مستوى النتيجة	النتائج المتوقعة	المؤشرات	مؤشر الوضع الحالي في العام 2020 (وتحديد السنة)	المؤشر المتوي الوصول اليه لعام 2025	الجهة المعنية	التردد	مصدر التحقق
	3.1.5	وضع نظام جديد للتعليم الزراعي الفني (انشاء منصة الكترونية، برامج زراعية مبتكرة، مناهج جديدة، تعليم رقمي، ...)		1	وزارة الزراعة/ وزارة التعليم التقني والمهني/ المنظمات غير الحكومية/ مكتب التنمية الادارية	سنوياً	تقارير مديرية الدراسات والتنسيق
	4.1.5	عدد التشريعات/المراسيم التنفيذية/القرارات الوزارية/ الهيكلية التنظيمية الجديدة الصادرة دعماً لتحديث/تحسين تقديم الخدمات من قبل وزارة الزراعة/ المشروع الأخضر/ مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية / للمديرية العامة للتعاونيات		10	وزارة الزراعة/ المشروع الأخضر / مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية / المديرية العامة للتعاونيات	السنة الخامسة	النصوص القانونية
2.5	2-5 تعزيز كفاءة وفعالية نظم المعلومات المعرفية والزراعية						
	1.2.5	إنشاء سجل للمزارعين وبدء العمل به	-	1	وزارة الزراعة	سنوياً	التقارير السنوية
	2.2.5	عدد المزارعين المسجلين بحسب الجنس	-	100,000	وزارة الزراعة	سنوياً	التقارير السنوية
	3.2.5	إنشاء نظام للمعلومات والإحصاءات (عدد الممسوحات المنفذة)	-	1	وزارة الزراعة	سنوياً	التقارير السنوية
	4.2.5	الخدمات الإلكترونية الزراعية قيد العمل	-	1	وزارة الزراعة / مكتب التنمية الادارية	سنوياً	التقارير السنوية
3.5	3.5 تعزيز الحوكمة القطاعية لتحقيق زيادة قصوى في تمويل القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمار الزراعي (بما في ذلك الموازنة العامة للزراعة)						
	1.3.5	عدد آليات التمويل المنشأة (إنشاء صندوق للزراعة، والتمويل المشترك...)	-	2	وزارة الزراعة/ وزارة المالية/ الغرف	سنوياً	النصوص التشريعية
	2.3.5	متابعة تقدم العمل في الاستراتيجية الزراعية الوطنية، تقارير سنوية يتم إصدارها ومناقشتها مع المعنيين بشكل دوري	-	1	وزارة الزراعة واصحاب المصلحة	سنوياً	تقارير وزارة الزراعة
	3.3.5	اجمالي الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة إلى قطاع الزراعة والاغذية (مليون دولار)	90	120	وزارة الزراعة/ وزارة المالية	سنوياً	التقارير السنوية
4.5	4.5 وضع اطر قانونية وائظمة للتأمين الزراعي وللتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية						
	1.4.5	وضع نظام حديث للإنذار المبكر	-	1	مصلحة الأبحاث العلمية / المجلس الوطني للبحوث	سنوياً	التقارير السنوية
	2.4.5	عدد خطط الطوارئ الموضوعه/ المنفذة	-	2	وزارة الزراعة/ المجلس الوطني للبحوث العلمية	سنوياً	التقارير السنوية
5.5	5-5 تطوير نظام الحماية الاجتماعية للمزارعين والعمال/العاملات الزراعيين والمنتجين وصيادي الاسماك الاكثر عرضة						
	1.5.5	وضخ نظام لتوفير الحماية الاجتماعية للمزارعين والعمال/العاملات الزراعيين والمنتجين والصيادين الاكثر عرضة	-	1	وزارة الزراعة /الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي /وزارة الشؤون الاجتماعية	سنوياً	التقارير السنوية
	2.5.5	انخفاض نسبة عمل الأطفال في قطاع الزراعة والأغذية	-	%50	وزارة العمل / وزارة الزراعة/ إدارة حصر التبغ والتبناك	مرة كل سنتين	التقارير الدراسية لوزارة العمل / وزارة الزراعة/ منظمة العمل الدولية / (الفو)

الملحق 6. موازنة برامج الاستراتيجية الزراعية

إنّ الاستراتيجية الزراعية هي وثيقة موجهة نحو النتائج تُخصّص لها موازنة موجهة نحو النتائج مرتبة على شكل محاور وبرامج. يعرض هذا الملحق تقديرًا أوليًا للموازنة المطلوبة لتحقيق أهداف الاستراتيجية الزراعية.

الملحق 6 – I. الموازنة الأولية المبنية على النتائج للاستراتيجية الزراعية

المجموع (مليون دولار أميركي)	السنة الخامسة (2025)	السنة الرابعة (2024)	السنة الثالثة (2023)	السنة الثانية (2022)	السنة الأولى (5) أشهر من 2020 (2021 و)
710.5	91.0	126.1	131.3	170.3	191.8
75.0	-	-		35.0	40.0
355.0	47.0	70.0	71.5	71.5	95.0
132.0	17.5	27.5	30.5	32.5	24.0
105.0	20.0	20.0	20.0	22.0	23.0
43.5	6.5	8.6	9.3	9.3	9.8

75.0	-	-	-	35.0	40.0
30.0	-	-	-	15.0	15.0
45.0	-	-	-	20.0	25.0
-	-	-	-	-	-

المحاور	الميزانية المقدرة للاستراتيجية (مليون دولار أميركي)	بطاقة التعريف
مجموع الميزانية	710.5	الاستراتيجية الوطنية للزراعة
إنعاش وتحسين سبل عيش المزارعين والمنتجين وزيادة القدرة الانتاجية	75.0	1
زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الإنتاجية الزراعية	355.0	2
تعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية	132.0	3
تحسين التكيف مع التغير المناخي والإدارة المستدامة نظم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية	105.0	4
تعزيز الاطار التنظيمي والمؤسساتي	43.5	5

75.0	1	إنعاش وتحسين سبل عيش المزارعين والمنتجين وزيادة القدرة الانتاجية
30.0	1.1	ضمان الوصول إلى المدخلات للحفاظ على الطاقة الإنتاجية الزراعية
45.0	2.1	تسهيل الحصول على القروض الزراعية المدعومة للمزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في صناعات الأغذية الزراعية
-	3.1	تقليل مخاطر تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي (بما في ذلك عن طريق استيراد المواد الغذائية المدعومة (برنامج الطوارئ - يتم تشغيله عند الضرورة)

المجموع (مليون دولار أميركي)	السنة الخامسة (2025)	السنة الرابعة (2024)	السنة الثالثة (2023)	السنة الثانية (2022)	السنة الأولى (5) أشهر من 2020 (2021 و)
355.0	47.0	70.0	71.5	71.5	95.0
300.0	40.0	60.0	60.0	60.0	80.0
25.0	3.0	5.0	5.0	5.0	7.0
15.0	2.0	3.0	3.0	3.0	4.0
15.0	2.0	2.0	3.5	3.5	4.0

بطاقة التعريف	المحاور	الميزانية المقدرة للاستراتيجية (مليون دولار أميركي)
2	زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الإنتاجية الزراعية	355.0.0
1.2	زيادة إجمالي الإنتاج الزراعي (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصادر الأسماك) وتحسين الانتاجية	300.0
2.2	تعزيز اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة والإدارة الجيدة للثروة الحيوانية	25.0
3.2	تشجيع ودعم الابتكار واعتماد التقنيات المبتكرة والحديثة	15.0
4.2	تحسين جودة وسلامة المنتجات الزراعية والغذائية	15.0

132.0	17.5	27.5	30.5	32.5	24.0
55.0	5.0	10.0	12.5	17.5	10.0
10.0	1.5	2.0	2.5	2.5	1.5
30.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
30.0	4.0	8.0	8.0	5.0	5.0
7.0	1.0	1.5	1.5	1.5	1.5

3	تعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية	132.0.0
1.3	دعم تحديث البنية التحتية لسلسلة الإنتاج وأنظمة معاملات ما بعد الحصاد، وأسواق الجملة والأسواق المحلية	55.0
2.3	تشجيع الاستثمارات الخاصة على امتداد سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي	10.0
3.3	توفير الظروف المواتية لتعزيز الصناعات الزراعية والغذائية والتحفيز على استخدام المواد الأولية الزراعية المحلية فيها	30.0
4.3	دعم الصادرات الزراعية والوصول إلى أسواق جديدة	30.0
5.3	تحفيز وتنظيم العمل التعاوني وتجمعات المزارعين على مستوى سلاسل الإنتاج (يستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار المنتجين)	7.0

105.0	20.0	20.0	20.0	22.0	23.0
50.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
20.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
30.0	5.0	5.0	5.0	7.0	8.0
5.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0

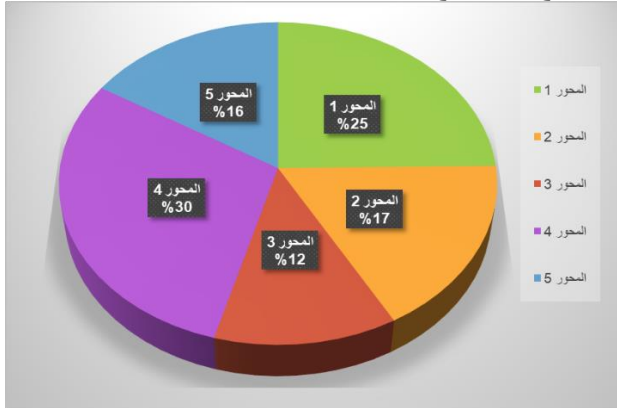
4	تحسين التكيف مع التغير المناخي والمستدامة نظم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية	105.0
1.4	زيادة أنشطة التكيف مع تغير المناخ وتشجيع الاستثمارات الخاصة ذات الصلة على مستوى سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية	50.0
2.4	تعزيز استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام (التربة والمراعي والغابات والاحراج والثروة السمكية)	20.0
3.4	تعزيز الاستخدام الفعال لمياه الري وتوسيع إمدادات موارد المياه غير التقليدية للري	30.0
4.4	تشجيع ودعم استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي	5.0

المجموع (مليون دولار أميركي)	السنة الخامسة (2025)	السنة الرابعة (2024)	السنة الثالثة (2023)	السنة الثانية (2022)	السنة الأولى (5) أشهر من 2020 (2021 و)
43.5	6.5	8.6	9.3	9.3	9.8
20.0	3.0	4.0	4.0	4.0	5.0
15.0	2.0	3.0	3.5	3.5	3.0
2.0	0.2	0.3	0.5	0.5	0.5
5.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
1.5	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3

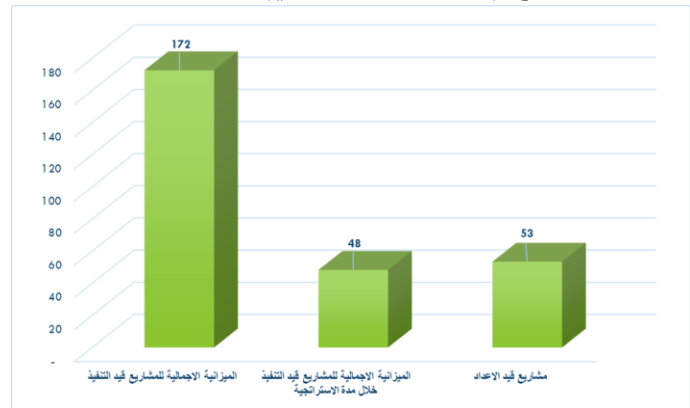
بطاقة التعريف	المحاور	الميزانية المقدرة للاستراتيجية (مليون دولار أميركي)
5	تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي	43.5
1.5	تعزيز فعالية خدمات وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها وتنمية قدرات الموظفين	20.0
2.5	تعزيز كفاءة وفعالية نظم المعلومات المعرفية والزراعية	15.0
3.5	تعزيز الحوكمة القطاعية لتحقيق زيادة قصوى في التمويل الإنمائي في القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمار الزراعي	2.0
4.5	وضع اطر قانونية وأنظمة للتأمين الزراعي والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية	5.0
5.5	تطوير نظام الحماية الاجتماعية للمزارعين والعمال الزراعيين والمنتجين والصيادين الأكثر عرضة	1.5

الملحق 6-II. النتائج الأولية لتقييم التمويل من الجهات المانحة في القطاع الزراعي والغذائي

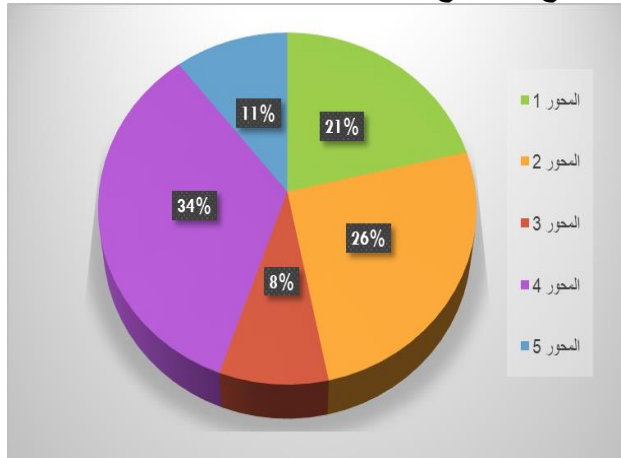
توزيع المشاريع قيد التنفيذ بحسب المحاور



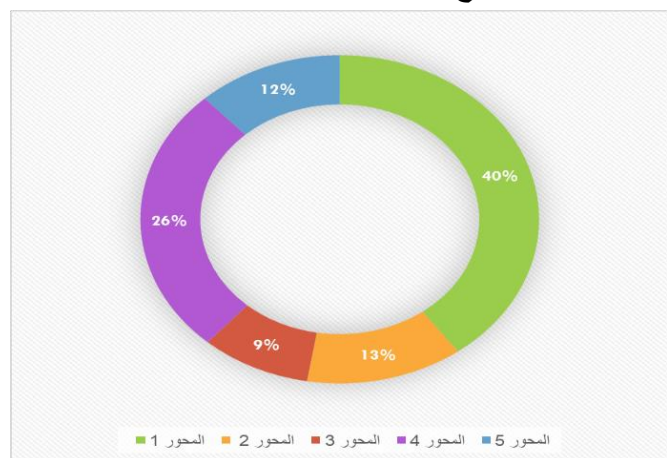
موازنة المشاريع (مليون دولار أميركي) بحسب مراحل التنفيذ



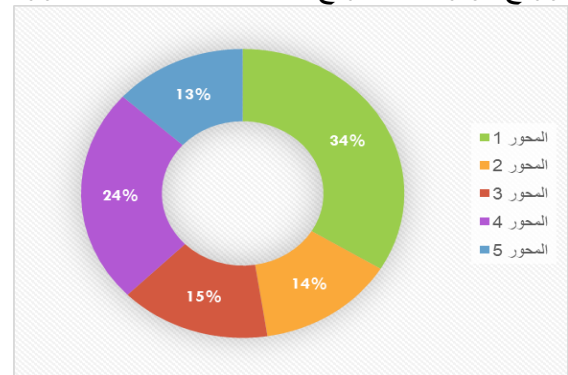
توزيع المشاريع قيد الإعداد بحسب المحاور



موازنة المشاريع قيد التنفيذ بحسب المحاور



توزيع موازنة المشاريع قيد الإعداد بحسب المحاور





وزارة الزراعة - لبنان

هاتف: +961 1 854 855 ، +961 1 821 300

www.agriculture.gov.lb

July 2020